تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016

البيئة العربية • 9

التنمية المستدامة في مناخ عربي متغيّر

كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030

تحرير:
نجيب صعب
عبدالكريم صادق

المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR
ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT

AFED

البيئة العربية 9
التنمية المستدامة
في مناخ عربي متغيّر

تحرير
نجيب صعب
عبدالكريم صادق

المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR
ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT

AFED

التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ـ 2016

© 2016 المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ينشر هذا الكتاب بالتعاون مع المنشورات التقنية ومجلة «البيئة والتنمية»
صندوق البريد 5474 – 113، بيروت، لبنان

info@afedonline.org
http://www.afedonline.org

عند استخدام هذا التقرير كمرجع، يجب اعتماد الصيغة التالية:
أفد (2016). البيئة العربية: التنمية المستدامة في مناخ عربي متغيّر. التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) 2016؛ ن. صعب، ع. صادق، (محرران)؛ بيروت، لبنان. المنشورات التقنية.
اذا كان المرجع يعود إلى قسم محدد، يضاف إلى الصيغة السابقة رقم القسم وإسم مؤلفه.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية ومؤلفو الفصول يتحملون المسؤولية عن الآراء الواردة في هذا التقرير. تستند محتويات التقرير على أفضل المعلومات المتوافرة التي تمّت الاشارة إلى مراجعها. لا تتحمل الجهات الراعية والمنظمات المتعاونة أية مسؤولية عن المحتويات ولا تتبنى بالضرورة الآراء الواردة.

المحرّران: نجيب صعب، عبدالكريم صادق
المستشار العلمي: محمد العشري
المؤلفون الرئيسيون: عبدالكريم صادق (القسم 2)، ابراهيم عبدالجليل (القسم 3)، حسين أباظة (القسمان 4 و5)، إيمان نويهض (ورقة بحثية حول الصحة)، محمود الصلح (ورقة بحثية حول القضاء على الجوع)

تنسيق الإنتاج والرسوم البيانية: شربل محفوض
التنفيذ: ماغي أبوجودة
الطباعة: شمالي أند شمالي، بيروت
الصور: أرشيف مجلة «البيئة والتنمية» و iStock photos

ISBN: 978-9953-437-59-0

المحتويات

5 تمهيد

8 تقرير "أفد" 2016
التنمية المستدامة في مناخ عربي متغيّر

I. مقدمة 9
II. نشوء مفهوم التنمية المستدامة 15
III. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناخ متغير 21
IV. متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية 46
V. تمويل أهداف التنمية المستدامة 55
VI. خاتمة 64
المراجع 66

68 ملحق
مقاصد أهداف التنمية المستدامة

87 آراء ودراسات حالة

112 الصحة (ورقة بحثية)
الصحة: «هدف تنموي مستدام» جامع وإقليمي من أجل الرفاه والبقاء في العالم العربي
إيمان نويهض، ريما حبيب، سوزان الخشن، شلبي سورديك

132 القضاء على الجوع (ورقة بحثية)
المساهمة في القضاء على الجوع في البلدان العربية
محمود الصلح

143 الكتّاب المشاركون

145 المصطلحات المختصرة

آراء ودراسات حالة

دور البنك الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للدول العربية
محمود محيي الدين 88

دور مؤسسات التنمية العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية
عبدالوهاب البدر 92

كيف يساهم صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية؟ الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة
سليمان الحربش 96

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس حول المناخ
رزان خليفة المبارك 99

تحديات التعليم المستدام في العالم العربي: الدور الحالي والمستقبلي للجامعة الأميركية في بيروت
صوما بو جودة، ريما كرامي عكاري، فضلو خوري 102

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 في المنطقة العربية
ريم نجداوي، منية براهم، فيدال بيرينجيرو 105

الوقاية من المرض من خلال البيئات الصحية: تقييم العبء المرضي الناجم عن المخاطر البيئية في البلدان العربية
مازن ملكاوي وباسل اليوسفي 108

تمهيد

حتى لو توقفت جميع النزاعات والحروب فوراً، فإن المنطقة العربية لا يمكنها الوفاء بموعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول سنة 2030 باستخدام الطرق التقليدية. فقد شهدت بلدان عربية كثيرة انهياراً على نطاق واسع خلال السنوات الماضية، مما حصر طموح بعضها في العودة إلى الوضع الذي كان سائداً عام 2010، ناهيك عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

يوصي تقرير "أفد" هذا بمقاربة بديلة، قائمة على دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن جهود إعادة الإعمار المرتقبة. وهو يدعو منظمات الإغاثة المحلية والإقليمية والدولية إلى عدم حصر جهودها في توفير ضروريات السلامة والحاجات الأساسية بالمتضررين، بل في استعمال خطط الإغاثة لترويج مقاربات جديدة للتنمية، متجذرة في مرحلة انتقالية إلى الاقتصاد الأخضر. وهكذا يتم العمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع الإغاثة والمساعدات الطارئة.

هذا التقرير حول التوقعات والتحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يبني على التقارير الثمانية السابقة عن حالة البيئة العربية، التي أنتجها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) منذ العام 2008. لقد عالجت تقارير "أفد" السنوية حتى الآن قضايا بيئية رئيسية في المنطقة العربية، بما في ذلك المياه والأمن الغذائي والطاقة والاقتصاد الأخضر والبصمة البيئية والاستهلاك المستدام وتغير المناخ، في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة. يلقي هذا التقرير الضوء على خيارات السياسات المتوافرة للبلدان العربية كي تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما وضعها المجتمع العالمي، بحلول سنة 2030.

أصبحت تقارير "أفد" السنوية مصدراً رئيسياً للمعلومات ومحركاً أساسياً لاصلاحات في السياسات البيئية والإنمائية في البلدان العربية. وقد بيّنت التقارير الأهمية المحورية للعلاقة التلازمية بين الطاقة والمياه والغذاء، خصوصاً مع تنامي تأثير تغير المناخ. وقد ركزت تقارير "أفد" تكراراً على أهمية تعزيز الحصول على الطاقة والمياه والغذاء بكفاءة أفضل وبشكل عادل، وخفض النفايات، حيث هناك حدود صارمة لما يمكن للنظم الإيكولوجية العربية أن تدعمه.

ويستمر "أفد" في إشراك لاعبين فاعلين إقليميين، بما في ذلك المسؤولون عن السياسات العامة والشركات والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، في مسألة التنمية المستدامة، خصوصاً من خلال التقرير السنوي الذي يركّز على السياسات. والتقرير الحالي يخلص إلى مجموعة من الرسائل، المصممة لجهات لها دور أساسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الرسالة الأولى هي وجوب وقف التعامل مع البلدان العربية كقطعة واحدة متراصة. فلكل بلد حاجات وأولويات وسياقات اقتصادية وسياسية واجتماعية مميزة يجب الاعتراف بها عند تطوير خطط تنفيذية. على البلدان أن تحدد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية بالنسبة إليها، وتطور خططاً وطنية لتنفيذها، بما في ذلك السياسات والميزانيات. هناك بالتأكيد الكثير من القواسم المشتركة التي

يمكن البناء عليها، وللتعاون الإقليمي أهمية أساسية في هذا المجال. ولكن في هذا السبيل يجب أن يؤخذ في الاعتبار التنوّع في الموارد الطبيعية والبشرية في منطقة شاسعة تمتد على قارتين، كما يجب استغلال هذا التنوع. فأولويات وأهداف التنمية المستدامة في قطر، مثلاً، تختلف بالتأكيد عن تلك التي في الأردن. وبالنسبة إلى بلد غارق في صراع، مثل اليمن، ستكون حاجات مرحلة ما بعد النزاع مختلفة إلى حد كبير. ويتطلب التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة نشر معارف محلية مبنية على فهم ذي صلة بمكان وزمان محددين، مع استخدام معارف معممة.

وتدور الرسالة الثانية حول بعض التحديات المشتركة التي تواجه منطقتنا: سكان شباب يعانون من ارتفاع معدلات البطالة التي هي أكبر لدى النساء بشكل غير متناسب، وضعف القدرات البحثية والتنموية، وانعدام مشاركة الجمهور في صنع القرارات التنموية، وعدم كفاية قدرات المؤسسات وصنع السياسات. لذلك فإن الخطط التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون مرتبطة أولاً بمشاركة فعالة من القطاعات غير الحكومية، ثانياً بخلق فرص عمل، ثالثاً بقدرات جمع ومراقبة علوم وبيانات محلية، ورابعاً ببناء قدرات مؤسسية وأخرى تتعلق بالسياسة العامة. إذا فشلنا في التصدي لهذه المشكلات في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نكون فوّتنا فرصة أخرى، بل ساهمنا في خلق حالة من الاتكالية الدائمة.

الرسالة الثالثة موجهة إلى مسألة الشراكات من أجل التنمية. وتتعلق الرسالة بالتمويل الذي هو عنصر رئيسي لتنفيذ الخطط. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة يجب أن يتزامن مع تنشيط الشراكات لحشد موارد كافية. وكان التمويل غير الوافي من العيوب التي أعاقت التحقيق الكامل لأهداف التنمية للألفية. ومن هذه الناحية، على البلدان المتقدمة أن تحشد جهودها للوفاء بالتزاماتها تجاه هدف الأمم المتحدة القديم بتخصيص 0.7 في المئة من الدخل الوطني الاجمالي كمساعدة تنموية رسمية للبلدان النامية، الذي تعهدت به عام 1970. لكن المساعدات الأجنبية يجب أن يقابلها عمل محلي. لذلك هناك حاجة ملحة لحشد الموارد المحلية من خلال اصلاحات في تدابير دعم الأسعار وجمع الضرائب. وأبعد من ذلك، تتميز منطقتنا بوجود عشرة صناديق تنمية اقتصادية واجتماعية إقليمية ووطنية اكتسبت خبرة هائلة في توفير التمويل لمشاريع التنمية في أنحاء العالم. وقد أصدرت هذه الصناديق مؤخراً بياناً مشتركاً حول التزامها بالتنمية المستدامة ووسائل تنفيذها، وأنشأت مجموعة تنسيق بشأن التنمية المستدامة. وهي قادرة على تأدية دور هام لمساعدة البلدان العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشراكات مع مقدمي التمويل التنموي الآخرين. وعلى البلدان العربية أن تنسق أولوياتها مع إطار أجندة التنمية لما بعد العام 2015، لتسريع عملية حشد الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في رسالته الرابعة، يدعو تقرير "أفد" الحكومات العربية إلى تبني مقاربة واقعية للتنمية المستدامة تكون عابرة للقطاعات. وهذا يستلزم دمج اعتبارات تغير المناخ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً على أساس العلاقة التلازمية بين المياه والطاقة والغذاء. هذا لا يقتصر على إنشاء مجلس أعلى متعدد الوزارات للتنمية المستدامة، بل يتعداه إلى جهد تفاعلي حقيقي في مختلف التخصصات والمؤسسات، يشمل الحكومة وقطاع الأعمال وأصحاب علاقة فاعلين آخرين، حيث يتبادل الأعضاء المعرفة ويتعاونون ويترفعون عن الحدود الرسمية للهيئات والمنظمات أو عن محدوديات نطاق الاختصاص.

وتتعلق الرسالة الخامسة بحالة النزاع في المنطقة، التي تتطلب مقاربة للتنفيذ تستجيب مباشرة للحاجات والأولويات الخاصة في مناطق تعاني من نزاعات مسلحة واحتلال عسكري غير شرعي. وأبعد من العمل اليوم مع منظمات الإغاثة المحلية والإقليمية والدولية المتعددة لتوفير ضروريات السلامة والحاجات الأساسية للمتضررين، علينا أن نعمل فوراً لإرساء الأساس المطلوب لدمج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جهود الإنعاش المرتقبة. وندعو منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لتطوير برامج بناء القدرات التي تُشرك مجموعات الشباب والنساء في مناطق النزاع، بحيث يكونون مستعدين

لاتخاذ دور قيادي قوي في دمج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل من أجل الحد من تغير المناخ في عملية إعادة الإعمار.

وبينما لا نتوقع أن توفر أهداف التنمية المستدامة حلاً سياسياً في مناطق تقع تحت الاحتلال العسكري، نعتقد أن تنفيذ هذه الأهداف يجب أن يخلق الظروف المؤاتية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال لممارسة السيادة على مياههم ومواردهم.

في المقابل، بدأت الإدارة المستدامة للموارد تكتسب أهمية أكبر في بعض البلدان العربية. وقد باشرت دول الخليج مؤخراً سياسات وإجراءات جريئة لتعزيز كفاءة المياه والطاقة ووضع سعر لخدمات الطبيعة. وتم تعزيز البرامج الطوعية لكفاءة الطاقة والمياه واستكمالها بإجراءات مالية، تشمل التخلي تدريجياً عن الدعم السخي للأسعار. وتعتبر "رؤية 2030" التي أطلقتها المملكة العربية السعودية إطاراً متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، مثل استراتيجيات التنمية والاقتصاد الأخضر التي تبنتها الإمارات. وفيما تشكل "مصدر" في أبوظبي مثالاً ساطعاً على مبادرة تحولية مدعومة من الحكومة تتعلق بالطاقة المتجددة، تنتج دبي أرخص كيلوواط ساعة في العالم من الكهرباء الفوتوفولطية، من خلال شركة خاصة تطبق نموذجاً استثمارياً مستنداً إلى السوق. وعلى الجانب الآخر من منطقتنا، لدينا نموذج لامع في المغرب في ما يتعلق بالاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث هناك هدف جريء هو 52 في المئة من مزيج الطاقة بحلول سنة 2030، وهو نموذج يستحق الاقتداء به.

ما زال لدى المنطقة العربية عمل يجب القيام به. فالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة هما من الأهداف الأقرب منالاً، وقد دفعت الاعتبارات الاقتصادية إلى تبنيهما أكثر من أي شيء آخر. لكن لم نحقق حتى الآن القفزة المطلوبة لتحوُّل في القطاعين الأكثر استهلاكاً للطاقة، أي السكن والنقل. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتركيز اهتمام الجمهور على أهداف التنمية المستدامة لتسهيل تنفيذها. فإشراك الجمهور ومشاركته قد يكون لهما تأثير مباشر على ما إذا ستكون هناك تغيرات في السياسات من شأنها تحقيق الأهداف.

هذا التقرير يسلط الضوء على حاجة ملحة للاستثمار في تنمية يكون محورها الناس، تعزز دمج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، ومبادئ المشاركة الشعبية الحقيقية والمساءلة والشفافية وعدم التمييز، في أجندة التنمية. هذا ما يمكننا استخلاصه من أحداث السنوات الخمس الماضية في البلدان العربية.

يود "أفد" أن يشكر جميع الذين جعلوا هذا التقرير ممكناً، خصوصاً شريكتنا المنظِّمة ومستضيفة مؤتمر "أفد" السنوي 2016، الجامعة الأميركية في بيروت، التي تحتفل بذكرى مرور 150 عاماً على تأسيسها هذه السنة. مع توجيه شكر خاص إلى المؤسسات الشريكة: البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط (CIHEAM)، إضافة إلى جميع الشركاء من الشركات ووسائل الإعلام الذين دعموا هذا الجهد.

يأمل "أفد" أن يساعد هذا التقرير حول أهداف التنمية المستدامة البلدان العربية على تحقيق تنفيذ ناجح لهذه الأهداف بحلول سنة 2030.

بيروت، 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

نجيب صعب
الأمين العام
المنتدى العربي للبيئة والتنمية

البيئة العربية 90
التنمية المستدامة
في مناخ عربي متغيّر

I. مقدمة 9

II. نشوء مفهوم التنمية المستدامة 15
المؤلف الرئيسي: عبدالكريم صادق

III. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناخ متغير 21
المؤلف الرئيسي: ابراهيم عبدالجليل

IV. متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية 46
المؤلف الرئيسي: حسين أباظة

V. تمويل أهداف التنمية المستدامة 55
المؤلف الرئيسي: حسين أباظة

VI. خاتمة 64

المراجع 66

القسم 1

مقدمة

تم إقرار أجندة التنمية المستدامة 2030 خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عُقِدت في أيلول (سبتمبر) 2015. والمكوّن الأساسي للأجندة هو أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وهي 17 هدفاً شاملاً ستقود العمل والاستثمار العالميَّين في التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

افتقرت الاستراتيجيات الماضية في البلدان العربية إلى مقاربة كلية وشاملة إلى التنمية. وتقدّم أجندة 2030 وأهدافها المنصوص عليها، المشتملة على وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالتنمية المستدامة، فرصة تاريخية وواعدة لرفاه أجيال المستقبل في العالم وللكوكب الذي نعيش عليه. وفي هذا السياق، ثمة أهمية حاسمة لاستعادة البلدان العربية مساراً إيجابياً للتنمية من أجل تلبية طموحات أجيالها الحالية والمستقبلية إلى أن تعيش حياة لائقة بكرامة. لكن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب أن تعالج الدول العربية سلسلة من التحديات التي تواجهها، وتشمل ما يأتي:

- الاضطراب السياسي الكبير في بعض البلدان العربية، الذي يُتوقع أن تكون له تداعيات بعيدة الأجل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك ستشكّل تحديات السلم والأمن عائقاً إضافياً أمام العملية.

- ندرة المياه والطاقة والأرض الصالحة للزراعة، التي تفاقمها تأثيرات التغير المناخي، واعتماد المنطقة المرتفع الذي يفتقر إلى الكفاءة على الوقود الأحفوري لتلبية حاجاتها إلى الطاقة، يؤديان كلاهما إلى بصمة بيئية مرتفعة جداً.
- تهديدات الأمن الغذائي، بسبب تدهور الأرض وشح المياه وضعف كفاءة استخدامها في الزراعة والاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة لتغطية ما بين 50 و100 في المئة من الحاجات الغذائية للمنطقة.
- تأثيرات تغير المناخ، خصوصاً كما يبرزها ارتفاع مستويات البحر، والشح المتفاقم للمياه، وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي، والتأثير الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط الذي يسبّبه تحول العالم إلى المصادر المتجددة للطاقة.
- الاستهلاك والإنتاج غير المستدامَين، نتيجة لتغيرات ديموغرافية قصوى، وازدياد التحضر، وتغير أنماط الحياة، وسياسات الدعم.
- النمو السكاني البالغ نحو 2.2 في المئة، الذي يمثّل قوة دافعة رئيسية للطلب المرتفع على موارد طبيعية محدودة.
- الدعم الضخم لأسعار الطاقة والمياه والغذاء، الذي أدى إلى سلوكيات استهلاكية غير رشيدة، واستنفاد لرأس المال الطبيعي المحدود، وتوزيع خاطئ للموارد، ما عرقل تطوير الخيارات المستدامة في الطاقة والمياه.

سيتأثر التقدّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كثيراً بمدى التقدم نحو «الأهداف الإنمائية للألفية» (MDGs) الذي أمكن تحقيقه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي هذا المجال، ثمة فوارق بارزة بين بلدان المنطقة. لقد حققت بضعة بلدان تقدّماً كبيراً في غالبية المؤشرات، على غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيما شهدت بلدان أخرى تقدّماً محدوداً أو لم تشهد أي تقدّم على الاطلاق. وكانت البلدان العربية الأقل نموّاً، إضافة إلى العراق وفلسطين بسبب ظروفهما الخاصة، هي الأضعف أداء. وكان من أبرز الإنجازات في المنطقة تقدّمها باتجاه الأهداف التعليمية وتوسيع الوصول إلى صرف صحي محسّن. وعلى الجانب السلبي، تحل المنطقة في مرتبة تقل نحو 20 في المئة عن الهدف

المتعلق بتقليص نقص التغذية وتأمين الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. كذلك تبدو الفجوة كبيرة بين البلدان العربية الغنية والفقيرة في المؤشرات الصحية. وثمة أهمية حاسمة للإقرار بالخصائص المميزة والأولويات والسياقات السياسية والاجتماعية للبلدان العربية. فأولويات التنمية المستدامة وأهدافها في قطر، مثلاً، تختلف بالتأكيد عنها في الأردن. وفي بلد غارق في صراع، مثل اليمن، ستكون حاجات مرحلة ما بعد النزاع مختلفة بشكل كبير. بالتأكيد، ثمة قواسم مشتركة يمكن البناء عليها، ويكتسي التعاون الإقليمي أهمية كبرى.

يعتمد هذا التقرير بشكل رئيسي على تقارير «أفد» السابقة التي تعالج المسائل التنموية الرئيسية في المنطقة العربية، وتشمل المياه والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والاقتصاد الأخضر والاستهلاك المستدام والتغير المناخي. وفي ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، يُبرز التقرير خيارات السياسات المتاحة للبلدان العربية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ. ترابط المياه والطاقة والغذاء

ثمة ترابط لا تنفصم عراه بين أمن المياه وأمن الطاقة وأمن الغذاء في المنطقة العربية. عموماً، فالمنطقة غنية بالطاقة وفقيرة بالمياه والأرض الصالحة للزراعة وتعاني نقصاً في الغذاء. وتشتد هذه الروابط المشتركة في المنطقة مع ازدياد الطلب على الموارد نتيجة النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك وضعف الكفاءة، وهي ستتفاقم أكثر بسبب تأثيرات التغير المناخي. ويُعتبَر المشهد الحالي في المنطقة العربية على صعيد سياسات المياه – الطاقة – الغذاء – المناخ معقداً ومجزّأً. وهذا يفرض الحاجة الحاسمة إلى تبني مقاربة ترابط متكامل لدى معالجة إدارة هذه الموارد الحيوية الثلاثة.

ب. الفقر والزراعة و الأمن الغذائي

يُعتبَر الفقر من التحديات الرئيسية في المنطقة، فهو يزداد منذ العام 2010 بسبب عوامل كثيرة تشمل ظروف السلم والأمن، وشبكات الأمن الاجتماعي الضعيفة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل. وإذا تغير خط الفقر من 1.25 دولار يومياً للفرد إلى دولارين أو 2.75 دولار، يزداد معدل الفقر في المنطقة من 4 في المئة إلى 19 في المئة أو 40 في المئة على التوالي. ويشكّل هذا الازدياد الكبير في معدل الفقر سمة مميزة للمنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

لكن الإنجازات في مجال الفقر لا ترتبط بمؤشرات أخرى، على غرار معدل نقص التغذية، مع الإشارة إلى أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد نمواً في الشريحة السكانية التي تعاني نقصاً في التغذية. فعدد الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية قفز من 30 مليون شخص إلى 50 مليوناً بين العامين 1991 و2011، لأسباب من أبرزها النمو السكاني السريع. ويُشَار إلى أن نقص التغذية يرتبط بانتشار الجوع وغياب المستويات المناسبة من الأمن الغذائي، وهذان الأمران يبقيان من التحديات الحاسمة في المنطقة. كذلك تعاني غالبية بلدان المنطقة من العبء المزدوج لسوء التغذية: استمرارية نقص التغذية بالترافق مع ارتفاع في مستويات الوزن الزائد والبدانة والأمراض المزمنة المرتبطة بالتغذية، وذلك بمستويات مختلفة وفق مستوى التقدّم الاقتصادي.

لمواجهة تحديات الفقر والجوع والأمن الغذائي، أمام البلدان العربية عدد من الخيارات المتعلقة بالسياسات، وهي تشمل تحسين إنتاجية المحاصيل والمياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالَجة واستخدامها، وخفض المستويات العالية لخسائر ما بعد الحصاد، وتطوير مصادر أخرى عالية النوعية للبروتينات كمصائد الأسماك، وإدخال مفهوم المياه الافتراضية في الخطط الوطنية للبلدان بهدف تعزيز التعاون العابر للحدود، وأخيراً وليس آخراً، التعاون الإقليمي الحتمي المستند إلى المزايا النسبية في الموارد الزراعية والمالية للبلدان العربية المختلفة.

ج. المياه

يُعتبَر وضع المياه في المنطقة حرجاً. فشح موارد المياه العذبة، وارتفاع الاعتماد على الموارد المشتركة، والإدارة غير الوافية للمياه، والتعرفة المنخفضة للمياه، والأنماط اللاعقلانية لاستهلاك المياه وإنتاجها، والنوعية المتدهورة للمياه، التي يفاقمها مناخ متغير، تبقى مصدراً كبيراً للقلق يتهدد استقرار المنطقة وأمنها الغذائي.

وبلغ الوصول إلى مياه الشرب الآمنة في المنطقة 81 في المئة، في حين تدهور في بعض البلدان التي تعاني نزاعات وعدم استقرار، مثل العراق وفلسطين والسودان واليمن. وارتفعت التغطية المحسّنة للصرف الصحي إلى 75 في المئة، وسُجِّلت ارتفاعات في البلدان كلها تقريباً. لكن المناطق الريفية لا تزال متخلفة، خصوصاً في البلدان الأقل تقدّماً، حيث الصرف الصحي المحسّن لا يتوافر إلا لنحو خُمس السكان.

هذا الوضع الحرج يستحق عملية استشرافية سريعة لإصلاح قطاع المياه. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه، يجب أن تشمل الاستراتيجيات المائية الوطنية إحداث تحولات في توزيع المياه بين مختلف القطاعات، استناداً إلى مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتطبيق سياسات تسعير جديدة باستخدام تعرفة تصاعدية لمياه الشرب، مع طلب تسعير للمياه بالكلفة الفعلية في قطاع الصناعة، وفرض أنظمة جديدة لمعالجة استخراج المياه الجوفية، وحماية المجاري المائية العامة من النفايات الصناعية. وعلى هذه الاستراتيجيات أن تعزز أيضاً إدارة الطلب على المياه، خصوصاً لتحسين أداء القطاع الزراعي. وأخيراً، ثمة حاجة ملحة إلى تغيير العقلية والمواقف والممارسات في المجتمعات العربية من خلال زيادة الوعي المائي. كذلك على البلدان العربية أن تعترف بأهمية الوصول إلى الفقراء وتوسيع الخدمات المائية لتشمل الجميع، خصوصاً في المناطق الريفية.

د. الطاقة

كانت الطاقة محركاً رئيسياً للتنمية في المنطقة العربية. فالبلدان المستوردة للنفط والمصدّرة له ترتبط بالسوق العالمية للنفط. وأصبحت المنطقة العربية مؤخراً من المراكز الرئيسية للطلب في العالم. وفاق نمو استهلاك الطاقة الأولية النمو الاقتصادي والسكاني. ومع الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري، سوف تضع هذه الاتجاهات المنطقة في مسار غير مستدام. وباستثناء البلدان العربية الأقل نمواً، حيث لا تصل خدمات الطاقة الحديثة إلى نحو 50 مليون شخص، حققت غالبية البلدان معدلات مرتفعة جديرة بالتنويه للوصول إلى الطاقة.

وإلى جانب الدعم الضخم لأسعار للطاقة، تتميز المنطقة بكفاءة منخفضة في مجال الطاقة، يترافق مع بطء في الاستفادة من الإمكانية الضخمة لموارد الشمس والرياح. ولقد وفر التراجع الأخير في أسعار النفط فرصة لبلدان كثيرة لإجراء اصلاحات في أنظمة دعم الطاقة، بما فيها مصر والأردن والسعودية والإمارات وعُمان وقطر والبحرين والكويت.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعتبر كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة عاملين حاسمين لتعزيز أمن الطاقة، وخفض الأعباء المالية لواردات النفط، وتنويع مزيج الطاقة. ويمكنهما أيضاً توفير حلول موثوقة ومستدامة لحصول سكان المناطق الريفية والبعيدة إلى خدمات الطاقة الحديثة، مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر. وفيما تُعتبَر «مصدر» في أبوظبي مثالاً مضيئاً على مبادرة تحويلية تدعمها الحكومة في مجال الطاقة المتجددة، أصبحت دبي المدينة التي تستخدم الكهرباء الفوتوفولطية الأرخص عالمياً على صعيد الكيلوواط ساعة، من خلال شركة خاصة تطبق نموذجاً استثمارياً يستند إلى اقتصاد السوق. وعند الجانب الأقصى غرباً للمنطقة العربية، يشكّل المغرب مثالاً بارزاً لأداء متميز في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة للوصول إلى حصة جريئة بنسبة 52 في المئة بحلول 2030.

كذلك يشكّل التعاون الإقليمي والتكامل الطاقوي وسيلة قابلة للتطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هـ. التشغيل والاقتصاد الأخضر

توافرت للسكان الذين هم في سن العمل في المنطقة العربية تحسينات بارزة في التعليم والمهارات، بفضل الاستثمارات الكبيرة في تطوير رأس المال البشري. لكن من المقلق أن البطالة في الدول العربية عموماً تبقى عالية جداً، إذ يبلغ المعدل نحو 12 في المئة، ويصل إلى 30 في المئة في أوساط الشباب بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 13 في المئة، وفق أرقام لمنظمة العمل الدولية صدرت في 2014[1]. ويُقدَّر أن البطالة قفزت أكثر في 2015 – 2016 بسبب النزاعات والنمو الاقتصادي المتراجع.

يُعدّ الشباب بين 15 و24 سنة أكبر شريحة ديموغرافية في المنطقة، ومعدلاتها تنمو بسرعة. وفي مقدور هذه الشريحة توفير فرص جيدة للتنمية، كما في إمكانها تشكيل تحديات رئيسية على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا في حال قيام سياسات تستهدف خلق فرص تربوية وتشغيلية.

ويؤدي قطاع التربية دوراً أساسياً في توفير التدريب والمعرفة اللازمين لبناء القدرة البشرية. وثمة ضرورة للالتزام المعزز بالإنفاق التربوي، مع تركيز خاص على الاختصاصات العلمية والتقنية والهندسية والاجتماعية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر. ففيما تستطيع خطط الأمن الاجتماعي ودعم الدخل أن تؤدي دوراً مساعداً، فالحلول الدائمة الوحيدة هي الوظائف الجديدة. وتقدّم الطاقة المتجددة وإدارة النفايات مثالين على توفير «وظائف خضراء». ويمثّل إيصال الكهرباء إلى السكان الفقراء باستخدام نظم لامركزية للطاقة المتجددة إحدى المساهمات القريبة المنال التي يمكن لاقتصاد أخضر شامل أن يقدمها، فيما يحفز أيضاً خلق الوظائف ودعم تطوير المؤسسات الاجتماعية.

و. الاستهلاك والإنتاج المستدامان

أدت الوتيرة السريعة للنمو السكاني والتحضر والهجرة الريفية، إلى جانب سياسات الدعم غير المناسبة، إلى ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، وعززت الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، ما تسبب بتدهور بيئي. ولكي تتحول البلدان العربية تدريجياً إلى استهلاك وإنتاج مستدامين، يحتاج كل بلد، استناداً إلى ظروفه الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، إلى تحديد التدابير ذات الأولوية والشروط المكّنة الضرورية لتسهيل ذلك التحول. وتشمل هذه الشروط: الحوكمة الحسنة، والتخطيط المتكامل للسياسات، ونظام الحكم السليم، واستخدام أدوات تستند إلى السوق، وتطوير القدرات، والوصول إلى القطاع المالي والاستثمارات، والبحث والتطوير، وزيادة الوعي العام، والمشتريات الخضراء. كذلك ثمة دور حاسم للاستثمار في التربية والتفاعلات الاجتماعية، لتغيير العقليات، وزيادة الوعي بالأنماط الحياتية المستدامة، وتسهيل تغيير سلوك المستهلكين، خصوصاً الشباب باعتبارهم عوامل التغيير، وبصفتهم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ورواد أعمال وصانعي قرار في المستقبل.

ز. التغير المناخي

تُعَد البلدان العربية من بين البلدان الأكثر تعرضاً للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي بسبب هشاشة أنظمتها الطبيعية، خاصة ندرة المياه والجفاف المتكرر. وتتخذ المناطق الساحلية في العالم العربي، التي هي عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، أهمية كبيرة، لأن معظم المدن الرئيسية والنشاطات الاقتصادية قائمة في المناطق الساحلية. وتقع الأراضي الزراعية الخصبة إلى حد كبير في مناطق ساحلية منخفضة مثل دلتا النيل، حيث تعتمد النشاطات السياحية الشعبية على الموارد البحرية والساحلية، مثل الشعاب المرجانية والأنواع الحيوانية المرتبطة بها، التي تتأثر كثيراً بارتفاع درجات الحرارة. وتفرض التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ مزيداً من الضغوط على موارد المياه العذبة المحدودة. ومع تخصيص نحو 85 في المئة من موارد المياه العذبة للزراعة، يخضع الأمن الغذائي في العالم العربي منذ فترة طويلة لضغوط بيئية واجتماعية واقتصادية.

وتحتاج البلدان العربية إلى مواصلة العمل لبناء القدرات الوطنية لكي تتعامل مع الجوانب المختلفة لتهديدات تغير المناخ، والتكيف مع متطلبات الاتفاقات الدولية الناظمة لتغيّر المناخ، وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل التكيف مع الأخطار المناخية المحتملة، والعمل عن كثب مع المجتمع الدولي للاستفادة من الفرص المتاحة للتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ.

ح. متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية

إن تغييراً في عقلية وثقافة تصميم استراتيجيات التنمية وسياساتها وخططها ورصدها وتقييمها، ضروري إذا أرادت البلدان العربية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة وتعالج المخاوف المرتبطة بتغير المناخ. ويُعتبَر اعتماد مقاربة متكاملة لصنع السياسة ضرورياً لضمان الانسجام بين السياسات في سياق واحد. وينبغي دعم ذلك من خلال مجموعة من التدابير التنظيمية المستندة إلى السوق، للتأكد من أن السياسات والخطط والبرامج المقترحة قابلة للتطبيق اقتصادياً وعادلة اجتماعياً ومقبولة بيئياً. وعلاوة على ذلك، يُعَد اعتماد مقاربة شفافة وخاضعة للمساءلة وتشاركية شرطاً أساسياً لتحقيق هذه الغاية.

وبناء القدرات البشرية هو واحد من المتطلبات الرئيسية اللازمة لإحداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة. فمن المستحسن إصلاح الترتيبات المؤسسية الحالية على المستويين الإقليمي والوطني، مثل إنشاء «مجالس عليا للتنمية المستدامة». وهذا من شأنه ضمان صياغة سياسات متكاملة، وتعاون وتنسيق مناسبين كافيين بين الجهات الحكومية المختلفة، وبين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية. وستكون المجالس مسؤولة أيضاً عن الإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة وتقييم تنفيذها، واقتراح إجراءات إصلاحية قد تكون مطلوبة، وضمان اتصال كاف بين الحكومة والجمهور والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ط. تمويل أهداف التنمية المستدامة

النظام المالي بتصميمه الحالي ليس موجهاً إلى دعم التنمية المستدامة. ومع ذلك، يُعَد ضمان الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولدعم التنمية المستدامة في البلدان العربية، ثمة حاجة إلى تخصيص مبلغ إضافي يتجاوز 57 بليون دولار سنوياً لهذا الغرض. وهناك العديد من المصادر المحتملة لتمويل التنمية المستدامة من المؤسسات الدولية والصناديق المتعددة الأطراف.

لكن، بصرف النظر عن أهمية تأمين موارد مالية خارجية إضافية، ينبغي التركيز على تعبئة الموارد المالية المحلية القائمة، العامة والخاصة، وإعادة توجيهها، مثل التكامل بين القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات العربية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات الضريبية وتعديل أنظمة دعم الأسعار، والمؤسسات الخيرية، والتحويلات المالية، والاستثمارات الخاصة.

لقد أدت الجهات المانحة في البلدان العربية ومؤسساتها التنموية الوطنية والإقليمية، على مدى العقود العديدة الماضية، دوراً مهماً في توفير المساعدات التنموية والإنسانية إلى البلدان العربية والبلدان النامية الأخرى. وحالياً تضم مجموعة التنسيق لتمويل التنمية ثماني مؤسسات تنموية وطنية وإقليمية عربية، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد). وجمعت هذه المؤسسات خبرة كبيرة في مجال التعاون التنموي في أنحاء العالم. وبلغت مساهماتها الإجمالية في تمويل عمليات التنمية في أكثر من 140 بلداً نحو 147 بليون دولار في نهاية العام 2014، مع حصة تفوق 55 في المئة للبلدان العربية المتلقية.

ودعمت المؤسسات التنموية الوطنية والإقليمية العربية تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، وأعلنت التزامها القوي بمواصلة تقديم المساعدات لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أجندة التنمية 2030. ويمكن للبلدان العربية المتلقية جذب مزيد من التمويل لأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها من مؤسسات تمويل التنمية في المنطقة، من خلال توجيه استراتيجياتها التنموية باتجاه أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أولوياتها وفقاً لذلك بطريقة متسلسلة على أساس عمليات ومشاريع تنموية معدة إعداداً جيداً وقابلة للتنفيذ.

ومن الشروط المسبقة لجذب المساعدات الخارجية تعبئة الموارد المحلية من خلال إصلاحات في السياسات وإعادة تنظيم ممارسات دعم الأسعار وتحصيل الضرائب، إلى جانب تعزيز الشفافية والمشاركة العامة.

ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية بحلول سنة 2030 بمعزل عن حالة الصراع في المنطقة. وأبعد من العمل اليوم مع منظمات الإغاثة المحلية والإقليمية والدولية المتعددة لتوفير ضروريات السلامة والحاجات الأساسية للمتضررين، يوصي تقرير «أفد» بإرساء الأساس لدمج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجهود المرتقبة لإعادة البناء.

القسم 2

نشوء مفهوم التنمية المستدامة

عبدالكريم صادق

التنمية المستدامة مفهوم قديم جداً يمكن أن ترجع نشأته إلى قرون مضت، لكنه برز وتطور في إطار منظومة الأمم المتحدة في النصف الأخير من القرن العشرين من خلال سلسلة من القمم والمؤتمرات واللجان بين العامين 1972 و2015. وكانت هذه المبادرات النواة التي مهدت الطريق لاعتماد جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2015.

أ. مؤتمر استوكهولم: 1972

كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، المعروف أيضاً باسم «مؤتمر استوكهولم»، والذي عُقِد في استوكهولم في العام 1972، أول حدث دولي رئيسي خلق زخماً كبيراً للاعتراف بالاستدامة على المستوى العالمي، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). ومنذ ذلك الحين، يحقق البرنامج رسالته: «توفير القيادة وتشجيع الشراكة في العناية بالبيئة عن طريق إلهام الأمم والشعوب وتزويدها بالمعلومات وتمكينها لتحسين نوعية حياتها من دون المساس بنوعية حياة الأجيال المقبلة» (UNEP).

واعتمد المؤتمر «إعلان استوكهولم حول البيئة الإنسانية» الذي زاد الوعي بالقضايا البيئية في أنحاء العالم، من خلال مجموعة من المبادئ الاستشرافية، مثل المبدأ الثالث: «يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية المتجددة واستعادة هذه القدرة أو تحسينها كلما كان ذلك عملياً» (UN, 1972).

وعلى الرغم من شعبيته على نطاق واسع، فإن إعلان استوكهولم، بمبادئه المجزأة التي تم التوصل إليها عن طريق تسويات بين مختلف وجهات النظر والمصالح، لم يحقق توازناً بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ولا بين الروابط القائمة بينها. وكما أشار سون: «لا يُظهر نص [الإعلان] المجمّع في نهاية المطاف من أجزاء ومقاطع من مسودات مختلفة، أي انسجام حقيقي في الشكل أو أي طريقة موحدة لمعالجة الموضوع» (Sohn, 1973).

بعد إعلان استوكهولم، ظلت التنمية عرضة لمساواتها في المقام الأول مع النمو الاقتصادي الوطني في كل من البلدان المتقدّمة والنامية. وأعاق هذه المقاربة الإقبال على التنمية المستدامة وشكّلت تهديداً وشيكاً باستنفاد الموارد الطبيعية «(سواء لجهة العرض، [مثل احتياطات النفط] أو النوعية [مثل تلوث الهواء أو المياه])» (Drexhage and Murphy, 2010).

ب. تقرير برونتلاند: 1987

«استجابة للشعور بالقلق «إزاء التدهور المتسارع للبيئة البشرية والموارد الطبيعية وعواقب ذلك التدهور بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1983 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، وذلك «لإعداد تقرير حول البيئة والإشكالية العالمية حتى العام 2000 وما بعده، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة المقترحة» (UN, 1987). وبعد أربع سنوات، في العام 1987، نشرت اللجنة تقريرها بعنوان «مستقبلنا المشترك»، المعروف أيضاً باسم «تقرير برونتلاند» تيمناً باسم رئيسة اللجنة، رئيسة الوزراء النروجية، غرو هارلم برونتلاند.

وأقرت اللجنة في مداولاتها حول مقاربات جديدة للبيئة والتنمية بأن «التنمية لا يمكن أن تستمر في ظل تدهور قاعدة الموارد البيئية، والبيئة لا يمكن حمايتها عندما لا يأخذ النمو في الحسبان كلفة الدمار البيئي. والمؤسسات والسياسات المجزأة لا يمكنها معالجة هذه المشاكل على انفراد، لأنها مرتبطة في نظام مركّب من السبب والنتيجة» (WCED, 1987). وأكد هذا المنظور، وغيره في السياق نفسه مما طرحته اللجنة، تركيب تعريفه الأكثر شيوعاً المعتمد للتنمية المستدامة، كمقاربة بديلة للنموذج الضيق القائم على أساس النمو الاقتصادي. فقد عرّف التنمية المستدامة بأنها تلك التي «تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة» (WCED, 1987).

وأشاع «تقرير برونتلاند» مفهوم التنمية المستدامة وخلق مزيداً من الزخم نحو إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة واعتماد خطة عمل لتنفيذها.

ج. قمة ريو (قمة الأرض): 1992

عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، المعروف أيضاً باسم «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو في البرازيل، في حزيران (يونيو) 1992. وكان حدثاً بارزاً، من حيث عدد الجهات المعنية المشاركة والنطاق الواسع لجدول أعمال القرن 21 الخاص به، والذي يتضمن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

إعلان ريو، الذي يحتوي على 27 مبدأ، أكد على تنفيذ القرارات الوطنية والعالمية للحفاظ على صحة الكوكب وسلامة موارده الطبيعية من أجل رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية. وينص المبدأ الرابع على ما يأتي: «من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشكل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر في الأولى بمعزل عن الثانية» (Rio Declaration, 1992). وفي ملخص للدورة الاستثنائية، التي عقدت في حزيران (يونيو) 1997، لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن 21، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة UNGASS) عدداً من النتائج الإيجابية وبعض التقدّم المحرز في مجالات معينة، لكنها في الوقت نفسه أعربت عن قلقها العميق من «أن الاتجاهات العامة للتنمية المستدامة تُعَد اليوم أسوأ مما كانت عليه في العام 1992» (IISD, 1997). وعلاوة على ذلك، اعترفت الجمعية العامة باستمرار تدهور البيئة العالمية كما ورد في تقرير توقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشارت إلى أن «تزايد مستويات التلوث يهدد بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، ما يزيد من العقبات المحتملة التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية» (IISD, 1997).

نجحت قمة ريو في وضع وجهة نظر سياسية من خلال الحضور والمشاركة الفاعلين لقادة العالم كلهم تقريباً في مداولاتها. ومع ذلك، لا يزال هناك كثير يتعين القيام به لتنفيذ الأهداف المحددة وفق جدول أعمال القرن 21. هذه النتيجة التي تكشفت في قمة ريو دفعت إلى سعي دائم لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مجموعة من الأهداف والمقاصد المحددة الواجب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وهو سعي تولته الأمم المتحدة، أنتج الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول (سبتمبر) 2000.

د. الأهداف الإنمائية للألفية: 2000

على خلفية التقدم المتواضع في تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن 21 الخاصة بقمة ريو، واستمرار الفقر والجوع عند مستوى غير مقبول، أطلق المجتمع الدولي قمة الألفية في أيلول (سبتمبر) 2000 لرسم رؤية كفيلة بالقضاء على الفقر المدقع ومعالجة مختلف القضايا الأخرى التي تعيق مسيرة التنمية المستدامة.

تشكلت رؤية القمة من خلال ما أصبح يعرف باسم «إعلان الألفية» الذي احتضن ثمانية أهداف إنمائية للألفية، ترافقها مجموعة من الأهداف والمؤشرات لرصد التقدّم المحرز في تنفيذها. والأهداف الإنمائية للألفية موضحة في الجدول 1.

الجدول 1 الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية

الهدف 1	القضاء على الفقر المدقع والجوع
الهدف 2	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
الهدف 3	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف 4	تقليل وفيات الأطفال
الهدف 5	تحسين صحة الأمهات
الهدف 6	مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
الهدف 7	كفالة الاستدامة البيئية
الهدف 8	إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية

المصدر: UN, 2015.

يُذكر أن قمة ريو (قمة الأرض) في العام 1997 أنشأت لجنة التنمية المستدامة لاستعراض ورصد التقدّم المحرز نحو جدول أعمال القرن 21 مرة كل خمس سنوات، بما في ذلك استعراض الموارد المالية المتاحة للتنفيذ. وحول وسائل التنفيذ، أشار جدول أعمال القرن 21 إلى أنه بالإضافة إلى مساعدات التنمية الرسمية كمصدر رئيسي للتمويل الخارجي، ثمة حاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن 21. ومع ذلك، وبعد سنتين من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، عُقِد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يُعرَف أيضاً باسم «توافق آراء مونتيري»، في مونتيري بالمكسيك في آذار (مارس) 2002، للتصدي لتحديات تمويل التنمية في أنحاء العالم، خصوصاً في البلدان النامية (UN, 2003). وأشار المؤتمر بقلق إلى الانخفاض الشديد في الموارد المقدرة حالياً اللازمة لتنفيذ الأهداف التنموية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومع مرور الوقت، دفع القلق المتزايد من عدم إحراز تقدّم في القضايا البيئية، والنقص في الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل في إطار جدول أعمال القرن21، والآفاق المحتملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015، الأمم المتحدة للدعوة إلى مؤتمر جديد للنظر في التحديات الناشئة.

هـ. مؤتمر ريو + 20: 2012

على خلفية التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها في الإعلانات السابقة، عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) في ريو دي جانيرو في حزيران

(يونيو) 2012 عشية الذكرى الـ 20 للمؤتمر الذي عقد في ريو في العام 1992. وفي ريو + 20، توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاقية لإطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تبني على الأهداف الإنمائية للألفية، وتكون محدودة العدد، وطموحة، وسهلة الفهم لايصالها إلى الجمهور، وتعالج في شكل متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وتضم الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 وعنوانها «المستقبل الذي نريده»، ملحقاً من 283 بياناً، بما في ذلك رؤية المؤتمر. وهي أعادت تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة، ووضعت إطاراً شاملاً للعمل والمتابعة في المجالات الرئيسية والقضايا المشتركة بين القطاعات لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، والتصدي لمواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكذلك الالتزام بمعالجة أوجه القصور في تنفيذ خطط العمل الخاصة بمؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة (UN, 2012).

أقر المؤتمر باقتراب انتهاء التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في 2015 وبالتقدّم المتفاوت في الحد من الفقر في مختلف المناطق، والزيادة المستمرة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر، خصوصاً في البلدان الأقل تقدّماً، ولاسيما في أفريقيا. وعززت الحاجة إلى نموذج جديد للتنمية لملء الثغرات ومعالجة أوجه القصور المحددة في خطط العمل السابقة، والتوافق في المؤتمر على بدء عملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

و. أهداف التنمية المستدامة: 2015

دعت وثيقة ريو + 20 إلى إنشاء «فريق عمل مفتوح» لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي يجب أن تكون «موجهة إلى العمل وموجزة وسهلة على التواصل ومحدودة العدد وطموحة وذات طابع شامل وقابلة للتطبيق عالمياً على البلدان كلها، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الوطنية المختلفة، وقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية» (UN, 2012).

تأسس فريق العمل المفتوح الذي يتكون من 30 عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الثاني (يناير) 2013، وكُلِّف باتخاذ قرار في شأن أساليب العمل، بما في ذلك أشكال التمثيل الكامل للجهات المعنية والخبرات ذات الصلة من أجل أن تكون أهداف

الشكل 1 انتشار الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يومياً في المنطقة العربية ومناطقها الفرعية

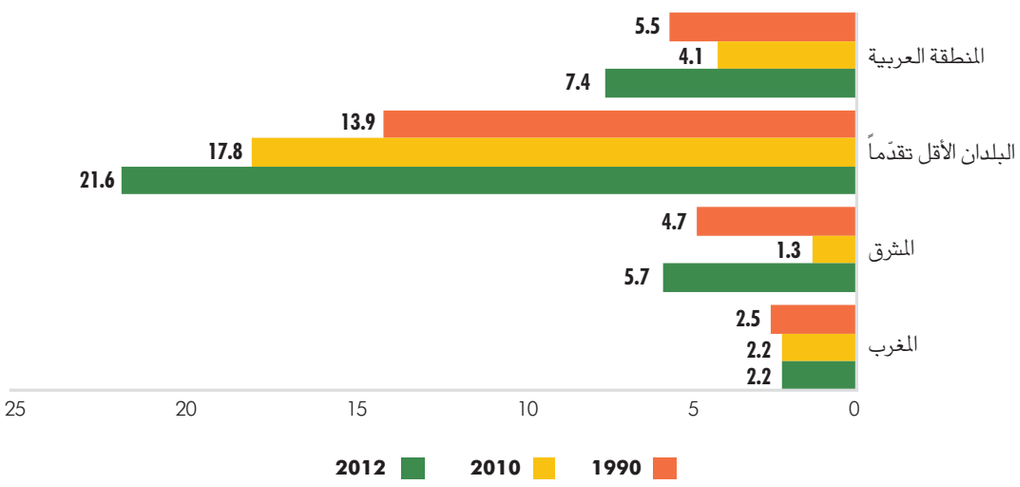

ملاحظة: معدلات الفقر التي تقاس وفق خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يومياً هي عديمة الأهمية بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: UN and LAS, 2013.

التنمية المستدامة أكثر شمولية وموضوعة على أساس تنوع وجهات النظر والخبرات.

من خلال سلسلة من الجلسات على مدى 2013 – 2014، ومساهمات من جهات تمثل جميع مناحي الحياة عملياً، بما في ذلك ممثلون من البلدان المتقدّمة والبلدان النامية والمنظمات الدولية وفرق الخبراء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أنهى فريق العمل المفتوح مهمته وقدّم اقتراحه حول أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2015 من ضمن إطار أجندة التنمية لما بعد 2015. ويصف ملحق التقرير أهداف التنمية المستدامة الـ17، مصحوبة بـ169 مقصداً. وهذه الأهداف شاملة وطموحة، وأوسع نطاقاً من الأهداف الإنمائية للألفية، وسيساعد تقدّمها ونتائجها في رسم الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كما هو منصوص عليها في «تحويل عالمنا – الأجندة 2030 للتنمية المستدامة». وهي، بين أمور أخرى، تعيد التأكيد في الهدف الـ 13 على «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره»، في حين أنها «تعترف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض في شأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ» (الملحق).

لمكافحة العواقب السلبية لتغير المناخ وتأثيره الأخطر على ارتفاع درجات الحرارة في العالم، توصل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس إلى اتفاقية في كانون الأول (ديسمبر) 2015 للحد من ارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية عند أقل من درجتين مئويتين بحلول نهاية القرن.

هذه الاتفاقية هي في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبب روابطها المتشابكة معها. «فاتفاقية مناخية قوية تدعمها أفعال على أرض الواقع ستساعدنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، وبناء اقتصادات أقوى وأكثر أمناً وصحة، ومجتمعات أكثر ملاءمة للعيش في كل مكان. هناك 12 من أهداف التنمية المستدامة الـ17 تنطوي مباشرة على اتخاذ إجراء في شأن تغير المناخ، بالإضافة إلى امتلاك تغير المناخ هدفاً خاصاً به» (UN, Sustainable Development Goals).

ز. أهداف التنمية المستدامة والبلدان العربية

«أهداف التنمية المستدامة» هي خليفة «الأهداف الإنمائية للألفية»، وستبني على التقدّم المحرز في هذه الأخيرة. ليس هذا فحسب، بل إن مستوى التقدّم المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية سيشكل الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة، سواء لجهة نطاق الأجندة التي ستُنفَّذ والموارد المطلوبة لتنفيذها.

التقرير المرحلي الرابع والأخير[2] في شأن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية[3] صدر في العام 2013، قبل سنتين من الموعد المحدد للأهداف الإنمائية للألفية، أي العام 2015. وقد نظر في التقدّم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية بين العامين 1990 و2012. وتبين «أن المنطقة العربية حققت تقدّماً ملحوظاً نحو بعض الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الإنجازات متفاوتة. فالمنطقة تتخلف في بعض الأهداف المهمة، خصوصاً تلك المتعلقة بمكافحة الجوع. وكانت للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ العام 2010 تأثيرات كبيرة، بما في ذلك وقف مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية في بعض بلدان المنطقة أو عكسها. وتظل البلدان الأقل تقدّماً متخلفة على عدة جبهات» (UN and LAS, 2013).

انخفضت نسبة الفقر المدقع في المنطقة العربية بشكل كبير من 5.5 في المئة في العام 1990 إلى 4.1 في المئة في العام 2010، لكن هذه النسبة ارتدت مرة أخرى، لتصل إلى 7.4 في المئة في العام 2012 كما هو مبين في الشكل 1.

بناء على النسب المقدرة في الشكل 1، زاد عدد الأفراد الواقعين تحت الفقر المدقع والجوع من نحو 12 مليوناً

في العام 1990 إلى نحو 27 مليوناً في العام 2012. وعلى الرغم من أن البلدان العربية كانت تخطو خطوات كبيرة في الحد من الفقر، انعكس الاتجاه نحو التقدّم في بعض البلدان بسبب التحول والصراعات السياسية. مثلاً، اندثر عقد 1997 – 2007 من التقدّم في سورية من جراء الصراع. وقُدِّر الفقر المدقع في سورية بـ7.9 في المئة في العام 1997 وانخفض إلى 0.3 في المئة في العام 2007، لكنه ارتفع مرة أخرى إلى 7.2 في المئة في 2012 – 2013 (UN and LAS, 2013).

وهكذا تلتزم البلدان العربية بأهداف التنمية المستدامة على خلفية تقدّم غير كاف نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وصراعات جارية، وعدم استقرار سياسي في بعض منها. «والتنمية في المنطقة العربية لا يمكن معالجتها بشكل منفصل عن الواقع الإقليمي. فمع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، تعاني المنطقة من الاحتلال الوحيد المتبقي في التاريخ الحديث. ولا تزال الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية ترهق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» (UN and LAS, 2013).

إن تعزيز آفاق إحراز تقدم مطرد نحو أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية يعتمد إلى حد كبير، بين أمور أخرى، على تبني استراتيجيات التنمية الوطنية مع الاعتراف الكامل بالروابط الوثيقة القائمة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لاطلاق المنافع التنموية المترتبة على التعاون والتكامل الإقليميين. ومع ذلك، تحتاج البلدان العربية التي تعاني من صراعات إلى بذل جهود مركزة استثنائية لبناء السلام واستعادة الاستقرار السياسي، من أجل إنشاء بيئة بمقدورها توفير الظروف الملائمة لتنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

القسم 3

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناخ متغير

ابراهيم عبدالجليل

يواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية سلسلة من التحدّيات، منها:

1. الاضطرابات السياسية والحروب والصراعات

تشهد المنطقة العربية منذ أوائل العام 2011 اضطرابات سياسية يتوقّع أن تكون لها عواقب بعيدة الأثر على التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وفي العام 2015، صنّفت المنطقة العربية بأنها الجزء الأقلّ سلاماً في العالم، حيث تعاني من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين واشتداد حدّة الصراعات في العراق وليبيا وسورية واليمن وقد تم الاعتراف بذلك في الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة، الذي يحدّد السلام والأمن والاستقرار السياسي باعتبارها عوامل تمكينية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

2. ندرة الموارد الطبيعية وتقلّبها

تشكل المياه والطاقة والأرض الصالحة للزراعة تحدّيات رئيسية للتنمية في المنطقة العربية. وتشكّل ندرة المياه والجفاف، اللذان تفاقمهما الآثار المحتملة لتغيّر المناخ، واعتماد المنطقة العربية على أنواع الوقود الأحفوري لتلبية احتياجاتها من الطاقة، التي تتسم بانخفاض الكفاءة، تحدّيات رئيسية أمام الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وما يزيد من صعوبة ذلك التعرض الشديد للبلدان المصدّرة والمستوردة للنفط على حد سواء لتقلّبات السوق النفطية.

3. تهديدات الأمن الغذائي

تتأثّر البلدان العربية سلباً بتقلّب سوق الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة لتغطية ما بين 50 و100 في المئة من احتياجاتها الغذائية، بما في ذلك القمح الذي يمثّل المحصول الاستراتيجي الرئيسي في المنطقة. وتستورد البلدان الخليجية 100 في المئة من الاحتياجات الغذائية الأساسية، لكنها أقل تعرّضاً للمخاطر من البلدان غير المصدّرة للنفط في المنطقة بفضل الإيرادات الفائضة التي يحقّقها قطاع النفط. وأكثر البلدان تعرّضاً لتقلّب أسعار الغذاء هي تلك التي ترتفع فيها معدّلات الفقر نسبياً، مثل العراق وفلسطين واليمن. ويتعرّض الأمن الغذائي أيضاً للتهديد الناجم عن تدهور الأرض وندرة المياه وعدم كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

4. تغيّر المناخ وأحداث الطقس المتطرّف

المنطقة العربية مثال رئيسي على الآثار السلبية لتغيّر المناخ على عدد من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وستتأثّر البلدان العربية تأثّراً مباشراً بتغيّر المناخ، لا سيما أن ارتفاع مستويات البحر سيهدّد الأصول الاقتصادية والطبيعية للمناطق الساحلية، وستزداد حدّة ندرة المياه وتدهور الأرض، كما سيتأثّر التنوّع البيولوجي تأثّراً سلبياً. وسيكون التأثير الاجتماعي حادّاً، إذ سيفقد كثير من العمّال وظائفهم في الزراعة وصيد السمك، وبعض الصناعات النفطية نتيجة تحوّل العالم إلى مصادر الطاقة المتجدّدة. غير أن من المرجّح أن تعادل الوظائف التي تستحدثها الطاقة المتجدّدة تلك التي تفقد في الزراعة والصناعة النفطية. وسيكون التأثير الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط أشدّ حدّة، لأنها تعتمد اعتماداً رئيسياً على إيرادات تصدير النفط والغاز. وكلما تحوّل العالم أكثر إلى مصادر الطاقة المتجدّدة، فستعاني تلك البلدان معاناة شديدة (ASFSD, 2015). وقد قدّم تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، والإشارة القوية التي وردت إلى الأسواق من اتفاقية تغيّر المناخ في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس، إشارة قوية حثّت البلدان المصدّرة للنفط على إطلاق تغييرات عميقة لإعادة الهيكلة وتنويع الاقتصاد.

5. الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين

ساهمت التغيّرات الديموغرافية، وارتفاع العمران الحضري، وتغيّر أنماط الحياة، وسياسات الدعم، على سبيل المثال لا الحصر، في بروز أنماط استهلاكية غير مستدامة في المنطقة العربية، وهي إحدى أكثر المناطق تحضرا في العالم. ففي سنة 2010، بلغ تعداد السكان العرب 352 مليون نسمة، يعيش 56 في المئة منهم في المدن. وبحلول سنة 2050، سيصل تعداد السكان إلى 646 نسمة، يعيش 68 في المئة منهم في المناطق الحضرية. ويعدّ النموّ السكّاني السريع والهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة العربية. وقد تسبّبت إيرادات تصدير المشتقات النفطية في حدوث تغيّرات كبيرة في أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك في البلدان المصدّرة للنفط، مثلما حدث في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

6. النموّ السكاني

يتباين تعداد السكان في المنطقة العربية بين القليل كما في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي (ما عدا الوافدين) باستثناء المملكة العربية السعودية، والكثير كما في حالة مصر التي تستأثر بنحو 30 في المئة من إجمالي السكان العرب. وقد ارتفع تعداد السكان في البلدان العربية بنسبة 2.2 في المئة بين عامي 2005 و2015، ما يمثّل قوة دافعة رئيسية للطلب على الموارد الطبيعية المحدودة.

7. الدعم الكبير للطاقة والمياه والغذاء

تتميّز المنطقة بالدعم الشديد لبعض السلع والخدمات، ويحدث ذلك بناء على نوعين من المبرّرات: في البلدان المصدّرة للنفط، يراد بدعم أسعار الطاقة إتاحة تشارك المواطنين في ثروة الموارد الطبيعية لبلدانهم كما هي الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وينعكس ذلك في ارتفاع معدّلات الحصول على الكهرباء. من ناحية أخرى، يُستخدم الدعم كوسيلة لتوفير خدمات الطاقة الضرورية للفقراء في البلدان ذات الموارد الشحيحة مثل مصر والمغرب وسورية. وقد شكّل دعم الطاقة عائقاً رئيسياً أمام تحسين كفاءة الطاقة في المنطقة العربية، والارتقاء بسوق الطاقة المتجدّدة. وقد اتخذت العديد من البلدان العربية مؤخّراً خطوات جريئة لإصلاح أسعار الطاقة والمياه.

اعتمدت جامعة الدول العربية منذ مؤتمر ريو دي جانيرو عدداً كبيراً من الاستراتيجيات لمعالجة مختلف قضايا التنمية المستدامة. وعكست هذه الاستراتيجيات، التي حظيت بدعم عدد من الإعلانات السياسية، الالتزامات السياسية للبلدان العربية بالتنمية المستدامة. مع ذلك فإن التحوّل من البيانات السياسية إلى التنفيذ على الأرض كان بطيئاً. وتجلّى هذا الوضع في الاضطرابات والقلاقل السياسية في كل أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من أن معدّلات النموّ الاقتصادي في المنطقة كانت مقبولة في ما بعد إصلاحات تسعينات القرن العشرين، وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة المتحقّقة في التنمية البشرية (لا سيما في التعليم والصحّة) كما يظهر في التقرير

الإطار 1

أمثلة عن استراتيجيات التنمية التي تم إقرارها حديثاً في البلدان العربية

- رؤية قطر الوطنية 2030 (2009) واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2016)
- رؤية الإمارات 2021، والأجندة الوطنية لدولة الإمارات، والاستراتيجية الوطنية للنموّ الأخضر، والرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي
- خطة الصمود الوطني 2014-2016 للأردن، والرؤية الوطنية 2030 (قيد الإعداد)
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في لبنان (قيد الإعداد)
- رؤية البحرين 2030 (2007)
- استراتيجية التنمية لتونس الجديدة (2012)، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016-2020 (2014)، والوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 (قيد الإعداد)
- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 في العراق
- استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2005-2015) في الجزائر، والخطة الخمسية (2010-2014)
- ورقة الاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر (2012) في السودان
- ورقة استراتيجية خفض الفقر (209) في جيبوتي
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2015) في المغرب

المصدر: ESCWA, 2015d

العربي الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية (UN & LAS, 2013)، فإن الثورات العربية التي سُمِّيت «الربيع العربي» أظهرت أن التنمية الاقتصادية غير كافية، وأن التنمية والتقدّم الحقيقي لا يتعلّقان بخلق الثروة فحسب، وإنما أيضاً بالاستدامة، وتوزيع الثروة، والإدماج الاجتماعي، والمؤسسات القوية، والمشاركة السياسية القوية (ESCWA, 2014). وثمة اعتراف بأن الأسباب الجذرية للثورة تكمن أساساً في الإخفاقات الاجتماعية الاقتصادية والحوكمية التي أدّت إلى تفاقم عدم المساواة، ونشوء جماعات سكانية متعلّمة ولكن مستاءة، وبخاصة الشبّان المتعلّمين من الطبقة الوسطى (ILO & UNDP, 2012).

في غضون ذلك، وضعت بعض البلدان العربية استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تتراوح من أهداف خاصّة كالاقتصاد الأخضر واستئصال الفقر إلى نطاق أوسع يشمل الطيف بأكمله (الإطار 1).

وعلى سبيل المثال، بدأت مصر بالفعل اتخاذ إجراءات ملموسة لمأسسة الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل هذه الإجراءات المبكّرة برنامج الإسكان الاجتماعي الذي أطلق مؤخّراً، ويهدف إلى تحسين قدرة الأسر المنخفضة الدخل على اقتناء مسكن رسمي ويتوقّع أن يصل إلى أكثر من 3.6 مليون مستفيد في الفئات المنخفضة الدخل، للحلول محل 150 ألف وحدة سكنية في الأحياء الفقيرة. ومن الأمثلة الأخرى إنشاء لجنة وزارية وطنية لتنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها، وإنشاء وحدة التنمية المستدامة ضمن الجهاز المركزي للإحصاء لمراقبة وتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورؤية مصر 2030. (Egypt, 2016)

وهكذا فإن نقطة انطلاق البلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي المستوى الذي بلغته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة اختلافات ملحوظة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. فقد حقّقت بعض البلدان تقدّماً قوياً في معظم المؤشّرات، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين شهدت بلدان أخرى تقدّماً محدوداً أو معدوماً. وحققت البلدان الأقل نمواً، إضافة إلى العراق وفلسطين، أدنى معدلات الأداء، نتيجة لظروفها الخاصة. ومن أبرز إنجازات المنطقة التقدّم نحو أهداف التعليم والصحة، وتوسيع الوصول إلى الصرف الصحي المحسّن. ويعني ذلك أن المنطقة في موقف جيد للوفاء بتحدّيات التنمية المستدامة التي تنتظرها. أما في الجانب السلبي، فإن المنطقة لا تزال دون هدف خفض نقص التغذية بنحو 20 في المئة، وفي توفير الوصول إلى مياه الشرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين البلدان العربية الغنية والفقيرة تظهر في المؤشّرات الصحية بوضوح.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يستفيد هذا القسم من نتائج واستنتاجات التقارير السابقة للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لمناقشة مختلف الخيارات المتاحة للبلدان العربية على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. الفقر والزراعة والأمن الغذائي

تواجه البلدان العربية تحدّيات هائلة لتحقيق هدفي القضاء على الجوع وسوء التغذية، بينما تدير مواردها الطبيعية وتستخدمها بطريقة مستدامة بيئياً. ويخضع الطلب على الغذاء لضغط حادّ، بالنظر إلى ارتفاع معدّلات النموّ السكاني، الذي يبلغ متوسّطه السنوي 2.2 في المئة، وارتفاع معدّل العمران الحضري، والتغيّرات الشديدة في أنماط الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، تشكّل قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة والهشّة وانخفاض معدّل الإنتاج الزراعي قيوداً رئيسية على الإمداد بالغذاء. وكشف تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2015 أن المنطقة العربية شهدت ارتفاعاً في عدد المصابين بسوء التغذية وانتشار نقص التغذية. وتعاني غالبية البلدان في المنطقة من العبء المزدوج لسوء التغذية: استمرار نقص التغذية مع ارتفاع نسب زيادة الوزن، والسمنة، والأمراض المزمنة ذات الصلة بالنظام الغذائي مع اختلاف المقاييس تبعاً لمستوى التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة.

ويرمي الهدف الثاني للتنمية المستدامة إلى «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة» (الملحق).

أ. حالة الزراعة والأمن الغذائي

الزراعة قطاع مهمّ للعديد من البلدان العربية، حيث أسهم بنسبة 33.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان في سنة 2013 (الشكل 2). وتسعى المنطقة العربية إلى تحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتعزيز الأمن الغذائي، والمساهمة في التوظيف (22 في المئة من القوة العاملة العربية)، والصادرات (60 من إيرادات الصادرات غير النفطية)، والصناعة.

تتوخّى السياسات الزراعية تحقيق الأمن الغذائي، ما أدى إلى توسّع الأراضي المزروعة، واعتماد نظم الإنتاج المكثّف، والاستثمار في الآلات الزراعية والمواد الكيميائية الزراعية. ومع أن الإنتاجية الزراعية العربية تحسّنت في العقود الأخيرة، فقد استمر العجز التجاري في السلع الزراعية الذي يبلغ 4.5 في المئة، أو ما يقرب من 70.4 مليار دولار في سنة 2012 (LAS, AFESD, AMF, 2014) ويتفاوت الاكتفاء الذاتي الغذائي على نحو واسع في المنطقة العربية. ويراوح على مستوى البلدان بين 9.9 في المئة في قطر و86.8 في المئة في السودان، كما يبيّن الجدول 2.

من الناحية الإقليمية، كانت البلدان العربية شبه مكتفية ذاتياً في الفاكهة، والخضر، والسمك، لكن بلغت نسبة اكتفائها الذاتي 45.55 في الحبوب، و54.35 في الزيوت والدهون، و36.85 في السكر عام 2011 كما يبيّن الجدول 3.

تظل الزراعة، التي تتميّز بتدنّي كفاءة الريّ وإنتاج المحاصيل، المستخدم الأساسي للمياه العذبة في المنطقة، مستهلكة نحو 84 في المئة من الموارد المتاحة (الشكل 3). ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تكون البلدان في وضع حرج إذا استهلكت أكثر من 40 في المئة من مواردها المائية المتجدّدة في الزراعة، ويمكن تعريفها بأنها مجهدة مائياً إذا استخرجت 20 في المئة من مواردها. وبناء على ذلك، يمكن تعريف 19 دولة عربية بأنها مجهدة مائياً، لأن معدّلات ما تستخرجه حالياً من موارد المياه المتجدّدة لديها للزراعة يتجاوز الحدود المعيّنة بكثير (FAO, 2015).

على الرغم من أن المنطقة العربية أحرزت تقدّماً نحو بعض الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تتخلّف في العديد من الأهداف المهمّة، لا سيما تلك المتعلّقة بمكافحة الجوع. وهي متخلّفة جداً عن الوفاء بغاية تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف. فقد ارتفعت نسبة الأشخاص دون المستوى الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية من 13.9 في المئة عام 1991 إلى 15.3 في المئة عام 2011 (الشكل 4)، إذ قفز عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من 30 مليوناً إلى ما يزيد على 50 مليوناً، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى النموّ السكاني السريع. وارتفع نقص التغذية من 6.4 في المئة عام 1991 إلى 10.3 في المئة عام 2011 في بلدان المشرق، في حين أنه انخفض في المناطق الأخرى.

يشكّل نقص التغذية معضلة خاصة في تسعة بلدان عربية، تستأثر معاً بنحو 40.4 مليوناً من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة (الجدول 4). ويبلغ انتشاره أقصاه في جزر القمر والصومال، حيث يعاني منه أكثر من 60 في المئة من السكان، لكن توجد معدّلات عالية من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية تصل إلى نحو 30 في المئة في العراق وفلسطين والسودان واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نقص التغذية يرتبط بانتشار الجوع ومستويات الأمن الغذائي غير الكافية، اللذين لا يزالان من التحدّيات الحرجة في المنطقة.

الفقر من أكبر التحدّيات في المنطقة، ويشهد تزايداً منذ سنة 2010 بسبب العديد من العوامل، بما في ذلك تدهور

السلام والأوضاع الأمنية، وشبكات الأمان الاجتماعية الضعيفة، وعدم القدرة على خلق فرص العمل. ويحدّد تعريف الفقر ويغيّر كثيراً معدلات الفقر في البلدان العربية. فبتغيير خط الفقر من 1.25 دولار إلى دولارين (2) و2.75 دولار، ترتفع معدّلات الفقر في المنطقة من 4 في المئة إلى 19 في المئة و40 في المئة على التوالي. ويعدّ هذا الارتفاع المذهل في معدّل الفقر خاصية ميّزة للمنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم[4] (ESCWA, 2015b).

باعتماد خط الفقر 1.25 دولار في اليوم بلغ معدل الفقر في المنطقة 4 في المئة فقط في سنة 2010. غير أن الإنجازات الخاصة بالفقر لا ترتبط بالمؤشّرات الأخرى مثل معدّل نقص التغذية، الذي يمكن أن يعدّ من مظاهر الفقر. والمنطقة العربية في الواقع هي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت ارتفاعاً للسكان الذين يعانون من نقص التغذية. وقد انخفض الفقر المدقع في المنطقة العربية من 5.5 في المئة عام 1990 إلى 4.1 في المئة عام 2010، وذلك بسبب التقدّم المتحقّق أساساً في مصر والأردن وسورية. ولكن معظم البيانات والتوقّعات الحديثة تُظهر بأنه ربما يتجاوز الآن مستوى عام 1990، إذ يقدّر وقوع الفقر المدقع عام 2012 بنحو 7.4 في المئة (الشكل 5). وتسجّل البلدان الأقل نموّاً في المنطقة أعلى معدّل للفقر المدقع، وقد ارتفع من 13.9 عام 1990 إلى 21.6 عام 2012. وشهد الوضع تدهوراً أكبر بالتأكيد بين 2012 و2016 نتيجة الانتشار الواسع للحروب والصراعات التي أحالت مناطق إنتاجية واسعة إلى خراب وتسبّبت في نزوح ملايين الأشخاص وتحويلهم إلى لاجئين.

ب. نحو الأمن الغذائي والزراعة المستدامة

لمعالجة هذه التحدّيات، اعتمد القادة العرب إعلان تونس بشأن التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي عام 2004. كما اعتمدت القمة العربية المنعقدة في الرياض عام 2007 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للفترة من 2005-2015.

الشكل 2 مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2013)

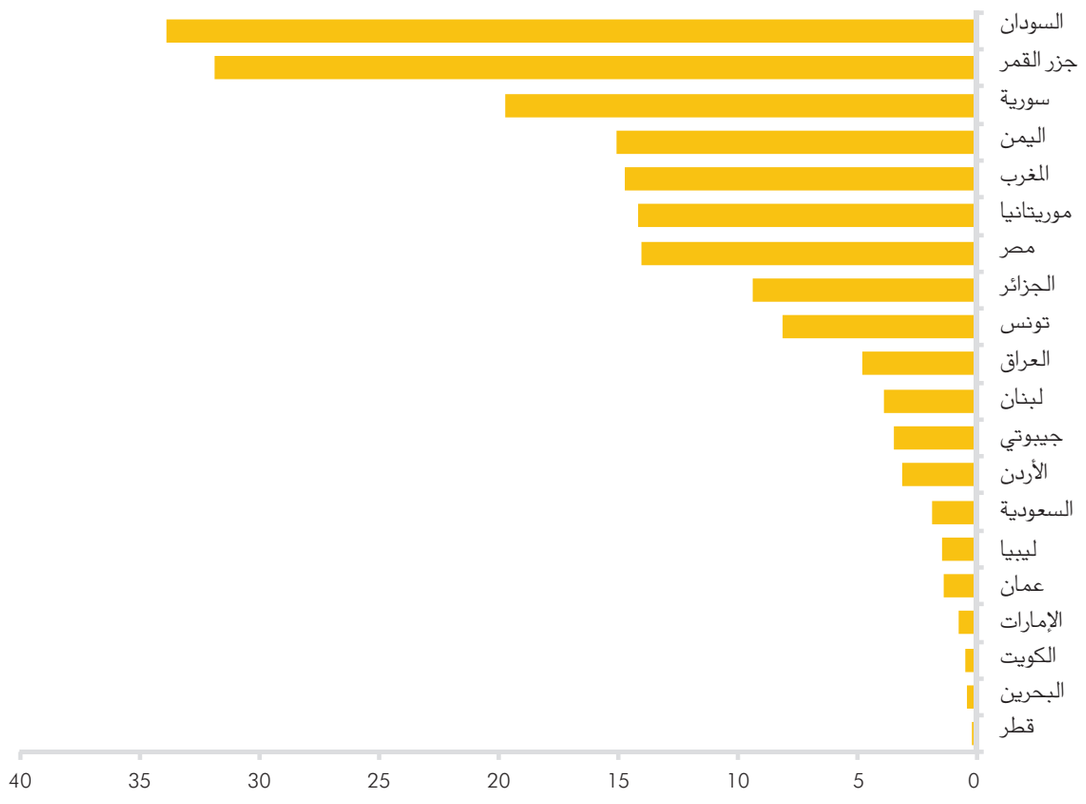

المصدر: AMF, 2014 بيانات سورية للعام 2010.

الجدول 2 مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي

البلد / المنطقة الغرعية	نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي (%)			
	إجمالي الغذاء		الحبوب	
	2005	2011	2005	2011
البحرين	12.96	12.81	0.00	0.00
الكويت	28.38	21.68	3.88	2.56
عمان	45.21	34.52	1.17	9.22
قطر	12.18	9.90	3.12	0.37
السعودية	44.52	34.49	26.75	11.15
الإمارات	21.13	18.66	0.85	1.06
مجلس التعاون الخليجي	**37.40**	**29.45**	**20.25**	**9.12**
اليمن	51.53	31.45	22.59	10.92
مجلس التعاون الخليجي واليمن	**39.74**	**29.74**	**20.54**	**9.46**
العراق	75.34	82.84	55.51	95.42
الأردن	56.26	53.09	5.05	3.66
لبنان	73.23	61.03	18.05	10.96
سورية	85.23	80.62	74.00	57.98
فلسطين	81.55	72.26	19.69	10.00
المشرق	**77.20**	**75.52**	**54.86**	**56.48**
مصر	83.68	78.96	69.63	56.30
السودان	91.15	86.84	75.74	70.59
وادي النيل	**85.51**	**80.80**	**70.74**	**59.09**
الجزائر	53.48	70.04	29.88	31.96
ليبيا	44.95	43.09	10.79	7.06
موريتانيا	68.49	70.03	19.17	36.04
المغرب	89.60	80.40	46.09	58.91
تونس	71.78	68.49	47.82	46.79
شمال أفريقيا	**66.87**	**71.58**	**35.75**	**43.19**
جزر القمر	-	-	-	-
جيبوتي	4.04	2.00	0.00	0.00
الصومال	69.17	74.26	32.89	33.00
القرن الأفريقي	**64.80**	**63.52**	**28.46**	**26.70**
البلدان العربية	**70.48**	**71.69**	**49.74**	**45.55**

المصدر: AFED, 2014

الجدول 3 الإكتفاء الذاتي في السلع الغذائية (%)

السلعة الغذائية	2005	2011
الحبوب	49.74	45.55
السكر	38.47	36.85
الدهون والزيوت	28.12	54.35
اللحم	80.80	76.19
الفاكهة والخضر	98.49	106.19
السمك	103.09	98.19
السلع الأخرى	77.78	82.50
المتوسّط	**70.48**	**71.69**

المصدر: AFED, 2014

الشكل 3 استخدام الماء بحسب القطاع

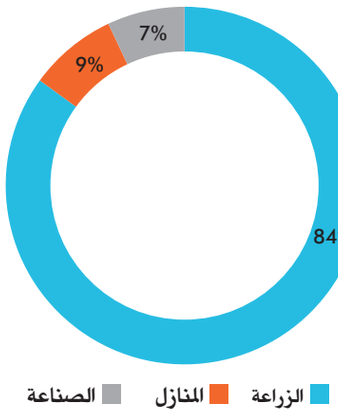

المصدر: ESCWA, 2015c

وفي حين أقرّ تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية بشأن الأمن الغذائي في المنطقة العربية (AFED, 2014) بمحدودية الأرض وندرة المياه، فإنه أبرز مجموعة من الخيارات ذات الإمكانيات الكبيرة لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلدان العربية. وتشدّد هذه الخيارات على اعتماد السياسات الزراعية الملائمة وأفضل الممارسات للمحافظة على سلامة الأرض والموارد المائية وقدرتها الحيوية على تجديد خدماتها والمحافظة على استدامتها.

تركّز هذه الخيارات، على سبيل المثال، على تعزيز إنتاجية المحاصيل، وبخاصة الحبوب حيث يقل متوسّط العائد عن نصف المتوسّط العالمي في معظم البلدان العربية. وفي هذا الصدد، تكمن احتمالات تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية في المناطق المروية والبعلية في تطبيق أفضل الممارسات الزراعية، ومنها الاستخدام الأمثل للأسمدة، ومبيدات الآفات، والبذور المحسّنة، والتقنيات المبتكرة لحماية المحاصيل، والخدمات الإرشادية الفعّالة.

يتسم تحسين إنتاجية المياه عبر «زيادة المحصول لكل قطرة» بأهمّية حيوية في ظل ندرة المياه. ويخصّص نحو 85 في المئة من المياه المستهلكة في المنطقة العربية للريّ المنخفض الكفاءة، حيث يبدّد نحو 50 في المئة من مياه الريّ بسبب الاعتماد الكبير على تطبيقات الري التقليدية. وثمة حاجة إلى تقنيات أكثر حداثة تتسم بالكفاءة وتوفير المياه لتعزيز إنتاجية الريّ.

إن تقليل الضغط على موارد المياه العذبة والبيئة عبر تعزيز استخدام مياه الصرف المعالجة بطريقة ملائمة في الأنشطة الزراعية والصناعية والمنزلية، وخفض الفاقد بعد الحصاد عبر إنشاء سلاسل قيمة غذائية كفوءة، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الموارد المائية وزيادة الإمدادات الغذائية.

وتشمل الخيارات الأخرى تطوير الثروة الحيوانية والمصايد. وتوفّر أنظمة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية المتكاملة جيداً على مختلف المستويات فرصاً لزيادة الإنتاج الإجمالي، والتنوّع، والاستدامة الاقتصادية في القطاعين. ولا يعدّ تطوير قطاع المصايد عبر الحوكمة المشتركة لمخزونات المصايد في البلدان العربية أمراً حاسماً لعافية المستجمعات المائية بأكملها فحسب، بل إن توافر السمك للاستهلاك كمصدر للبروتين يمكن أن يقلّل الاعتماد على اللحم الأحمر، وهو أمر مرغوب لأسباب اقتصادية وصحّية.

يبقى التعاون الإقليمي بين البلدان العربية بناء على الأفضلية النسبية في الزراعة والموارد المائية خياراً رئيسياً لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي.

2. المياه

المياه حيوية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بالإضافة إلى دعم النظام البيئي. كما أن المياه النظيفة والصرف الصحي ضروريان للصحة البشرية الأساسية، في حين أن ثمة حاجة للوصول إلى موارد مائية كافية لدعم الزراعة والصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويشمل هدف التنمية المستدامة رقم 6 مقاصد «حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية»، و«حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة»،

و«حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الملائمة وبشكل منصف». (الملحق) وتنسجم هذه المقاصد الجديدة مع الإقـرار الرسمي لـلأمم المتحدة بـأن تحقيق حقوق الإنسان يشمل مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي. ويتكرّر ورود المياه في خمسة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وترتبط المياه أيضاً بتغيّر المناخ، والتنوّع البيولوجي، والأمـن الغذائي، وأمـن الطاقة، والصحة، والعمران الحضري، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

أ. وضع المياه في المنطقـة العربيـة

تتسم المياه في البلدان العربية بأهمية وقيمة أشدّ بروزاً، لأن معظم هذه البلدان يقع في منطقة تعدّ من أكثر مناطق العالم تعرّضاً للإجهاد المائي. ويتميّز هذا الجزء من العالم بشحّ المطر وتفاوت تساقطه، مقروناً بارتفاع معدّلات التبخّر، بالإضافة إلى محدودية توافر المياه العذبة المتجدّدة. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تشمل نحو 10 في المئة من المساحة الإجمالية للعالم وأن سكّانه يزيدون على 5 في المئة من سكان العالم، فإنها تتلقّى 2.1 في المئة فقط من متوسّط الأمطار السنوية المتساقطة في العالم وتحتوي على نسبة زهيدة تبلغ 0.3 في المئة من الموارد المائية العالمية التي تتجدّد سنوياً (AFED, 2015). وقد أجبر نقص المياه عدداً من البلدان العربية على الاعتماد اعتماداً شديداً على تحلية المياه لمجمل احتياجاتها البلدية والصناعية إلى المياه، حيث تمتلك المنطقة أكثر من 50 في المئة من السعة العالمية لتحلية المياه.

ومن أكبر التحدّيات التي تواجه المنطقة العربية نسبة الاعتماد الإجمالية المرتفعة على موارد المياه المشتركة. وبما أن أكثر من 60 في المئة من موارد المياه السطحية في المنطقة تنبع من خارجها، فإن هذه القضية تظل مصدر قلق رئيسي يهدّد استقرار المنطقة وأمنها الغذائي، ويعقّد إدارة الموارد المائية الوطنية وتخطيطها.

يمكن أن يزيد تغيّر المناخ وضع المياه سوءاً في المنطقة العربية، لأنـه معرّض للمخاطر على وجه الخصوص بالنظر إلى ندرة موارد المياه، وارتفاع مستويات الجفاف، والسواحل البحرية الطويلة المهدّدة بارتفاع منسوب البحر. وسيزيد ارتفاع درجات الحرارة الجفاف في المنطقة وتأثيره، مهدّداً موارد المياه والأرض المنتجة.

غير أن تزايد ندرة موارد المياه المتجدّدة ليس الخاصّية الوحيدة للمنطقة. فقد أصبحت الممارسات غير الملائمة

الشكل 4 انتشار نقص التغذية (%)

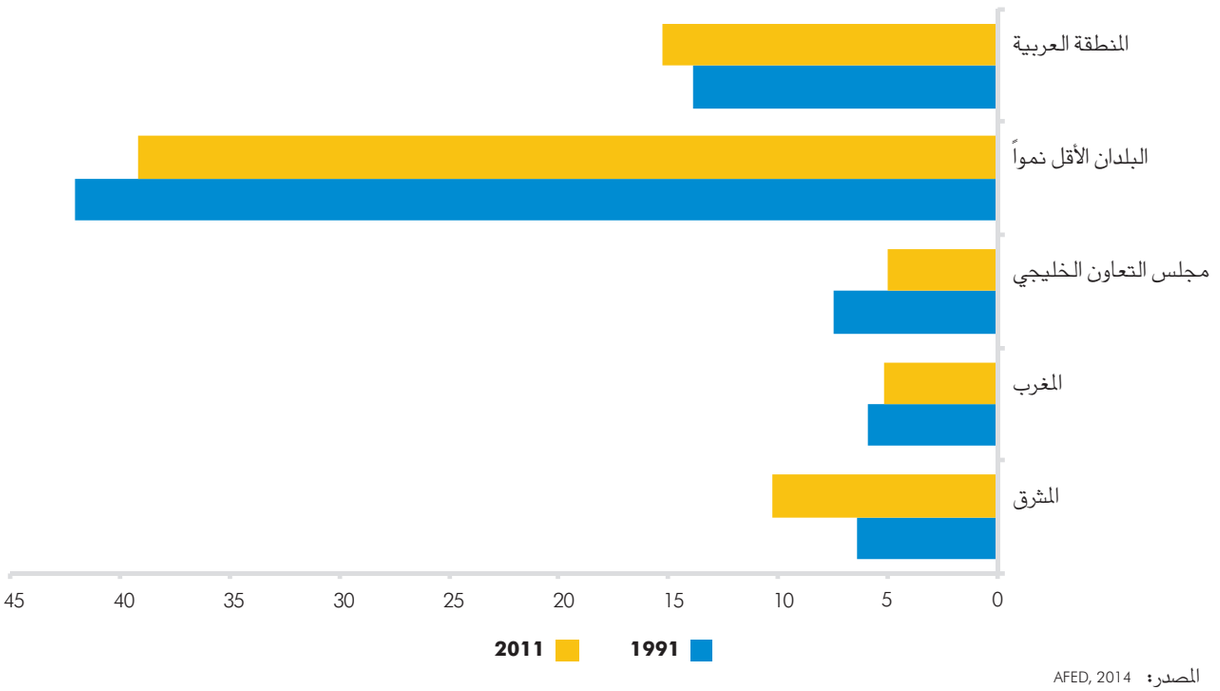

المصدر: AFED, 2014

الجدول 4 الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان العربية التسعة الأكثر تأثّراً (بالملايين)

	1990	2000	2011	الفرق (1990 و 2011)
جزر القمر	0.2	0.4	0.5	0.3
جيبوتي	0.4	0.4	0.2	-0.2
العراق	2.0	4.7	8.6	6.6
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0
المغرب	1.8	1.8	1.8	0
فلسطين	0.4	0.7	1.2	0.8
الصومال	4.8	5.2	6.3	1.5
السودان	8.9	8.9	13.5	4.6
اليمن	3.6	5.6	8.0	4.4
الإجمالي	**22.4**	**28.0**	**40.4**	**18**
معدّل الإنتشار	**25.0**	**24.2**	**28.3**	**3.3**

المصدر: Arab MDG Report, 2013

لإدارة المياه، ولاستهلاك المياه وأنماط الإنتاج غير العقلانية، وتدهور جودة المياه في المنطقة، من السمات المميّزة بالقدر نفسه خلال العقود الماضية.

لتلبية ارتفاع الطلب على الغذاء، منحت العديد من البلدان العربية الأولوية للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية عبر سياسات التوسّع في الأرض الزراعية والزراعة المروية. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تأخذ ندرة المياه وكفاءة استخدام المياه في الحسبان. وفي حين أن التنمية الزراعية الوطنية والسياسات الغذائية هي التي تدفع استهلاك المياه للأغراض الزراعية، فإن عدّة عوامل تُبرز استهلاك القطاع منها: 1. سيادة أساليب الريّ التقليدية، لا سيما الري بالغمر، 2. استخراج المياه السطحية والجوفية من دون قيود، 3. غياب التعرفة المائية الخاصة باستخدام المياه في الزراعة، 4. زراعة محاصيل تستهلك الكثير من المياه.

الري السطحي هو الأسلوب الأوسع استخداماً في المنطقة ويمارس في 80 في المئة من المساحة المروية. وتقدّر بعض الدراسات أن كفاءة الري في المنطقة العربية منخفضة إلى مستوى 30-40 في المئة (AFED, 2010). ويؤدّي مثل هذا الهدر إلى ضعف الأداء الزراعي، والأخطر من ذلك إلى ارتفاع ملوحة التربة وانخفاض منسوب المياه الجوفية الناجم عن الاستهلاك المفرط. ويتعيّن على البلدان العربية أن تركّز جهودها على تحسين كفاءة المياه في الزراعة، حيث احتمالات توفير المياه أعلى بكثير مما هي عليه في أي من القطاعات الأخرى.

بلغ الوصول إلى موارد المياه في المنطقة العربية 82 في المئة في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2014 (الشكل 6). وتراجعت القدرة على الوصول في بعض البلدان مثل العراق وفلسطين والسودان واليمن. ويمكن أن تعزى التحدّيات في هذه البلدان على العموم إلى الصراعات وعدم الاستقرار، ونقص المياه، والإدارة غير الملائمة للمياه، والافتقار إلى الموارد المالية، وعدم كفاية الاستثمار (ESCWA, 2015d).

وفي الفترة نفسها، كان أداء المنطقة أفضل حالاً في الوصول إلى الصرف الصحّي من الوصول إلى المياه. فقد ارتفعت التغطية المحسّنة للصرف الصحّي من 64 في المئة عام 1990 إلى 75 في المئة عام 2010 (الشكل 7)، وسجّلت الزيادات في معظم البلدان. غير أن المناطق الريفية لا تزال متأخّرة، وبخاصة في البلدان الأقلّ نموّاً، حيث لا يتوافر الصرف الصحّي المحسّن إلا لخمس السكان تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن الصراعات وانعدام الاستقرار في بلدان مثل ليبيا والصومال والعراق وسورية واليمن تسبّبت في إحداث تغييرات واسعة، إذ ترتب عليها دمار في البنية التحتية وتأخير في الاستثمارات الجديدة.

ب. الطريق إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة السادس: المياه

تسمح السياسات المائية في المنطقة العربية بالاستخدام غير المقيّد لموارد المياه النادرة. ويشكّل انخفاض التعريفات المائية خطراً على الوضع المالي والظروف المادّية لشبكات

إمـداد المياه الحضرية والريفية. ومن الدوافع الرئيسية للإصلاح المائي اشتداد المنافسة بين الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية. وتستحقّ هذه القضايا دراسة متأنّية من قبل صنّاع القرار العرب، الذين يجب عليهم وضع أطر السياسات الملائمة لتوجيه عملية الإصلاح المائي التي تتطلّع إلى المستقبل. ويجب صياغة أهداف استراتيجية وطنية لقطاع المياه تشمل إحداث تغييرات في تخصيص المياه بين القطاعات، وإدخال سياسات تسعيرية جديدة، ووضع قوانين وأنظمة جديدة لمعالجة استخراج المياه الجوفية، ووضع خطط لتنظيف المجاري المائية العامّة من النفايات الصناعية والتلوّث (AFED, 2010).

على الرغم من الأهمية الشديدة لجانب العرض، فإن هناك تقبّلاً عاماً اليوم لفعالية إدارة الطلب، لا سيما حيث تندر المياه وتُهدر بلا ضرورة. وربما يؤدّي ضمان الاستخدام الكفوء للإمدادات المتاحة إلى منافع كبيرة ويثبت أنه أكثر مردودية من التدابير التقليدية التي تركز على تلبية العرض (الإمـدادات). فغالباً ما تكون إدارة الطلب أقل كلفة رأسمالية، وبالتالي أكثر فعّالية للتكاليف، لكنها أفضل تكيّفاً أيضاً لمعالجة الأوضاع «الطارئة». ويتطلّب ذلك وضع مبادئ توجيهية فعّالة لتحسين أداء قطاع الزراعة.

يمكن أن تتكامل سياسة التخصيص الجريئة للمياه، بناء على مفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مع سياسات استخدام الأراضي لتنظيم النموّ غير المرغوب في المراكز الحضرية المزدحمة بالفعل. ويمكن استخدام الحوافز في تخصيص المياه لتشجيع الصناعات المحلّية ومشاريع الإسكان على استهداف المناطق الفقيرة، حيث يمكن أن تستحدث الوظائف وتطوّر الفرص الاقتصادية.

إن الأسعار المنخفضة والدعم الكبير للخدمات المائية هما أساس انعدام الكفاءة وفرط الاستخدام وشدة التلوّث والتدهور البيئي. وعلى سبيل المثال، يبلغ متوسّط سعر المياه الذي تتقاضاه الحكومات في المنطقة 35 في المئة من كلفة الإنتاج، و10 في المئة فقط في حالة المياه المحلاّة. وفي حين توجد دعوة منذ وقت طويل لإعادة النظر في تسعير المياه، وبخاصة في الري، فإنها نادراً ما تنفّذ، باستثناء بعض التطوّرات الجديدة في سياسات التسعير التي أعلن عنها في السعودية والإمارات والبحرين والكويت.

مع أنه ينظر إلى التسعير باعتباره الطريقة الأكثر فعالية لتشجيع المحافظة على المياه، فإن ثمة مسألة حوكمة كبرى تتمحور حول كيفية تزويد العامة بالمياه الكافية وغير المكلفة من منظور حقوق الإنسان. وتكمن الإجابة

الشكل 5 انتشار الفقر المدقع (%)

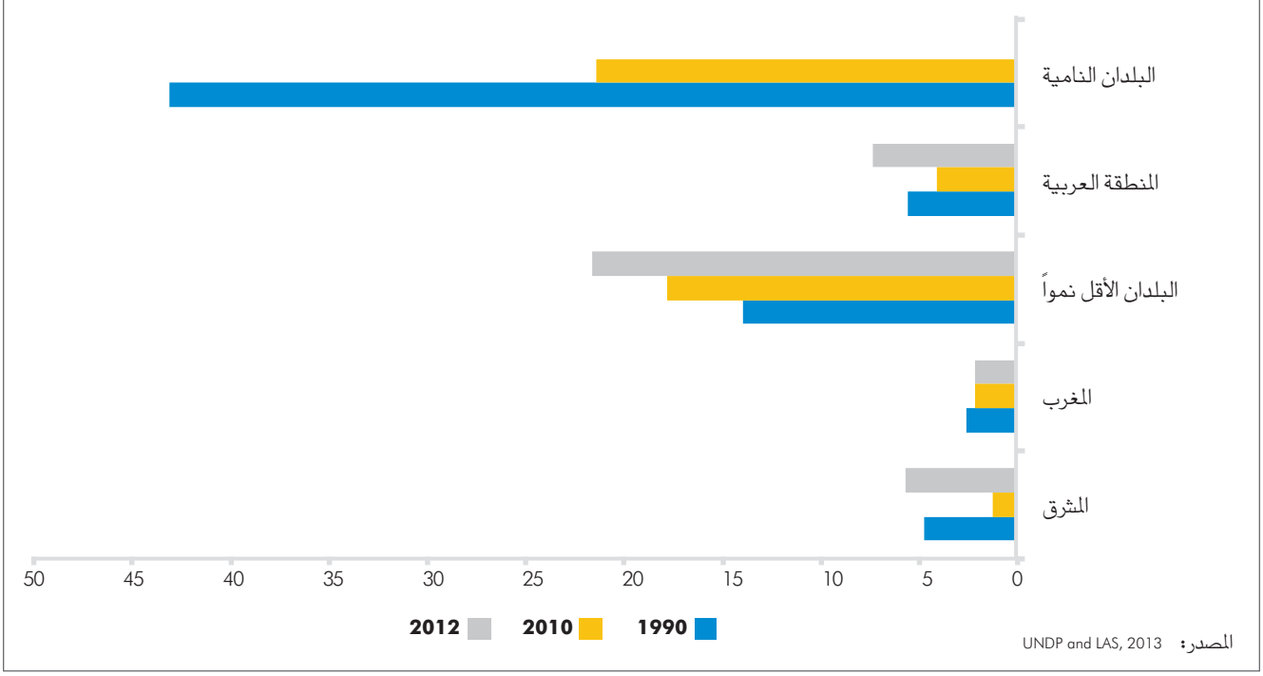

المصدر: UNDP and LAS, 2013

في فرض تعرفات تصاعدية على مياه الشرب وتوزيع المياه في الزراعة على أساس حصص محددة لترويج الكفاءة والإنتاجية واختيار المحصول وفق قيمته، وتسعير المياه بالكلفة الفعلية في الأنشطة التجارية والصناعية. وتضمن تعرفات المياه التصاعدية تلبية الاحتياجات الأساسية إلى المياه العذبة بسعر منخفض مدعوم، في حين يسعّر الاستخدام المفرط بتعرفة تعكس الكلفة الفعلية.

ثمة حاجة في القطاع الزراعي، المستهلك الرئيسي للمياه، إلى الحوافز، لا سيما المالية، لتحسين كفاءة الريّ. فلا بدّ من إدارة الطلب على مياه الريّ، بما في ذلك اعتماد التقنيات والمحاصيل الموفّرة للمياه. وتشمل الآليات الاقتصادية والمالية التراخيص، والخصومات المرتجعة، والحوافز الضريبية، والدعم المستهدف، وضوابط الأسعار، وحقوق المياه. ويجب أيضاً تعزيز البحث والتطوير ذي الصلة واستهدافه كما ينبغي.

وثمة حاجة ملحّة إلى تغيير طريقة التفكير والمواقف والممارسات في المجتمعات العربية عبر رفع الوعي المائي وتطبيق أدوات التغيير الاجتماعي الملائمة وحوافزه، ما يؤدّي إلى انتشار ثقافة عدم هدر الموارد المائية أو تلويثها أو الإفراط في استخدامها (AFED, 2015).

تجب تقوية حوكمة المياه في البلدان العربية ببناء الشراكات مع المستفيدين والقطاع الخاص. وعلى الحكومات أن تشجّع الاستثمار المشترك للقطاع الخاص ومجتمع المستفيدين في خدمات توصيل المياه الحديثة التي تتسم بحسن المراقبة والقياس. ويجب تعزيز زيادة اللامركزية وتمكين جمعيات مستخدمي المياه لنقل المسؤوليات عن إدارة الخدمات المحلية وتشغيلها إلى مجتمعات المستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك، على البلدان العربية أن تقرّ بأهمية هدف الوصول إلى الفقراء وتوسيع الخدمات المائية لكل المجتمعات، لا سيما في المناطق الريفية. ويجب أن تمنح الأولوية لتوسيع الخدمات المائية إلى المجتمعات الضعيفة وتشجيع المبادرات المحلية في البناء وإدارة مثل هذه الخدمات.

3. الطاقة

الطاقة ضرورية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. مع ذلك، يقدّر أن نحو 50 مليون عربي لا يزالون محرومين من فرصة الحصول على خدمات الطاقة المضمونة والحديثة. ومع أنه لم ينظر في الطاقة صراحة في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهداف التنمية المستدامة شملت هدفاً مخصّصاً وقائماً بذاته للطاقة. ويدعو هدف التنمية المستدامة رقم 7 إلى «ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة والحديثة» (الملحق). ولا تزال الطاقة في صميم الجهود العالمية لإحداث تغيير في النموذج نحو أنظمة الطاقة المنخفضة الكربون، والاقتصادات الخضراء، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.

أ. وضع الطاقة في المنطقة العربية

يلعب قطاع الطاقة دوراً حاسماً في تنمية المنطقة العربية منذ عقود. ووفقاً لصندوق النقد العربي (LAS, AFESD, AMF, 2014)، شكّل النفط والغاز نحو 26.5 في المئة من مجموع الناتج المحلّي الإجمالي العربي في سنة 2013. ويمثّل القطاع أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية في ليبيا، والعراق، والكويت (الشكل 8). كما أن لصناعة النفط دوراً مهمّاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان العربية المستوردة للنفط، إذ تستفيد بصورة غير مباشرة عن طريق تحويلات العمّال، والتجارة، وتمويل المشروعات العربية الثنائية أو المشتركة. ويقدّم قطاع النفط والغاز أيضاً فرص عمل في التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع.

تشترك البلدان المصدرة والمستوردة للطاقة في المنطقة في التعرّض المرتفع لمخاطر تقلّب أسواق المشتقات النفطية العالمية، إذ يرتبط اقتصاد الفئتين ارتباطاً قوياً بأسواق الطاقة العالمية، ويمكن أن تستفيد أو تخسر من تقلباتها.

أصبحت المنطقة العربية مؤخّراً من مراكز الطلب الرئيسية على الطاقة في العالم، مدفوعة بالنموّ السكاني، والتنمية الاقتصادية، والتغيّرات الهائلة في أنماط الاستهلاك، ومدعومة بانخفاض أسعار الطاقة. وفي العقد الماضي (2003-2013)، شهد إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في البلدان العربية تزايداً مطرداً بمعدّل سنوي يبلغ 5 في المئة في المتوسّط، وكان المعدّل أعلى قليلاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي إذ بلغ 6.3 في المئة (ESCWA, 2015). وستضع هذه الاتجاهات في استهلاك الطاقة البلدان العربية المصدّرة والمستوردة للطاقة على مسار غير مستدام، باعتمادها الكلّي على أنواع الوقود الأحفوري.

بالنسبة للبلدان المصدّرة للطاقة التي تعتمد اقتصاداتها على إيرادات الصادرات النفطية، فإن ارتفاع الاستهلاك

المحلّي يعني انخفاض الفائض المخصّص للتصدير وبالتالي انخفاض عوائد الصادرات. وذلك من مخاطر التنمية على تلك البلدان لأنها تضعف قدرتها العالمية في السوق، كما يستدلّ من التراجع الحالي لأسعار النفط، ما يضع اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في حرج لا سابق له. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية مؤخّراً خطوة جريئة للاستعداد لحقبة ما بعد النفط، ونالت هذه الخطوة استحساناً. فبموجب «رؤية 2030»، تتطلّع المملكة إلى رفع الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف لتصل إلى 266 بليون دولار بحلول سنة 2030. وتهدف الرؤية إلى منح القطاع الخاص دوراً أكبر بكثير، وتعزيز حصّته في الاقتصاد لتصل إلى 65 في المئة بدلاً من 40 في المئة (Vision 2030, KSA, 2016).

من ناحية أخرى، فإن معدّلات النموّ الحالية في استهلاك الطاقة في البلدان العربية المستوردة الصافية للطاقة سترفع فاتورتها الطاقوية وتعرّضها لمخاطر تقلّبات أسواق النفط، ما يؤدّي إلى انعدام أمن الطاقة في المستقبل.

يسيطر الوقود الأحفوري على أنواع الوقود التي تلبّي احتياجات البلدان العربية إلى الطاقة (الشكل 9). وأدّى هذا النمط إلى جعل بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي في عداد أكبر البلدان المتسببة بانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون قياساً بعدد السكان. وتستهلك الطاقة في أنشطة الصناعة (29.2 في المئة)، والنقل (26.1 في المئة)، والقطاعات السكنية والتجارية (42.1 في المئة)، والزراعة (2.6 في المئة).

المستهلك الرئيسي للكهرباء في المنطقة هما القطاعان السكني والتجاري، مدفوعين بارتفاع معدّل العمران الحضري وانخفاض أسعار الكهرباء في البلدان العربية. وفي سنة 2013، استأثرا بنحو 60 في المئة من الاستهلاك الإجمالي للكهرباء. والأبنية هي المستهلك الرئيسي للكهرباء لأغراض الإضاءة، وتكييف الهواء وخدمات الطاقة الأخرى.

ب. الوصول إلى الكهرباء

إن الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل الطهي والتبريد والإضاءة وحفظ الصحّة (المياه المنزلية الساخنة والتهوئة) بالإضافة إلى توفير الراحة الحرارية (التدفئة و/أو التبريد)، ودعم التعليم والصحّة العامّة، والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطاقة. ويزيد الوصول إلى الكهرباء في المنطقة العربية (86.2 في المئة) قليلاً عن المتوسّط العالمي (84.6 في المئة) (ESCWA, 2015d). ووفقاً

الشكل 6 الوصول إلى موارد المياه المحسّنة (%)

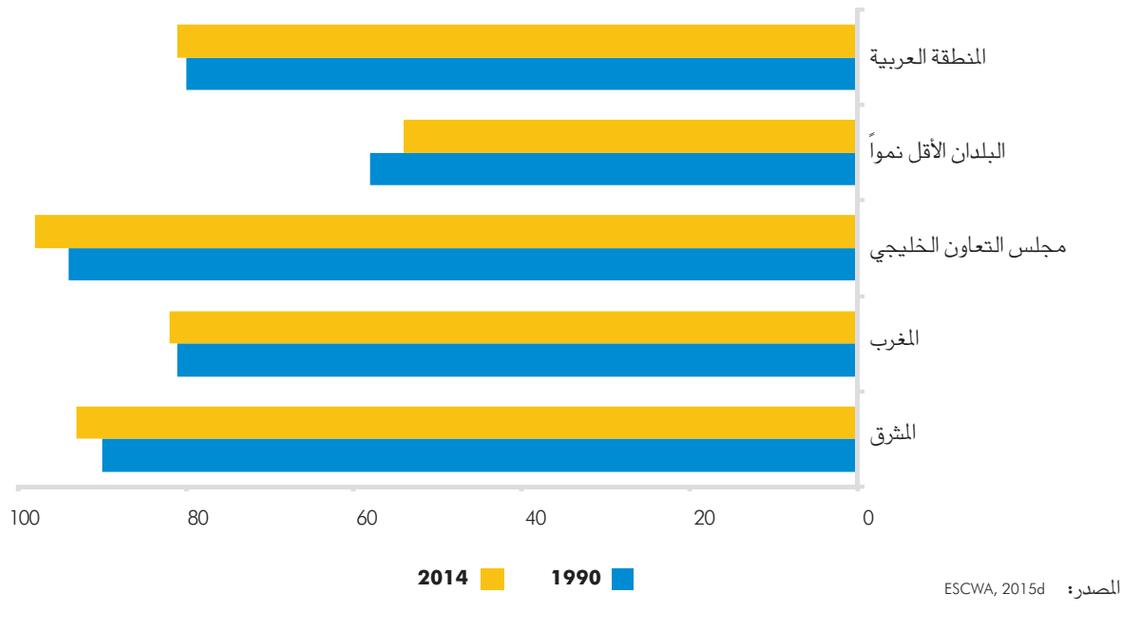

المصدر: ESCWA, 2015d

الشكل 7 الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسّنة (%)

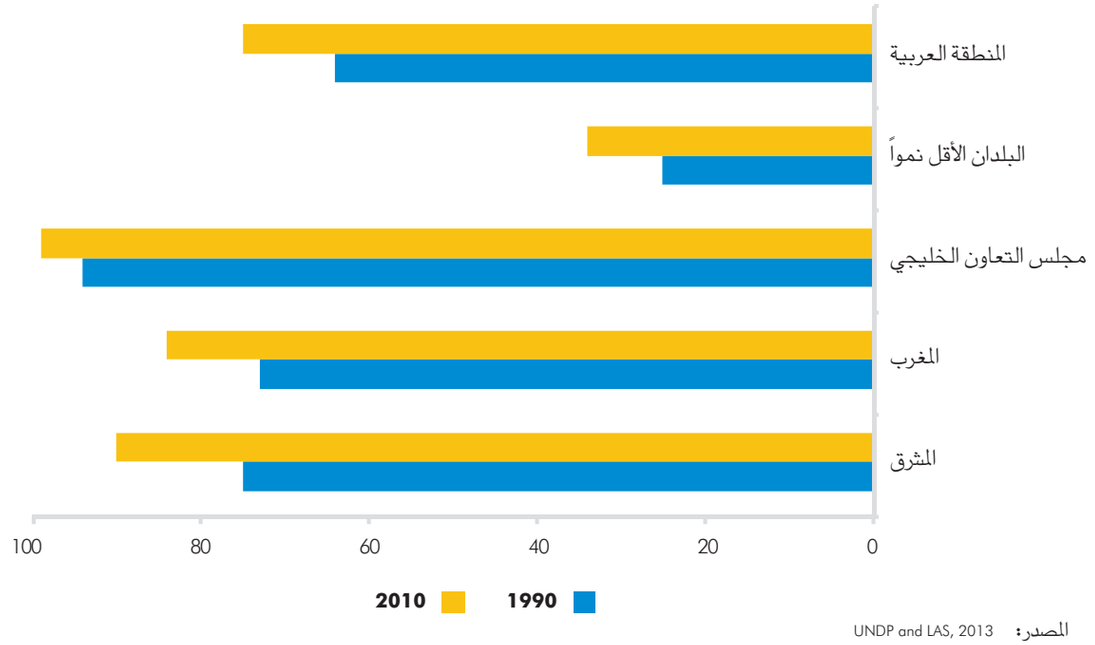

المصدر: UNDP and LAS, 2013

لقواعد بيانات وكالة الطاقة الدولية لسنة 2013 (IEA, 2015)، يبلغ معدّل الكهربة الوطني (نسبة السكان الحاصلين على خدمات الكهرباء) في معظم البلدان العربية نحو 98 في المئة أو أكثر، باستثناء موريتانيا والسودان واليمن وسورية.

يشير الجدول 5 إلى أن 44 مليون نسمة في المنطقة العربية لا يحصلون على الكهرباء. ويشكّل الوصول إلى الكهرباء تحدّياً تنموياً رئيسياً في البلدان العربية الأقل نموّاً (موريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن، وجيبوتي، وجزر القمر). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نحو 50 مليون نسمة يعتمدون على الكتلة الحيوية للطهي ما يشكّل خطراً كبيراً على الصحّة.

ج. كفاءة الطاقة

تتميّز المنطقة بانخفاض كفاءة الطاقة في جانبي العرض والطلب. وتزيد فواقد الطاقة الكهربائية العربية في التوليد، والنقل، والتوزيع (19.4 في المئة) على المتوسّط العالمي (8.3 في المئة)، وتزيد كثيراً على متوسّط الاتحاد الأوروبي (5.8 في المئة)، ما يمثّل فرصة كبيرة لتحقيق وفر في الطاقة (AFED, 2015). كما أن الاتجاهات الحالية لاستخدام الطاقة تجعل الاقتصادات العربية من بين الأقل كفاءة في المقارنات العالمية. وتزيد سرعة نموّ استهلاك الطاقة على النموّ الاقتصادي، فقد بلغ متوسّط النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي نحو 4 في المئة في حين ارتفع الطلب على الطاقة الأولية والكهرباء نحو 8 في المئة. وقدّر متوسّط شدّة الطاقة الأولية في المنطقة في سنة 2010 بنحو 0.2 طن نفط مكافئ/1000 دولار، وهو أعلى بقليل من المتوسّط العالمي البالغ 0.19 وأعلى بنحو 31 في المئة من المتوسّط الأوروبي البالغ 0.14 طن نفط مكافئ/1000 دولار.

من أسباب ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة في معظم البلدان العربية وعدم كفاءة الاستخدام الانتشار التاريخي لدعم أسعار الطاقة والوقود. ويتمّ دعم الوقود والكهرباء في معظم بلدان المنطقة بمعدّلات تزيد على 50 في المئة من الكلفة الاقتصادية. وقد وفّر الانخفاض الذي طرأ مؤخّراً على أسعار النفط فرصة للعديد من البلدان لخفض دعم الوقود أو إلغائه، ومنها مصر والسعودية والإمارات وعمان وقطر والكويت والبحرين (الإطار 2). وعلى البلدان العربية أن تعتمد سريعاً مبادئ الاقتصاد الأخضر، بفصل الارتباط بين النموّ واستنزاف الموارد. ويجب أن تشمل أي دراسة لتلبية الطلب المتنامي للمنطقة على الطاقة التركيز على كفاءة الطاقة.

د. الطاقة المتجدّدة

ثمة إمكانية كبيرة غير مستغلّة لتطوير تطبيقات الطاقة المتجدّدة في المنطقة العربية، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويمكن أن يكون للطاقة المتجدّدة دور حاسم في تعزيز أمن الطاقة للبلدان العربية المصدّرة والمستوردة للنفط على حدٍّ سواء. وتشكّل الطاقة للمصدّرين وسيلة مستدامة للتنويع الاقتصادي، تقلّل من استنزاف الموارد الهيدروكربونية، وتخفّف من البصمة الكربونية المرتفعة. أما بالنسبة للبلدان المستوردة، فإن استغلال موارد الطاقة المتجدّدة المحلية يعزّز أمن الطاقة، ويقلّل الأعباء المالية للواردات النفطية، وينوّع مزيج الطاقة. ويمكن أن تقدّم الطاقة المتجدّدة أيضاً حلولاً موثوقة ومستدامة لوصول السكان الريفيين والقاطنين في المناطق النائية إلى خدمات الطاقة الحديثة، والمساهمة في تخفيف الفقر.

أدّت اتجاهات السوق الراهنة الخاصّة بتقنيات الطاقة المتجدّدة، التي تتميّز بتراجع التكاليف وتحسّن كفاءة الأنظمة، إلى جعلها قادرة على التنافس اقتصادياً مع التقنيات القائمة على الوقود الأحفوري. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان العربية حقّقت تقدّماً ملحوظاً نحو تعزيز الطاقة المتجدّدة، فإن مساهمة الطاقة المتجدّدة في مزيج الطاقة العربي ما زال هامشياً، بنسبة تبلغ 3.5 في المئة. ويبيّن الشكل 10 أن للطاقة المائية الحصّة الأكبر من تقنيات الطاقة المتجدّدة في المنطقة، تليها طاقة الرياح.

لاستغلال موارد الطاقة المتجدّدة غير المستغلّة، أعلنت معظم البلدان العربية عن أهداف وطنية للطاقة المتجدّدة. ويبرز هدف المغرب لبلوغ القدرة المركّبة للطاقة النظيفة 42 في المئة، وهي النسبة التي رفعت إلى 50 في المئة في مؤتمر أطراف اتفاقية تغير المناخ الحادي والعشرين في باريس، بوصفه الهدف الأكثر طموحاً في المنطقة العربية. وأعلنت الجزائر ومصر وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس أيضاً عن أهداف طموحة تزيد على 20 في المئة من الطاقة الكهربائية المولّدة في آفاق زمنية مختلفة. كما اعتمد العديد من البلدان العربية أنواعاً مختلفة من تدابير السياسات كما يبيّن الجدول 6.

هـ. الطريق إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة السابع: الطاقة

على المنطقة العربية أن تترجم بسرعة العديد من إعلاناتها السياسية واستراتيجياتها الإقليمية المعتمدة إلى برامج ملموسة كي «تضمن وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة بكلفة ميسورة». وقد اعتمدت جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإطار العربي للطاقة المتجدّدة، والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجدّدة 2030، والإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي. وحدّدت الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، منها تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة حصّة الطاقة المتجدّدة في مزيج الطاقة الأولية، ونشر تقنيات الطاقة المتجدّدة وبخاصة في المناطق الريفية والنائية. وحدّدت الاستراتيجية نفسها قائمة كاملة بتدخّلات السياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وتشمل هذه التدخّلات إصلاح تعريفات الطاقة القائمة لإدماج التكاليف البيئية والاجتماعية مع المحافظة على دعم الطاقة للفقراء، وتحسين كفاءة الطاقة، لا سيما في الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة، والمواصلات، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتطوير الاستخدام الواسع لتقنيات الطاقة المتجدّدة، ودعم إدارة جودة الهواء عبر تحسين التخطيط العمراني واستخدام الأراضي. وثمة عدد من الخيارات التي يجب اتباعها بالشكل الملائم، وهي تشمل فصل الارتباط بين النموّ الاقتصادي واستغلال الموارد عبر كفاءة استخدام هذه الموارد، وخفض الانبعاثات الكربونية من مزيج الطاقة لتقليل البصمة الكربونية، والقضاء على فقر الطاقة وتحقيق المساواة الاجتماعية وإزالة التباين في نصيب الفرد من الطاقة وبقية المؤشّرات الاقتصادية. ولهذه الخيارات للطاقة المستدامة العديد من المنافع المشتركة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتشمل هذه المنافع:

- تحسين الصحّة العامّة والرفاه بخفض التلوّث
- تحسين التنافسية الاقتصادية
- خلق عدد كبير من الوظائف الخضراء
- تخفيف الفقر بخفض فواتير الطاقة
- خفض العبء المالي لدعم الطاقة عن موازنات الدول
- الوفاء بالتزامات اتفاقية باريس

ويعدّ التعاون الإقليمي وتكامل الطاقة وسيلة مجدية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة عدد من المؤسسات والبرامج الإقليمية التي تشجّع تطوير التعاون الإقليمي. وتضمّ هذه المؤسسات والبرامج لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، والوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة، والمركز الإقليمي للطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية،

الشكل 8 إيراد النفط كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية (2013)

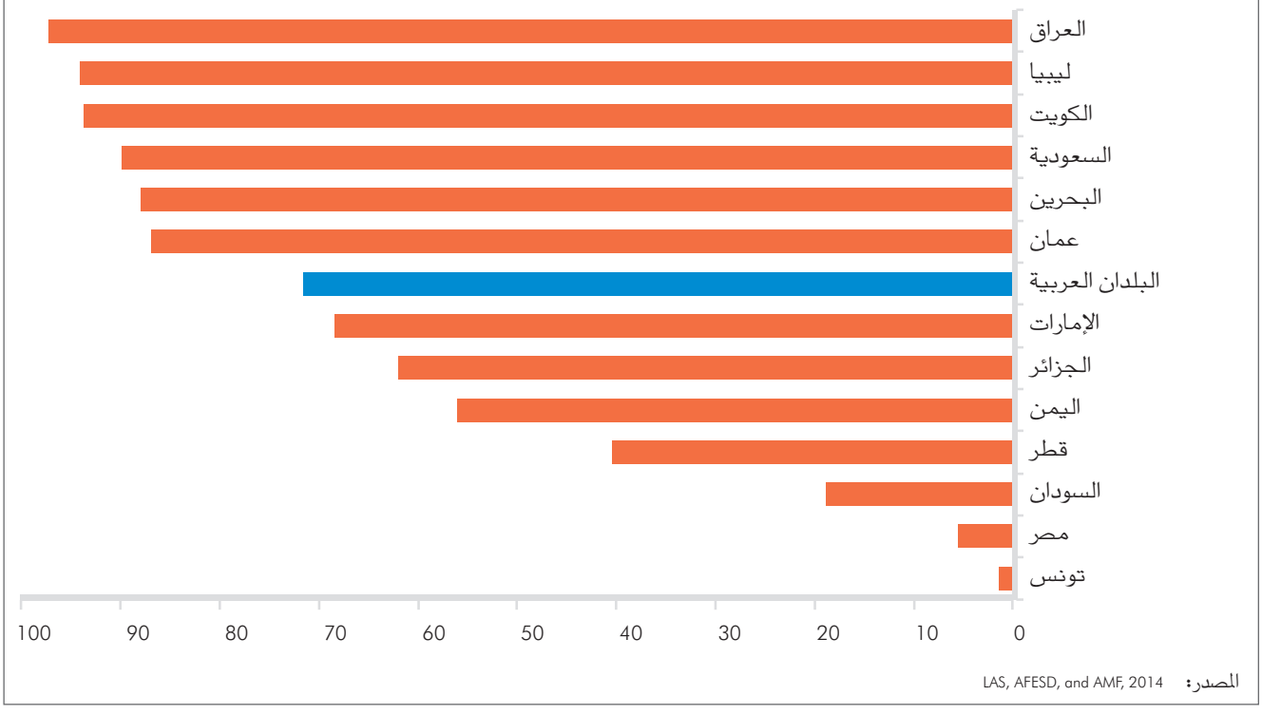

المصدر: LAS, AFESD, and AMF, 2014

الشكل 9 استهلاك الطاقة الأولية في المنطقة العربية (2013)

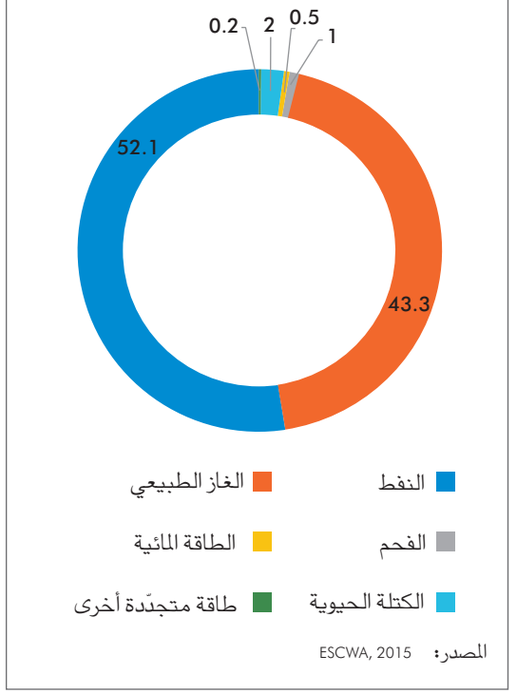

المصدر: ESCWA, 2015

وغيرها. كما توجد في المنطقة مشاريع لبعض شبكات الغاز العابرة للحدود مثل أنبوب الغاز العربي الذي يربط مصر والأردن ولبنان وسورية، وأنبوب دولفين الذي يربط قطر بدولة الإمارات العربية المتحدة وعمان. غير أن التجارة البينية العربية للغاز الطبيعي محدودة بنسبة 13 في المئة فقط من إجمالي الغاز العربي المصدّر. ومع تزايد الطلب على الغاز في المنطقة لتوليد الكهرباء، ثمة حاجة إلى التغلّب على الحواجز التي تعوق التجارة البينية العربية للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مزيد من الربط الكهربائي الإقليمي المتطوّر في المنطقة. ويشمل ذلك الربط المغاربي (يربط بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا)، والربط بين مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وسورية وتركيا، والربط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة (ESCWA, 2015). ويؤمل أن تعمل البلدان من أجل استراتيجية إقليمية لتكامل الطاقة لتحقيق هدف التنمية المستدامة السابع.

4. ارتباط الماء والطاقة والغذاء

يرتبط الأمن المائي، والأمن الطاقوي، والأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً في المنطقة العربية، ربما أكثر من أي منطقة

في العالم. وتتسم المنطقة على العموم بوفرة الطاقة، وشحّ المياه والأرض، ونقص الغذاء. وتتزايد هذه الارتباطات حدّة في المنطقة بتزايد الطلب على الموارد الناتج عن النموّ السكّاني، والأنماط الاستهلاكية المتغيّرة، كما أن آثار تغيّر المناخ تفاقم تعقيد انخفاض كفاءة العرض والطلب في هذه القطاعات الثلاثة. لذا فإن محاولة تحقيق الأمن في أحد هذه القطاعات بصورة مستقلّة من دون معالجة المقايضات مع القطاعين الآخرين تعرّض استقرارها واستدامتها للخطر.

يحتّم ذلك الحاجة الماسّة إلى اعتماد نهج العلاقة المتكاملة عند التصدّي لإدارة هذه الموارد الحيوية. ويمكن أن يعود استغلال نهج العلاقة المتبادلة بالنفع على القطاعات الثلاثة ويخفّض الفقر عبر تحسين المعيشة وخلق فرص العمل. ويوفّر اعتماد نهج العلاقة المتبادلة بين الماء والطاقة والغذاء فرصة لتقليل المخاطر الأمنية وتعظيم الفرص وتعزيز كفاءة الموارد. كما يفيد المنطقة العربية في التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومقاوم لتغيّر المناخ.

إن المشهد الراهن لسياسة المياه والطاقة والغذاء والمناخ في المنطقة معقّد ومشرذم، إذ تطوّرت تلك القطاعات بمعزل عن بعضها البعض. وتشجّع سياسات الأسعار المنخفضة الحالية في غالبية البلدان العربية أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ما يؤدّي إلى مزيد من استنزاف الموارد. وقد أدّى التسعير المنخفض والدعم غير الموجه إلى ممارسات استهلاك محلية غير رشيدة وغياب الحوافز لتعزيز كفاءة الموارد. لذا فإن إصلاح نظم التسعير يحسّن الكفاءة، ويعزّز المنعة الاقتصادية، ومقاومة تغيّر

الجدول 5 معدّل الكهربة في البلدان العربية

البلد	عدد السكان بلا كهرباء (بالملايين)	معدّل الكهربة الوطنية (%)	معدّل الكهربة الحضرية (%)	معدّل الكهربة الريفية (%)
الجزائر	0	99	100	97
البحرين	0	100	100	100
جزر القمر	0	69	89	62
جيبوتي	0	50	61	14
مصر	0	99	100	97
العراق	1	99	100	95
الأردن	0	100	100	100
الكويت	0	100	100	100
لبنان	0	100	100	99
المغرب	0	99	100	97
موريتانيا	3	28	47	2
عمان	0	98	100	93
الصومال	9	15	33	4
السودان	25	35	63	21
سورية	2	93	100	84
السعودية	0	99	100	98
تونس	0	100	100	100
قطر	0	100	100	100
الإمارات	0	100	100	100
اليمن	13	46	72	32

المصدر: IEA, 2015

المناخ، ويقلّل الأعباء التي تثقل كاهل الموازنات الحكومية، ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

غير أن التخطيط الكامل للموارد وإدارتها لا يمكن تحقيقه إلا عبر مؤسسات ملائمة وفعّالة. وتقدّم الجهود الوطنية والإقليمية لمعالجة تغيّر المناخ فرصة غير مسبوقة لإدخال الإصلاح المؤسّسي اللازم من أجل تعميم تفكير العلاقة المتبادلة في تطوير السياسات وتنفيذها. ويمكن أن تفيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية باريس، إلى جانب المؤسسات القائمة والأشكال المختلفة للهيئات ذات العلاقة القائمة في العديد من البلدان العربية، بمثابة عامل حافز لإشاعة نهج العلاقة المتبادلة على كل مستويات تطوير السياسات. ويمكن أن يشكّل هذا الوضع المحرّك الدافع للإصلاح المؤسسي وتكامل سياسات العلاقات المتبادلة. وربما يكون تمكين المؤسسات القائمة أكثر أهمّية وملاءمة من إنشاء مؤسسات جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق التزامات تغيّر المناخ التي نتجت عن قمة المناخ في باريس عام 2015.

تجدر الإشارة إلى أن الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة أقرّ مؤخّراً نهج العلاقة المتبادلة. ويهدف هذا الإطار إلى معالجة التحدّيات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة في العقدين 2005-2025. ويشجّع الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة نهج العلاقة المتبادلة لاستدامة المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية، كما يشجّع على الانتقال نحو اقتصاد أخضر لمعالجة الاعتماد المتبادل بين المياه والطاقة والغذاء وإنجاح عمل العلاقة المتبادلة لصالح الفقراء.

تمارس بعض البلدان العربية نهج العلاقة المتبادلة بالفعل، وثمة أمثلة جيدة على اعتماد حلول مبتكرة ضمن هذه العلاقة المتبادلة. وتشمل هذه الحلول مشروع الصحراء لطاقة الرياح في المغرب، والطاقة المتجدّدة لمعالجة مياه الصرف الصحي واستخدام المياه المستصلحة للزراعة في الأردن، وتحلية المياه بالطاقة الشمسية في السعودية، ومشروع أراضي المستنقعات/ الزراعة المائية في مصر. وتظهر هذه الحالات الإمكانيات

الإطار 2

إصلاحات دعم الطاقة في بلدان عربية مختارة

البلد	اصلاحات الدعم
مصر	في تموز/يوليو 2014، أدخلت مصر تخفيضات على دعم الطاقة طال انتظارها، وقد عدّها المستثمرون الخارجيون علامة إيجابية. وكانت الخطوة الأكثر الأهمّية ارتفاع أسعار الديزل 64 في المئة، لكن ارتفاعات مماثلة طرأت على الكهرباء والعديد من المنتجات المكرّرة الأخرى (باستثناء غاز البروبان المسيّل). وهذه التخفيضات الأولية هي الخطوة الأولى في برنامج يستغرق خمس سنوات لإلغاء الدعم تماماً عن كل أشكال الطاقة، باستثناء غاز البروبان المسيّل.
البحرين	رفعت الحكومة البحرينية سعر البنزين الممتاز من 0.27 دولار لليتر إلى 0.42 دولار لليتر، وأكّدت على تنفيذ خطتها التي تستغرق أربع سنوات لزيادة كلفة الديزل بمقدار 5 سنتات لليتر في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام ليصل إلى 0.32 دولار لليتر عام 2016. ورفعت أيضاً سعر الغاز الطبيعي من 2.25 دولار/مليون وحدة حرارية إلى 2.5 دولار/ مليون وحدة حرارية. وسيرتفع السعر بعد ذلك بمقدار 25 سنتاً في 1 نيسان/أبريل من كل عام حتى يصل إلى 4 دولارات/ مليون وحدة حرارية في 1 نيسان/أبريل 2021. ورفعت البحرين أيضاً أسعار الكهرباء والماء..
عُمان	في كانون الثاني/يناير 2016، رفعت الحكومة العمانية سعر البنزين الممتاز من 0.31 لليتر إلى 0.42 دولار لليتر ورُفعت أسعار الديزل من 0.38 دولار لليتر إلى 0.42 دولار لليتر. وستضبط هذين الوقودين على أساس صيغة تسعير تأخذ في الحسبان المستويات العالمية فضلاً عن المستويات في دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة.
قطر	عام 2015، رفعت قطر سعر البنزين (الممتاز 97 أكتان) 30 في المئة من 0.27 دولار لليتر إلى 0.36 لليتر. وفي نيسان/ أبريل 2016، أعلنت أن أسعار البنزين والديزل ستحرّر بدءاً من شهر أيار/مايو، مع إجراء تعديلات شهرية بعد ذلك بناء على «العوامل العالمية والإقليمية»، وربط التكاليف بإنتاج الوقود وتوزيعه.
السعودية	في المملكة العربية السعودية، رفعت أسعار البنزين الممتاز 50 في المئة إلى 0.24 دولار لليتر، بينما رفعت أسعار الديزل للنقل التجاري إلى 0.12 دولار لليتر. رفع سعر الديزل للنقل التجاري إلى 0.12 دولار أميركي/اليتر. كما تم رفع أسعار الكهرباء والماء.
الإمارات	في آب/أغسطس 2015، حرّرت دولة الإمارات أسعار البنزين والديزل تماماً، وأدخلت آلية تسعير تحدّد فيها الأسعار المحلية شهرياً وتُربط بالأسعار العالمية.

والمنافع التي يمكن تحقيقها إذا استغلّت التكنولوجيا والابتكار استغلالاً تامّاً ضمن العلاقة المتبادلة بين المياه والطاقة والغذاء.

5. العمالة والاقتصاد الأخضر

أقرّت قمة ريو دو جانيرو عام 2012 لأول مرة أن الاقتصاد أداة مهمّة لتحقيق التنمية المستدامة. ونصّ إعلان القمّة على وجوب مساهمة الاقتصاد الأخضر في خفض الفقر، والنموّ المستدام، والتماسك الاجتماعي، والتوظيف من دون تعريض قدرة الأنظمة البيئية للخطر. ويشدّد الإعلان على أنه، نظراً لاختلاف الأوضاع والأولويات في كل بلد، لا بد من اعتماد مسارات ونماذج متنوعة لتحقيق التنمية المستدامة.

من التحدّيات الرئيسية للبلدان العربية تحديد نقاط دخول الاقتصاد الأخضر التي تضمن اتساق الاستراتيجيات والبرامج مع الشروط والتحدّيات الوطنية واستجابتها لها، وتحديداً ندرة المياه، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والجفاف والتصحّر، وتغيّر المناخ، ونقل التكنولوجيا.

تقدّم الثروات الطبيعية أساساً متيناً لتطوير منشآت خضراء كبيرة في المنطقة. فوتيرة ضوء الشمس ومدّته، مقرونة بتوافر مساحات شاسعة من الأراضي، توفّر بيئة واعدة لتطوير الطاقة الشمسية على نطاق واسع. وإذا تحقّق التآزر المحتمل بين توليد مثل هذه الطاقة، والاستثمار في البحث والتطوير والتصنيع، فسيكون هناك احتمال واقعي لبروز المنطقة بمثابة مركز لصناعات الطاقة الشمسية.

أحكم المجتمع الدولي إقراره بالارتباطات بين العمل اللائق والتنمية المستدامة. وأولت الوثيقة النهائية للمؤتمر العالمي بشأن التنمية المستدامة (ريو + 20)، بعنوان «المستقبل الذي نريده» قضايا العمل والعمالة أهمّية أكبر مما أولتها قمّة الأرض في ريو دي جانيرو 1990 أو قمّة جوهانسبرغ 2002. وخصّص قسم كامل من الوثيقة «لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، والحماية الاجتماعية»، مسلّطاً الضوء على أهمية هذه المجالات في تحقيق التنمية المستدامة.

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، «تكون الوظائف خضراء عندما تساعد في خفض الأثر البيئي السيئ الذي يؤدّي في النهاية إلى منشآت واقتصادات مستدامة بيئياً واقتصادياً وبيئياً». وتفصّل منظمة العمل الدولية

الشكل 10 تقنيات الطاقة المتجددة في البلدان العربية (2015)

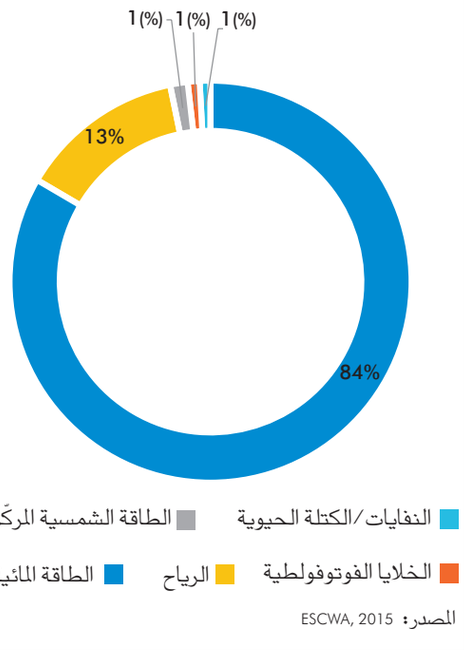

المصدر: ESCWA, 2015

ذلك بأن: الوظائف الخضراء هي الوظائف اللائقة التي تساهم في المحافظة على بيئة مستدامة، سواء أكانت في القطاعات التقليدية مثل التصنيع والإنشاء، أو في القطاعات الخضراء الجديدة الناشئة مثل الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة (ILO, 2013a).

يمكن أن يخلق الانتقال العالمي إلى الاقتصاد الأخضر فرص عمل خضراء هائلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل العمالة في مجالات توليد الطاقة المتجدّدة، وكفاءة الطاقة، وإعادة تأهيل النظام البيئي وحمايته، والسياحة البيئية، وإدارة النفايات، إلخ. ويجلب مثل هذا الانتقال الحلول للقضاء على البطالة في المنطقة العربية. ووفقاً لأحدث الدراسات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن القطاعات الخضراء تتطلّب قوّة عاملة أكبر حجماً مما تتطلّب البدائل الأقل صداقة للبيئة (مثل الزراعة العضوية مقابل الزراعة التقليدية).

ورأى تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED, 2011) أن تخضير الاقتصاد يؤمّن الانتقال المستدام في عالم عربي متغيّر. وقدّر التقرير أنه يمكن استحداث أكثر من 30 مليون وظيفة خلال عقد من الزمن باستخدام تدابير الكفاءة، لا سيما في إدارة الطاقة والمياه والزراعة

الجدول 6 سياسات الطاقة المتجدّدة في البلدان العربية

البلد	هدف الطاقة المتجددة	استراتيجية الطاقة المتجددة a/	التعرفة التفضيلية	قياس الطاقة الصافية	التزامات الوقود الحيوي	الالتزام الحراري	دعم رأس المال	حسم ضريبي على الاستثمارات	خفض الضرائب	الاستثمار العام	استدراج عروض	صندوق الطاقة المتجدّدة a/
الجزائر	√	√	√	√		√		√				√
البحرين					√							
جيبوتي		√			√							
مصر	√	√	√	√		√		√	√		√	√
العراق		√		√								
الأردن	√	√	√	√	√	√			√	√	√	√
الكويت	√			√								
لبنان	√	√	√	√	√	√					√	
ليبيا	√					√						
المغرب	√	√	√	√	√						√	
عمان												
فلسطين	√	√		√		√					√	√
قطر												
السعودية												
السودان	√									√		
سورية	√			√		√					√	√
تونس	√	√	√		√	√		√			√	
الإمارات	√	√	√	√	√				√(*)		√	
اليمن		√		√								
العدد الإجمالي للبلدان	**12**	**11**	**7**	**11**	**7**	**8**	**0**	**3**	**3**	**2**	**8**	**5**

المصدر: ESCWA, 2015

والمواصلات والمباني والنفايات. وينطوي ذلك على التحوّل من «الاقتصاد الافتراضي» القائم على المضاربة في العقارات، وأسواق المال، وبيع الموارد الاستخراجية الخام، إلى اقتصاد حقيقي متجذّر في الإنتاج المستدام والخدمات التي تقدّم قيمة مضافة، والمزيد من الوظائف.

هناك إجماع واسع على أن تعليم السكان المتزايدين في سنّ العمل في المنطقة العربية بأكملها ومهاراتهم شهدت تحسّناً كبيراً، بفضل الاستثمارات الكبيرة في تطوير رأس المال البشري في العالم العربي. لكن بطالة الشباب في الدول العربية لا تزال مرتفعة جداً على العموم بحيث تظل مصدراً للقلق – إذا لم تكن مصدراً للإنذار (ILO, 2014g).

إن البطالة هي من أهم تحدّيات التنمية في المنطقة العربية. ويبلغ متوسّط البطالة نحو 13 في المئة وتحتاج المنطقة إلى استحداث نحو 50 مليون وظيفة بحلول سنة 2020، معظمها للشباب، للوصول إلى العمالة الكاملة (الشكل 11). وتشكل البطالة المرتفعة، والافتقار إلى العمل اللائق، وانخفاض الأجور، السمات المميّزة لسوق العمل العربية. وبينما تتوجّه معظم الاستثمارات نحو قطاع النفط الكثيف في رأس المال، والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، والإنشاءات والعقارات، فإن الطلب على الوظائف الماهرة منخفض مع أن عرض العمالة الماهرة مرتفع نسبياً. وقد ازدادت اتجاهات البطالة سوءاً في السنوات الأخيرة مع انخفاض الدخل الريفي مقابل

انخفاض إنتاجية الزراعة، والجفاف، وتدهور الأراضي، واستنزاف المياه الجوفية. وأذكت هذه الاتجاهات الهجرة من الريف إلى المدينة وتوسّع المستوطنات العشوائية وانعدام الاستقرار الاجتماعي.

إن فئة الشباب في المنطقة (بين سن 15 و24 سنة) هي الفئة الديموغرافية الأكبر، وتشهد معدّلات نموّ سريعة. ويمكن أن يتيح هذا النموّ فرصاً جيدة للتنمية، ويمكن أن يشكّل أيضاً تحدّيات كبيرة على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما لم تكن هناك سياسات تساعد في الاستخدام الأفضل للشباب وخلق فرص التعليم والعمل له.

لاحظت الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011) أن ارتفاع أعداد الشباب في أوساط سكّان بلدان الإسكوا «يمثّل فرصة جديدة للتنمية شرط أن يتلقوا تعليماً متنوّراً ويزوّدوا بقدرات إنتاج مستدامة...». وعلى الرغم من تحسّن المخرجات التعليمية لشبّان مجلس التعاون الخليجي، وتزايد التركيز على المهارات التقنية ذات الصلة بوظائف الاقتصاد الأخضر، فإن المطابقة بين العمالة المعروضة والطلب على العمالة لا تزال معيبة. ولا تزال هناك شكوك بشأن تلاؤم مهارات وتعليم العمال والباحثين عن عمل مع أنواع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

أ. الطريق إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الثامن: العمل والنموّ

إن زيادة الطلب على العمالة هي مفتاح كسر دورة الإنتاجية المنخفضة واقتصادات المهارات المنخفضة في المنطقة العربية، وذلك يتطلّب اتخاذ إجراءات (ILO and UNDP 2012, 2013). والعناصر الضرورية هي اتساق سياسات الاقتصاد الجزئي، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين إدارة الهجرة، وبرامج سوق العمل الفاعلة، ودقّة تركيز التعليم والتدريب، وتحسين البيانات الخاصة بصنع السياسات. وعلى السياسة الصناعية والسياسة الاستثمارية التشديد على تدابير الارتقاء بالعمل اللائق، وتحسين مهارات القوّة العاملة، وإنتاج عمليات ذات قيمة مضافة مرتفعة. كما أن إدخال معايير العمل العالمية في التخطيط يحمي العاملين الأفراد ويؤدّي إلى تحسين الإنتاجية. ويجب أن تنسّق الخطط الوطنية للبيئة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية تنسيقاً وثيقاً. وتتطلّب السياسة الرشيدة تحسين البيانات واستخدامها استخداماً منهجياً للتخطيط. ويوحي ذلك بدوره بأهمّية دور المؤسسات التمثيلية العمالية القوية ومتانة ثقافة علاقات العمل. ويجب على الحكومات اتخاذ خطوات لتطوير الوسائل القانونية والرقابية والعملية لتجسيد المعايير الدولية لحرية العمال في تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي.

إن لقطاع التعليم أهمية كبيرة في تقديم التدريب والمعرفة الضرورية (ESCWA, 2013). ولا بدّ من الالتزام المرتفع بالإنفاق على التعليم، مع التشديد على الأنظمة العلمية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر، والتقنية، والهندسة، والعلوم الاجتماعية.

وفي حين أن خطط الأمن الاجتماعي ودعم الدخل يمكن أن تكون مسعفة، فإن الوظائف الجديدة هي الحلول الوحيدة الدائمة. ومن الأخبار الجيدة أن فرص العمل الجديدة في اقتصاد أخضر شامل مهمّة، لكن يجب تحديدها باكراً، ومنح الأولوية باكراً في المنطقة للتعليم والتدريب على المهارات اللازمة لشغلها. وتقدّم الطاقة المتجدّدة وإدارة النفايات مثالين على ذلك. ويعدّ إيصال الكهرباء إلى السكان الفقراء عبر استخدام أنظمة شبكات الطاقة المتجدّدة الصغيرة من الإسهامات الملموسة المهمّة التي يمكن أن يقدّمها الاقتصاد الأخضر الشامل للمجتمعات الضعيفة، كما أنه يحفز في الوقت نفسه خلق فرص العمل ودعم تطوير المنشآت الاجتماعية.

6. الاستهلاك والإنتاج المستدامان

يتعلّق الاستهلاك والإنتاج المستدامان بتعزيز كفاءة الموارد والطاقة، والبنية التحتية المستدامة، وتوفير الحصول على الخدمات الأساسية، وفرص العمل الخضراء واللائقة، وتحسين جودة الحياة للجميع. ويساعد تنفيذها في تحقيق خطط التنمية العامّة، وخفض التكاليف المستقبلية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتقوية التنافسية الاقتصادية، والحدّ من الفقر. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر إشراك المستهلكين عبر رفع الوعي والتعليم الخاص بالاستهلاك وأنماط المعيشة المستدامة، وتزويد المستهلكين بالمعلومات الكافية عبر المعايير والبطاقات التعريفية على المنتجات، ووضع الضوابط للتأكد من أن مشتريات القطاع العام تعطي أفضلية للمنتجات الصديقة للبيئة.

من الأهداف الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين فصل النموّ الاقتصادي عن التدهور البيئي، وذلك بتحسين كفاءة الموارد في الإنتاج والتوزيع واستخدام

المنتجات، وتوخّي جعل الطاقة والموادّ وحدّة التلوّث في كل أنشطة الإنتاج والاستهلاك ضمن قدرة الأنظمة البيئية على الاحتمال. ويشجّع الاستهلاك والإنتاج المستدامان التفكير في منهجية «دورة الحياة» لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان جزء لا يتجزّأ من أجندة التنمية المستدامة 2030. وقدّ حُدّد بمثابة هدف قائم بنفسه للتنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة الثاني عشر) وبمثابة مكوّن مركزي في العديد من أهدافها السبعة عشر. ويدعو هدف التنمية المستدامة رقم الثاني عشر إلى تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الملحق).

أ. السياقات الإقليمية: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

أدّى النموّ السكّاني السريع، والعمران والهجرة الريفية، وسياسات الدعم، إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ما تسبّب في تدهور البيئة. وأصبح قطاع الطاقة في البلدان العربية غير مستدام على الجبهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى الاعتماد الشديد على الوقود الأحفوري، والدعم المكثّف للنفط والغاز والكهرباء، وسلوكيات الاستهلاك غير الرشيدة. وعلى نحو ذلك في قطاع المياه، ارتفعت معدّلات الاستهلاك نتيجة النموّ السكّاني السريع والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المتصاعدة على الرغم من انخفاض حصّة الفرد من المياه العذبة. وتزداد معدّلات استهلاك المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الرغم من شحّ المياه والاعتماد على تحلية المياه بسب عدم كفاية نظام حوكمة المياه.

صدّق مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه عام 2009 على الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية بدعم من عملية مراكش المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين واستجابة لدعوة الطاولة المستديرة العربية الأولى حول الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية عبر تشجيع استغلال المنتجات والخدمات التي تضمن حماية البيئة، والمحافظة على المياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، والمساهمة في الوقت نفسه في أنماط الحياة المستدامة والقضاء على الفقر. وتشمل المجالات التي تحظى بأولوية رئيسية:

- الطاقة للتنمية المستدامة
- إدارة موارد المياه
- إدارة النفايات
- التنمية الريفية والقضاء على الفقر
- التعليم وأنماط الحياة المستدامة
- السياحة المستدامة

تشدّد الاستراتيجية على أهمية مقاربة الاستهلاك والإنتاج المستدامين من منظور أصحاب العلاقة المتعدّدين، بما في ذلك الحكومات، وشركات الأعمال والصناعة، ووسائل الإعلام، والمنظّمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأفراد، والمنظّمات الحكومية الإقليمية والدولية.

وبناء على ذلك، أصبحت المنطقة العربية أول منطقة تضع خارطة طريق لتنفيذ الإطـار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الإقليمي في حزيران/يونيو 2013. لكن، كما هي الحـال في معظم الاستراتيجيات العربية الإقليمية، فإن خارطة الطريق والاستراتيجية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أبعد ما تكونان عن التنفيذ على المستويات الوطنية. ولا يزال وضع استراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذها متخلّفاً في معظم البلدان العربية (AFED, 2015). ثمة بعض عناصر سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين المدمجة في خطط أو استراتيجيات التنمية الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة (الإطـار 1). وقد اعتمدت العديد من البلدان العربية، وفقاً لظروف كل منها، سياسات تركّز على الطاقة والمياه والغذاء والنفايات والقضاء على الفقر. وقامت منظمات المجتمع المدني مثل المنتدى العربي للبيئة والتنمية بدور رئيسي أيضاً في الحرص على أن يظل الاستهلاك والإنتاج المستدامين على أجندتي الحكومات وشركات الأعمال على حدّ سواء. وهكذا فإن التقارير الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية بشأن الطاقة والمياه، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والاقتصاد الأخضر، والاستهلاك المستدام سلّطت الضوء على أولويات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية وساهمت في تحقيق أهـداف الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتساهم منظّمات غير حكومية أخرى في تحقيق هذه الأهداف أيضاً.

من الملاحظ، مع ذلك، أن الاستراتيجية العربية الإقليمية

للاستهلاك والإنتاج المستدامين حدّدت الطاقة والمياه والغذاء باعتبارها أولويات إقليمية، لكن لم يكن مفهوم العلاقة المتبادلة كافياً وقت صدورها عام 2009. وتعالج الاستراتيجية كفاءة كل من هذه الموارد بمعزل عن الآخر، وهو ما صُحّح في ما بعد في الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة عام 2013. وقد شدد المنتدى العربي للبيئة والتنمية الدعوة إلى نهج العلاقة المتبادلة، بدءاً من تقريره السنوي عن المياه عام 2010.

ب. الطريق إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

لكي تنتقل البلدان العربية تدريجياً إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يتعيّن على كل بلد، بناء على ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، تحديد الإجراءات ذات الأولوية والشروط التمكينية الضرورية لتسهيل ذلك الانتقال. وكما حدّد التقرير السنوي الصادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية عام 2015، فإن هذه الشروط التمكينية تشمل: الحوكمة الرشيدة، والتخطيط المتكامل للسياسات، والنظام الرقابي السليم، واستخدام أدوات السوق، وتطوير القدرات، والحصول على التمويل والاستثمارات، والبحث والتطوير، والوعي العامّ، وعمليات الشراء المراعية للبيئة (AFED, 2015). كما أنه من الضروري الاستثمار في التعليم والتوعية ووسائل التواصل، لتغيير وجهات النظر والممارسات الاجتماعية وإدخال مفهوم الاستدامة البيئية في الحياة اليومية، ورفع الوعي بأنماط الحياة المستدامة، وتسهيل تغيير سلوكيات المستهلكين، وبخاصة بين الشباب بوصفهم أدوات للتغيير ومستخدمين لوسائط التواصل الاجتماعي وروّاد الأعمال وصنّاع القرار في المستقبل. لقد حدّدت الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وخارطة طريقها قائمة كاملة بخيارات السياسات التي يمكن للبلدان العربية أن تعتمدها. ويكمن التحدّي الحقيقي في تحويل هذه الخيارات إلى أفعال ملموسة على الأرض. كما أن الإرادة والالتزام السياسيين حاسمان لإدراج خيارات السياسات في استراتيجيات التنمية الوطنية.

7. تغيّر المناخ

إن تغيّر المناخ واحد من أكبر التحدّيات التي تواجه البشر في العقود القادمة. وهو يؤثّر في كل جوانب أجندة التنمية، من القضاء على الفقر إلى الرعاية الصحية، ومن النموّ الاقتصادي إلى خفض مخاطر الكوارث. ومن المرجّح أن يكون السكّان الأفقر والأكثر تعرّضاً للمخاطر الأشدّ تأثّراً، ما لم تُبذل جهود كبيرة لاستحداث نماذج للتنمية يمكن أن تخفّف من آثار تغيّر المناخ وتتكيّف معها. لذا ثمة ارتباطات قوية بين تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وستساعد أهداف التنمية المستدامة في الترويج لاتفاقية باريس للمناخ وتنفيذها، مثلما تساعد الاتفاقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يسعى الهدف الطويل المدى لاتفاقية باريس إلى الحدّ من الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق المتوسّط الذي كان سائداً قبل العصر الصناعي والتوصّل إلى جعل صافي انبعاثات غازات الدفيئة صفراً بحلول سنة 2100. وتقرّ الاتفاقية بأن على كل البلدان أن تساهم في الحلّ، مع أنها لا تزال تأخذ في الحسبان اختلاف البلدان في مراحل التنمية واختلاف قدرتها على العمل وتقديم التمويل للحدّ من تغيّر المناخ. كما تقدّم إطاراً واضحاً للسياسات والأساس القانوني للتصدّي لتغيّر المناخ، وتدعو إلى التعاون الدولي، وتعبّئ مزيداً من التمويل والموارد لأنشطة التخفيف والتكيّف التي تدعم التنمية ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة والمتوافقة مع المناخ. ويمكن أن يكون لهذه الموارد بدورها تأثيرات كبيرة في مسارات التنمية في العديد من البلدان، وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تقوية قدرة المناطق الأكثر تعرّضاً للمخاطر، مثل المنطقة العربية، على المقاومة والتكيّف يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع جهود رفع الوعي وإدماج التدابير المواتية للمناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وما زال من الممكن، بوجود الإرادة السياسية والمجموعة الواسعة من التدابير التكنولوجية، الحدّ من آثار تغيّر المناخ في البلدان العربية، والتكيّف مع تبعاتها.

وهكذا من المتعذّر تحقيق التنمية المستدامة من دون معالجة تغيّر المناخ. ومع أن معالجة تغيّر المناخ هي أحد الأهداف العالمية السبعة عشر التي تكوّن أجندة التنمية المستدامة 2030، فإن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع مقاصدها التي يبلغ عددها 169، ستفشل في النهاية إذا لم يعالج المجتمع الدولي حقائق الاحترار السريع للعالم معالجة ملائمة. ولا بدّ من تقوية الارتباط والاتساق لتحقيق النجاح. ويتوقّف ذلك النجاح على قدرة البلدان المتقدمة على تحقيق الهدف القديم العهد القاضي بتخصيص 0.7 في المئة من إجمالي الناتج القومي بمثابة مساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وتعبئة 100 بليون دولار إضافية سنوياً بحلول سنة 2020 من أجل تغيّر المناخ.

الشكل 11 معدّل البطالة (%)

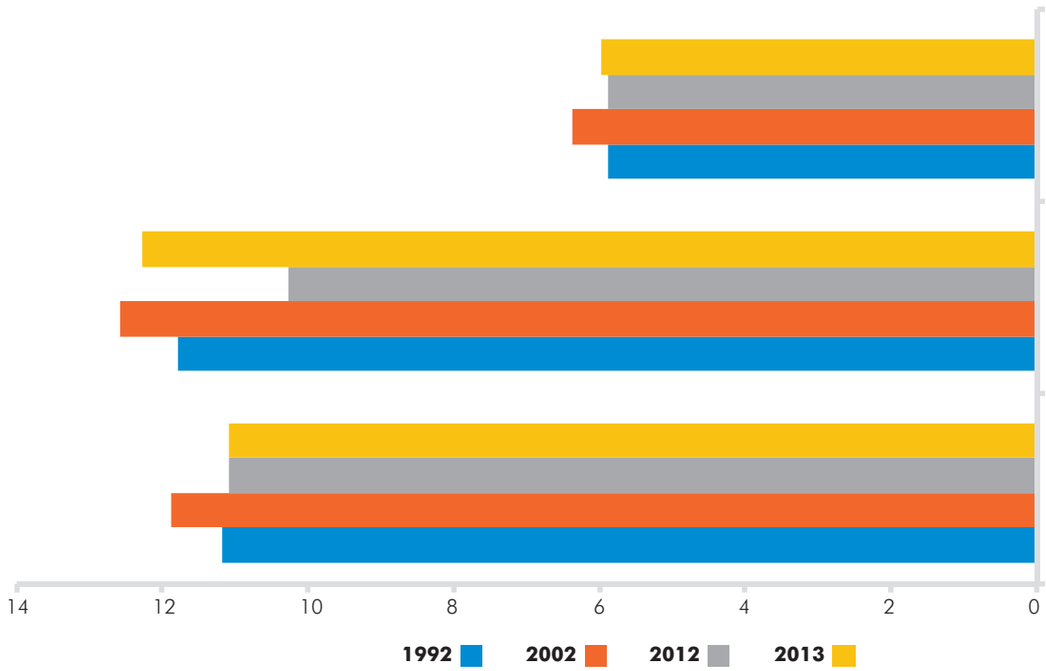

المصدر: ESCWA,2015c

أ. البلدان العربية وتغيّر المناخ

البلدان العربية من بين البلدان الأكثر تعرّضاً لاحتمالات آثار تغيّر المناخ بسبب مواطن الضعف القائمة، لا سيما شحّ المياه والجفاف المتكرّر. وتتسم إمكانية تعرّض المنطقة العربية للآثار المحتملة لتغيّر المناخ بالارتفاع، كما أن القدرات والإجراءات الراهنة غير كافية في بعض البلدان، والاستراتيجيات الفعّالة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها ما زالت في طور الإعداد. وللنطاقات الساحلية للمنطقة العربية، المعرّضة لمخاطر ارتفاع منسوب البحر، أهميّة عظيمة. ويبلغ إجمالي طول النطاق الساحلي في المنطقة العربية 34,000 كيلومتر، منها 18,000 كيلومتر مأهولة بالسكان. وتقع معظم المدن الكبرى في المنطقة والأنشطة الاقتصادية في النطاقات الساحلية. وتوجد الأراضي الزراعية الشديدة الخصوبة في المناطق الساحلية المنخفضة مثل دلتا النيل، وتعتمد الأنشطة السياحية الشهيرة على الأصول البحرية والساحلية، مثل الشعاب المرجانية وما يرتبط بها من حيوانات. وتفرض الآثار المتوقّعة لتغيّر المناخ مزيداً من الإجهاد على موارد المياه العذبة المحدودة. وثمة خطورة على كمّية موارد المياه العذبة وجودتها على حدٍّ سواء.

وبتخصيص نحو 85 في المئة من المياه العذبة المستخرجة للزراعة، فإن الأمن الغذائي في العالم العربي يتعرّض لضغوط بيئية واجتماعية اقتصادية منذ مدّة طويلة. كما أن الظروف القاحلة السائدة، وموارد المياه المحدودة، والأنماط المنحرفة لزراعة المحاصيل، والرعي الجائر، والنموّ السكاني، وانخفاض مستويات المعرفة والتكنولوجيا تؤثّر جميعاً في أنظمة إنتاج الغذاء في المنطقة. وتشكّل الزراعة البعلية النظام الزراعي السائد في البلدان العربية. وبناء على ذلك، فإن الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي العربيين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتباين السنوي لهطول الأمطار (AFED, 2009). وفي بلد مثل مصر، يمكن أن تهبط المحاصيل الزراعية ما يصل إلى 30 في المئة بحلول سنة 2050 إذا ارتفعت درجات الحرارة بين 1.5 و2 درجة مئوية. ويمكن أن تواجه العواصم في المنطقة أياماً حارّة استثنائية كل سنة أكثر بكثير مما يشهده ما تبقّى من العالم (World Bank, 2014).

ولا يمكن التقليل من الآثار الصحّية لتغيّر المناخ. فلتغيّر المناخ دور مهمّ في انتشار الأمراض المُعدية التي تحملها النواقل، مثل الملاريا. كما أنه يؤثّر في التركّزات الموسمية لمثيرات الحساسية في الجوّ، ما يسبّب ردود فعل أرجية

وامراضاً رئوية، ويفاقم تأثير موجات الحرارة في الصحّة العامة وبخاصة في البلدان العربية ذات المناخات الصيفية الحارّة. ومن المتوقّع أن تزداد موجات الحرارة حدّة وتكرّراً وطولاً نتيجة تغيّر المناخ، ما يتسبّب في زيادة الوفيات.

ويمكن بالإضافة إلى ذلك أن يكون لتغيّر المناخ تأثير مباشر على حياة الناس ومعاشهم. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الهجرة التي حثّ عليها تغيّر المناخ في الجمهورية العربية السورية بين 2006 و2011، عندما عانى 60 في المئة من السكان من أسوأ جفاف وفشل للحصاد في تاريخ البلد الحديث. وبحلول العام 2011، كان نحو مليون سوري قد أصبحوا معرّضين لانعدام الأمن الغذائي، وفي العام 2010 هاجر نحو 200,000 نسمة من مزارعهم إلى المناطق الحضرية (ESCWA, 2015d).

إن مساهمة المنطقة العربية في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة قليلة. غير أن نصيب الفرد من انبعاثات الكربون (5.3 أطنان مترية) أعلى من المتوسّط العالمي (4.9 أطنان مترية) (ESCWA, 2015d). وقد بدأت مشاركة البلدان العربية في مفاوضات تغيّر المناخ منذ بداية العملية وتطوّرت بالتوازي مع تطوّر النظام الدولي للمناخ. وصدّقت كل البلدان العربية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وصدّقت غالبيتها على بروتوكول كيوتو. وفي الطريق إلى باريس، قدّمت كل البلدان العربية، باستثناء سورية وليبيا، مساهماتها المقرّرة المحدّدة وطنياً. وحدّدت الإجراءات التي يعتزم البلد اتخاذها بموجب اتفاقية باريس. وبعدما تصبح الاتفاقية نافذة، سيحدث التحوّل من المساهمة المعتزمة المحدّدة وطنياً إلى المساهمة المحدّدة وطنياً بإسقاط كلمة «معتزمة» والانتقال من التعهّدات إلى الالتزامات. وعلى التوجيه الجديد الخاص بتقديم المساهمات المحدّدة وطنياً بموجب الاتفاقية تحقيق الانسجام بين الأطراف بشأن كيفية تحديد مساهماتها المحدّدة وطنياً (مثل خطوط الأساس والمقاييس). وعلى البلدان العربية الاستمرار في العمل لبناء القدرات الوطنية من أجل التعامل مع جوانب مختلفة من تهديدات تغيّر المناخ، وتطوّر النظام الدولي للمناخ، ودعم التعاون الإقليمي للتكيّف مع مخاطر المناخ المحتملة، والعمل مع المجتمع الدولي عن كثب للاستفادة من الفرص المتاحة لتمويل التخفيف من تغيّر المناخ وانتقال التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

ب. اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة

أبرزت اتفاقية باريس للمناخ الحاجة إلى تنسيق الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وهناك العديد من الارتباطات بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة. والهدف النهائي للاتفاقية الإطارية وأي أداة قانونية ذات صلة يعتمدها أطراف المؤتمر، مثل اتفاقية باريس، هو تحقيق استقرار تركّيزات غازات الدفيئة في الجوّ عند مستوى يحول دون التدخّل البشري الخطير في النظام المناخي ضمن إطار زمني كافٍ يسمح للأنظمة البيئية بالتكيّف مع تغيّر المناخ بصورة طبيعية، لضمان عدم تعرّض إنتاج الغذاء للتهديد وتمكين استمرار التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة. وتطلب المادة 4، الفقرة 1 (ج) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من الأطراف التعاون لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاعات الطاقة والمواصلات والزراعة والغابات. وتتوافق هذه مع هدف التنمية المستدامة السابع (الطاقة)، وهدف التنمية المستدامة الحادي عشر (المدن)، وهدف التنمية المستدامة التاسع (الصناعة)، وهدف التنمية المستدامة الثاني (الزراعة)، وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر (الغابات). وتطلب المادّة 4، الفقرة 1 (د) من الاتفاقية الإطارية من الأطراف التعاون بخصوص الكتلة الحيوية والغابات والمحيطات والأنظمة البيئية الأخرى البرّية والساحلية والبحرية. وتتوافق هذه مع هدف التنمية المستدامة الرابع عشر (المحيطات، والبحار، والموارد البحرية) وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر (الأنظمة البيئية البرية، والغابات، والتصحّر، وتدهور الأرض، والتنوّع الحيوي). ولا بد للمنطقة العربية من الاعتراف بالعلاقات المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس، في أثناء التخطيط للتنمية المستدامة.

القسم 4
متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

حسين أباظة

تحقيق أهـداف التنمية المستدامة (SDGs) في الدول العربية يستدعي وجـود متطلبات ضرورية، تغطي الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط والحوكمة، وتتضمن:

أ. استراتيجيات طويلة الأجل وخطط متوسطة الأجل

إن وضع استراتيجية طويلة الأجـل مع رؤيـة واضحة وخطة عمل ومؤشرات هي من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة. تبقى المياه والطاقة والغذاء من بين التحديات الأساسية التي تواجه الدول العربية، ويزداد الأمر سوءاً نتيجة النمو السكاني وازدياد معدلات الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، ويترافق ذلك مع المعدلات المتزايدة للبطالة والأمية وضعف الخدمات الصحية، وبشكل خاص للفئات المحدودة الدخل والفقيرة والمهمّشة.

هدف التنمية المستدامة الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

هدف التنمية المستدامة الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

هدف التنمية المستدامة السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة للجميع.

هدف التنمية المستدامة السابع: ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المضمونة والمستدامة.

إن انـدلاع الثورات في عدد من الـدول العربية منذ عام 2011 يرجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. إن فقدان العدالة الاجتماعية الذي ينعكس في التوزيع غير العادل للثروة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك مرافق الصحة والصرف الصحي والتعليم والحصول على فرص عمل، هو من بين الأسباب الرئيسية للانتفاضات العربية، وستبقى هذه المظاهر تحديات رئيسية تواجه هذه البلدان.

عـلاوة على ذلـك، ينبغي التأكيد على أن أحـد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة هو وجـود بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. لقد استوجبت الصراعات والحروب في بعض البلدان العربية، وبشكل خاص في سورية وليبيا واليمن، دفع ثمن باهظ مما حققوه في الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن إطلاق خطط العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، استعادة الاستقرار السياسي وسيادة القانون. لا تـزال بعض الـدول العربية الأخـرى تصارع قضايا الحوكمة السياسية التي يتوجب حلها لمنع إثارة المزيد من الانتفاضات والاضطرابات.

ب. الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة

إن الحكم الرشيد، المتمثل أساسا في المؤسسات الوطنية التي تعمل بطريقة فعالة وفاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة، مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما تفتقده معظم الدول العربية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية وإصـلاح التركيبة المؤسسية القائمة لدى الحكومات. فقدان المشاركة العامة والشفافية والمساءلة من العقبات الرئيسية لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل. إن اعتماد نهج أكثر شفافية ومساءلة وتشاركية في صياغة وتنفيذ السياسات يعزز ثقة الجمهور بالحكومة، ويخلق الشعور بالتملك والانتماء من جانب المواطنين، مما يساهم في سلوكيات أكثر إيجابية تجاه الحكومة، وهذا يساهم في نهاية المطاف في زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة استخدام الموارد. لذا يمكن النظر إلى الحكم الرشيد كشرط للحصول على مردود جيد لسياسات التنمية المستدامة.

هدف التنمية المستدامة السادس عشر: تعزيز المجتمعات الآمنة التي تتصف بالشمولية بهدف التنمية المستدامة، والتي تتسم بالعدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وتشمل جميع المؤسسات على المستويات كافة.

هدف التنمية المستدامة السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة.

المشاركة المجتمعية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. المشاركة الفعلية الفعالة من قبل مختلف أصحاب المصلحة في صياغة وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط هي شرط ضروري لتحقيق النجاح في إنجاز أهـداف التنمية المستدامة. تضمن المشاركة المجتمعية الأخذ بعين الاعتبار أولويات واهتمامات القطاعات المختلفة من السكان في صياغة السياسات والخطط والبرامج. كما أنها تعزز الشفافية والمساءلة والتمكين والمشاركة

الفعالة لمختلف الجهات المعنية، وبالتالي التنفيذ الناجح للسياسات والخطط والبرامج المقترحة. إن اعتماد منهجيات في التنمية تتجه من الأعلى إلى الأدنى أظهر أوجهاً من القصور، لأن هذه المنهجيات لا تعكس الأولويات والاعتبارات المحلية ولا تشرك مختلف أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ والإنجاز الناجح لمجموعة الأهداف والمقاصد. قد تتجلى المشاركة العامة بأشكال مختلفة تشمل حوارات حول السياسة العامة وجلسات الاستماع العامة والمسوحات والاستبيانات. المهم أيضا أن تقوم الحكومات بتوعية الجمهور لحالة تنفيذ البرامج المقترحة، والنجاحات والإخفاقات، والاختناقات والتدابير المقترحة للإجراءات التصحيحية.

ج. رسم السياسات المتكاملة

يفتقر وضع السياسات وتنفيذها في معظم الدول العربية إلى التكامل بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. في كثير من الحالات يتم التشديد أساساً على الاعتبارات الاقتصادية دون إيلاء الاهتمام الواجب للاعتبارات الاجتماعية والبيئية. السياسات الحكومية لا تقوم فقط بإهمال هذين البعدين، ولكن قد تتسبب أيضا بآثار سلبية عليهما. ولذلك فإن اعتماد نهج متكامل في وضع السياسات ذو أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة. ينبغي وضع سياسات مترابطة تضمن التكامل والتعاضد بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة. وهناك حاجة للابتعاد عن افتراض وجود علاقة تبادلية دائمة بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، حتى وإن كانت هذه العلاقة قائمة في مرحلة ما، إذ لا ينبغي أن تكون نقطة البدء في عملية صياغة السياسات. إن الانطلاق اعتباراً من هذه الفرضية سوف ينتج عنه اعطاء الاعتبارات البيئية والاجتماعية أولوية منخفضة بالمقارنة مع الجوانب الاقتصادية. يتطلب اعتماد النهج المقترح فهماً كاملاً للترابط المتعدد الأوجه بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة. وهو سيستفيد أيضاً من استخدام عملية النمذجة التي تبين بوضوح تأثير مختلف التفضيلات والأولويات المعطاة لأهداف محددة على المعايير والأهداف الأخرى. لقد ثبت أن البلدان التي تتبع نهجاً متكاملاً في صياغة السياسات كانت أكثر قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تشمل الجميع وتكون مقبولة اجتماعياً، وفي الوقت نفسه تضمن سلامة البيئة.

ليست الغاية من السياسات المتكاملة ضمان التكامل بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في تصميم السياسات فحسب، وإنما الغاية منها أيضاً ضمان التكامل والترابط بين السياسات القطاعية المختلفة. وينطبق ذلك بشكل خاص عند تناول الصلة الوثيقة والروابط المتداخلة بين المياه والطاقة والغذاء. إذ من الضروري أن يراعي تصميم الرؤية الطويلة الأجل والاستراتيجية الخاصة بالمياه والطاقة والغذاء التمعن بتلك الروابط والتأثيرات من أجل تحسين نتائج السياسات والخطط والبرامج المقترحة، بما في ذلك التنمية والمكون الاجتماعي اللذان يرتبطان بها.

تقوم الممارسة العامة في معظم الدول العربية على تطوير السياسات بأسلوب منفصل ومنعزل بلا تنسيق وتكامل سليم بين مختلف القطاعات. وقد أدى ذلك إلى انعدام التوافق والتكامل وإلى سياسات قاصرة ومحدودة النظر. ولذلك من الضروري وضع آلية مناسبة لضمان التنسيق والتكامل المناسبين بين السياسات في مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، فإن زيادة عدد الوزارات وعدم وضوح المسؤوليات وأحياناً تداخلها، في معظم الدول العربية، يؤدي إلى تفاقم الأوضاع. في جميع بلدان المنطقة تقريباً، وزارات البيئة هي الأقل ميزانية مع ولاية مقيدة تقتصر أساساً على التعامل مع القضايا المتعلقة بالتلوث بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

بما أن العالم العربي يواجه تحديات المياه والطاقة والغذاء، فإن الأولوية يجب أن تعطى لمعالجة هذه التحديات، مع التركيز على أن صنع السياسات المتكاملة سوف يساعد على تحقيق الأمن المائي والطاقوي والغذائي في المنطقة. يجب أن يتم التشديد في تصميم السياسات على قدرة السياسة المقترحة على تنشيط وتنويع اقتصادات الدول العربية، وتعزيز كفاءة الموارد، وتحسين القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر وتحسين رفاهية الشعوب.

د. توافق السياسات

يمكن للتشريعات المدعومة بحوافز تشجيعية أن تكون فعالة جداً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا صممت بشكل صحيح. ومع ذلك، فإن التجربة العامة في معظم البلدان العربية هي تطوير التشريعات والحوافز التشجيعية، فضلا عن السياسات التجارية والمالية، على أسس قطاعية من دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن إحدى أدوات السياسة على الأدوات الأخرى، وآثارها على مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، فإنه لا يتم تقييم وتحليل كامل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجموعة السياسات بشكل كاف، وما يمكننا

ملاحظته هو أن التشريعات المتعلقة بالمباني والمجتمعات المحلية الجديدة لا تأخذ في الحسبان عادة اعتباراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي معظم الحالات لا تلحظ انعكاساتها على استهلاك الموارد، وعلى القطاعات الأخرى مثل الطرق والنقل على سبيل المثال. لذا من الضروري أن يتم تطوير أدوات سياسة مختلفة بحيث تضمن تعاضدها وتوافقها، وبالتالي فعاليتها في تحقيق مقاصد التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز أدوات ومفاهيم مثل اتباع منهجية النظام الإيكولوجي وتقييم دورة الحياة الكاملة، ومسؤولية المنتِج وكذلك مسؤولية المستهلك، يمكن أن تقطع شوطاً كبيراً في تعزيز كفاءة استخدام الموارد والحد من النفايات من قبل المنتجين والمستهلكين. إن اعتماد هذا النهج في قطاع البناء والتشييد على سبيل المثال سوف يتطلب أن تؤخذ جميع الاعتبارات الاجتماعية والبيئية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية عند تشييد المباني، ويشمل هذا احتساب البصمة الكربونية الناجمة عن إنتاج مواد البناء، وعمليات البناء والتشغيل، فضلاً عن مرحلة الهدم. أما العوامل الاجتماعية فتشمل عدد الوظائف اللائقة التي يتم إحداثها، والمضاعفات الصحية الناتجة عن عملية البناء والتشييد.

إضافة إلى ذلك فإنه يجب تصميم الظروف التمكينية الأخـرى كالبحث والتطوير، والتعليم، والتوعية العامة، وسياسات تنمية القدرات، من أجل دعم الرؤية الاستراتيجية الشاملة والتوجه الوطني.

هـ. المجلس الأعلى للتنمية المستدامة

من أجل ضمان التكامل السليم للسياسات والتنسيق بين السياسات القطاعية وتوافق السياسات، فضلاً عن الرصد والمتابعة، يقترح إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يرتبط برئيس الدولة أو برئيس الوزراء، ومن المقترح أن يضم هذا الكيان عضوية جميع الـوزارات المعنية. يجب أن تعمل هذه الهيئة جنباً إلى جنب مع كيان آخر يمثل القطاع الخاص والصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجموعات الممثلة للأقليات. الوظيفة الرئيسية لهذه المؤسسة هي ضمان صياغة متكاملة للسياسات وضمان التعاون والتنسيق الكافي بين الجهات الحكومية المختلفة، وبين الحكومة وجميع الجهات المعنية الأخرى في البلاد. كما ستكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ استراتيجية الدولة وخطة العمل والبرامج المقترحة وتقييم تنفيذها، واقتراح الإجراءات التصحيحية إذا استدعت الحاجة، وضمان التواصل الكافي بين الحكومة ومختلف اطياف الشعب والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

و. التنمية والرصد التنفيذي

بالرغم من أن معظم الدول العربية لا تفتقر إلى خطط التنمية، فإن الخلل الرئيسي في هذه الخطط يكمن في عدم وجود عنصر الاستدامة بالإضافة إلى غياب آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم كجزء لا يتجزأ من الخطة، وذلك في الكثير من الحـالات. في العديد من بلدان المنطقة، ترتبط الاستراتيجيات والخطط والبرامج المقترحة بشكل رئيسي بمجلس وزراء لولاية معينة، أو وزيـر محدد، وهي لا تخضع بالضرورة لاهتمام الحكومات والوزارات اللاحقة. وقد أدى هذا الواقع إلى الإفـراط في استخدام الموارد، والتعطيل والتأخير في تحقيق الأهداف الحكومية الموضوعة. ينبغي التوقف عن هذه الممارسة من خلال قيام الحكومات والوزارات المتتالية بالبناء على الاستراتيجيات والخطط والبرامج الموضوعة سلفاً وإدخـال الإجـراءات التصحيحية اللازمة حسب الحاجة لمواجهة الظروف المتغيرة والقضايا الناشئة. إن تبني مثل هذا النهج سوف يرشد في استخدامات الموارد النادرة، ويضمن استمرارية وتوافق الاستراتيجيات والخطط والبرامج، والبناء على قصص النجاح، والتعلم من الأخطاء.

أحد المطالب الهامة لصنع القرار والمتابعة والرصد والتنفيذ بشكل راسخ هو توافر بيانات كمية ونوعية وموثوقة وذات جودة عالية. ينبغي دعم هذا الأمر من خلال تأمين القدرات الوطنية الكافية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. عادة ما يتم تكليف الهيئات الإحصائية الوطنية بدور جمع البيانات ونشرها، إلا أنه ينبغي الحفاظ على التعاون الوثيق بينها وبين غيرها من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني (Third International Conference on Financing for Development, 2015).

ز. تنمية الموارد البشرية

يعد الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد المتطلبات الرئيسية اللازمة لإحـداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة. وبصرف النظر عن عدد قليل من البلدان في المنطقة التي تعطي أولوية عالية للتعليم، فإن معظم البلدان في المنطقة تعطي التعليم أولوية منخفضة.

هدف التنمية المستدامة الرابع: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

يشمل الاستثمار في الموارد البشرية إصلاح نظام التعليم في الدول العربية لإنتاج جيل جديد من الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً من العلماء والباحثين وصانعي السياسات والمختصين والعمال المهرة لدعم جهود التنمية المستدامة، وهذا يتطلب اعتماد التركيز على نظام التعليم الذي يشجع التفكير الإبداعي والبحث والتطوير، وإصلاحاً يضمن دمج اعتبارات الاستدامة (البيئية والاجتماعية) في مختلف القطاعات. يجب على نظام التعليم أن يؤدي إلى إنتاج كوادر قادرة على دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتدريب المهني لخلق كوادر من العمالة الماهرة التي تستطيع إدخال وتطبيق التقنيات التي توفر الموارد والتعامل مع التقنيات الجديدة والمبتكرة والصديقة للبيئة. إن هذا الجيل الجديد من الكوادر، بما فيه صانعو السياسات والمختصون، سيكون بمقدوره دعم صنع السياسات المتكاملة في مختلف القطاعات (الزراعة والصناعة والسياحة والإسكان والبناء والنقل)، إلى جانب دعم السياسات الفعالة في المياه والطاقة، واستخدام المصادر المتجددة في المياه والطاقة، والإدارة المتكاملة للنفايات.

ح. الاستثمار في البيئة

إن الاستثمار في الموارد البيئية والطبيعية، مع ملاحظة قدرة هذه الاستثمارات على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يكون نقطة الانطلاق لتطوير استراتيجيات وخطط عمل التنمية الوطنية في المنطقة العربية.

هناك حاجة إلى تغيير الاعتقاد السائد بأن الاعتبارات البيئية تمثل عقبة وعائقاً أمام التنمية، إلى اعتبارها فرصة ومدخلاً لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة والعادلة.

ط. تطوير البنية التحتية المادية

إن وجود بنية تحتية مادية فعالة هو أمر ضروري لدعم التنمية المستدامة. ينبغي إعطاء الأولوية لشبكات الكهرباء والمياه والخدمات وشبكة الطرق ونظام النقل ومرافق معالجة المياه العادمة والصرف الصحي، مع التشديد على بناء وحدات إنتاج الغاز الحيوي في القرى والمناطق النائية. ينبغي أيضاً إعطاء الأولوية للاستثمار في مصادر المياه والطاقة المتجددة، بما في ذلك إعادة تدوير المياه وتحليتها باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويجب أن يتم دعم ذلك من خلال مجموعة من القواعد والتدابير التحفيزية التي تشجع على التحول نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وبالتالي تعزيز الكفاءة في استخدام المياه والطاقة والغذاء وغيرها من المدخلات المؤثرة، والتحول نحو مصادر المياه والطاقة المتجددة وتقنيات وممارسات الإدارة المتكاملة للنفايات.

هدف التنمية المستدامة الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

ينبغي التركيز في تصميم شبكات الطرق والنقل على تطوير أنظمة نقل عام صديقة للبيئة في مقابل تملك سيارة خاصة. وبصرف النظر عن الحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، سوف يساهم هذا الأمر أيضاً في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تلبية احتياجات الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل. يتحقق هذا أيضاً من خلال التركيز على التخطيط لبناء أنظمة الطرق والنقل في المناطق الريفية والنائية، وبالتالي توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية والعمل لهذه المجتمعات.

ي. البحث والتطوير

إن المنهجيات المبتكرة والتكنولوجيات السليمة بيئياً هي أمور أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعامل مع تغير المناخ. هناك حاجة لاستراتيجية بحثية واضحة وطويلة الأجل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذه الاستراتيجية، التي ينبغي أن تكون مقبولة اجتماعياً وسليمة بيئياً واقتصادياً، تعتبر هامة بشكل كبير للمساهمة في التنمية المستدامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

هدف التنمية المستدامة الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي تغير المناخ وآثاره

يمكن أن تشمل مجالات البحوث التقنيات المبتكرة لمصادر

المياه والطاقة المتجددة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتحلية المياه، وتحويل النفايات إلى طاقة، وأنظمة النقل العام الصديقة للبيئة، والمحاصيل الكفوءة والموفرة في استهلاك المياه، ومواد وتقنيات البناء والتشييد، والتقنيات الصناعية الخضراء، ومعدات إعادة تدوير النفايات. يجب أن تستغل إمكانات الصناعة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية الوطنية مع إقامة صلات وثيقة فيما بينها.

ك. المقاربات المنهجية والأدوات

يعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر واحداً من أكثر الأدوات فعالية لتحقيق التنمية المستدامة. لقد تم إطلاق هذا المفهوم من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الأول (أكتوبر) 2008 استجابة للأزمة المالية والاقتصادية التي تواجه العالم. وهو يؤكد على الاستثمار في الموارد البيئية كوسيلة لتحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية. ويؤكد أيضاً على الاستثمار في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. بدلاً من النظر إلى البيئة باعتبارها عائقاً أمام التنمية، ينبغي النظر إليها باعتبارها فرصة لتحقيق التنمية السليمة والمستدامة. يعزز اعتماد نهج الاقتصاد الأخضر تنشيط وتنويع الاقتصاد، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، ويقلل من النفايات، ويشجع على الابتكار، ويعزز القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق، ويخلق فرص عمل جديدة، ويحسّن صحة ورفاهية الإنسان.

الاقتصاد الأخضر هو ذاك الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية (UNEP 2010).

إن تشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة أمر ضروري لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والتقليل من النفايات. تشير التقديرات إلى أن نحو ثلث الغذاء المنتج في جميع أنحاء العالم ينتهي كنفايات. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى في العالم العربي نظراً لممارسات الاستهلاك الحالية. يُعزى هدر الطعام والمياه والطاقة في الدول العربية إلى الاعتبارات الثقافية والتقليدية، وأيضاً إلى مستوى السعر المنخفض لهذه الموارد. إن الدعم الحكومي الذي تقدمه معظم الدول العربية للمياه والطاقة والغذاء يشجع على الإسراف في استهلاك هذه الموارد. ومع ذلك، فإن عدداً من دول المنطقة بدأ بالفعل في اتخاذ خطوات للتخلص التدريجي من الدعم على هذه الموارد (AFED 2015).

لا تزال الأداة الرئيسية لقياس الأداء الاقتصادي هي نظام الحسابات القومية (SNA). ويتم استخدام هذا النظام من قبل الحكومات لتوفير مؤشر لأداء الاقتصاد، وقد جرى اقتراحه خلال ثلاثينات القرن الماضي بشكل محدد لقياس قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما. مع ذلك، فإن نظام الحسابات القومية ليس مؤشراً صحيحاً لقياس التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان، ذلك أنه لا يعكس استنزاف وتدهور الموارد، ويقدم صورة غير صحيحة بشأن أداء الاقتصاد، فهو مثلاً يعكس ضرر وكلفة بيع الأصول الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي على أنها دخل. وقد بدأت محاولات توفير أساليب قياس ومؤشرات بديلة في بداية ثمانينات القرن الماضي عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البنك الدولي مبادرة لاستكشاف اعتماد المحاسبة البيئية كمقياس أصيل للأداء الحقيقي للاقتصاد.

منذ بداية الثمانينات بُذل جهد كبير في تطوير منهجيات المحاسبة الخضراء والبيئية أو ما يشار إليه من قبل شعبة الإحصاء التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN-DESA) على أنها «المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة». وقد جرى التأكيد على ضرورة تجاوز مسألة الإنتاج المحلي الإجمالي في تقرير «لجنة ستيغلتز» حول قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، التي تأسست في عام 2008، لتعيين حدود الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على رفاهية الإنسان. وقد جرى وضع النظام المقترح للمحاسبة الخضراء في «دليل المحاسبة الوطنية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة 2003» حيث يجمع هذا الكتيب المعلومات الاقتصادية والبيئية ضمن إطار مشترك لقياس تأثير الاقتصاد على البيئة، والعكس بالعكس. وقد تبع ذلك إعداد إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية نسخة منقحة من هذا الدليل هي نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA). وتم نشر الصيغة النهائية لإطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في شباط (فبراير) 2014.

بصرف النظر عن العديد من البلدان المتقدمة التي طورت أنظمة محاسبة خضراء مثل هولندا وألمانيا وفرنسا، فإن بلداناً نامية تشمل الصين واندونيسيا والفيليبين قامت بوضع نظام خاص بها (Sustainable

and Green Growth for Egypt, 2011). وهناك أدلة قليلة أو معدومة حول قيام الدول العربية باتخاذ خطوات نحو اعتماد المحاسبة البيئية أو الخضراء كمؤشر لتحقيق التنمية المستدامة.

ل. دور أصحاب المصلحة المختلفين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تضافر جهود مختلف الجهات المعنية بشكل منسّق. يجب أن يستمر دور الحكومة باعتباره الدور المنظّم والإشرافي الرئيسي، وهي توفر الظروف المواتية وتسهّل للكيانات المختلفة المساهمة في التنمية المستدامة. أحد الأدوار الرئيسية للحكومة، كما سبق الذكر، هو توفير المؤسسات التي تعمل بطريقة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، كما ينبغي أن توفّر بيئة الاقتصاد الكلي الآمن الذي يمكن التنبؤ به والذي يشجع ويجذب الاستثمار المحلي والخارجي. يتجسد وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي في السياسات المالية المستقرة والقابلة للتنبؤ، بما في ذلك أسعار الصرف والسياسات ذات الصلة لمتطلبات الاستثمار، وتسجيل وإنشاء شركات جديدة، والقوانين التي تنظم تخصيص الأراضي، وتحويل الأموال، واستيراد التقنيات والمعدات المطلوبة للمشاريع الاستثمارية. يقع على الحكومات دور حاسم في تصميم حزم السياسات التي تعزز استدامة الإنتاج والاستهلاك والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنا عرض لأبرز الجهات الأخرى المعنية:

1. القطاع الخاص

لا تستطيع الحكومات وحدها معالجة التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. للقطاع الخاص دور هام في تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة وتحقيق التنمية المستدامة. إن القطاع الخاص بما يتميز به من بنية تشغيلية أكثر كفاءة وخاضعة للمساءلة، وطاقم عمل فني وتشغيلي مؤهل، وهياكل إدارية فعالة ومرنة، وقدرات تقنية ومالية، يمكن له أن يلعب دوراً فعالا في دعم الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. لذلك يقع على الحكمة توفير البيئة التمكينية اللازمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. توفر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP) نموذجاً فعالاً للاستفادة من إمكانات القطاع الخاص في الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإسكان والنقل والمياه والطاقة والزراعة والصناعة والسياحة. لذا ينبغي تعزيز هذه الشراكة ليس فقط من خلال قيام الحكومات بتوفير الظروف التمكينية اللازمة للقطاع الخاص للعمل في مختلف القطاعات، بل أيضاً من خلال توفير إطار العمل والمبادئ التوجيهية لهذا القطاع من أجل ضمان أخذ عنصر التنمية في الحسبان عند تنفيذ المشاريع. وهذا يسمح للقطاع الخاص، في الوقت نفسه، بالاستفادة من قدراته وخبراته التقنية والتشغيلية بشكل كامل لتحقيق مقاصد الحكومة في التنمية المستدامة.

2. المؤسسات البحثية

من الضروري وضع استراتيجية بحث وتطوير على المدى الطويل لدعم تنفيذ برامج التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، مع الأخذ في الاعتبار التعامل مع تغير المناخ وعواقبه. يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين المؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص من أجل وضع استراتيجية بحث وتطوير فعالة. وينبغي أن يدرك الباحثون في المؤسسات البحثية والجامعات التوجهات الحكومية تماماً، وكذلك احتياجات القطاعات المختلفة من أجل توجيه البحوث وفقاً لذلك. وبالتالي ينبغي الحفاظ على تنسيق وثيق بين المؤسسات ذات الصلة من أجل ضمان أن يتسق البحث والتطوير مع سياسات الحكومة وأن يتوجه إلى دعم أهداف التنمية المستدامة.

3. المجتمع المدني

للمجتمع المدني دور هام في تعزيز وتنفيذ خطط التنمية المستدامة. ويرجع ذلك أساساً إلى معرفته بالحقائق على الأرض، والأولويات والاهتمامات والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، فقد كسبت منظمات المجتمع المدني من خلال إشراكها الفعّال لأصحاب المصلحة اطمئنان وثقة المجتمعات المحلية، وبالتالي لديها قابلية أكبر لتنفيذ برامج وخطط ومشاريع التنمية المستدامة. لذا يقع على الحكومات الاستفادة من إمكانات منظمات المجتمع المدني من خلال توفير الظروف التمكينية اللازمة لمشاركتها على نحو فعال. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تسهيل تسجيل وإنشاء منظمات المجتمع المدني، والحد من متطلبات التسجيل المرهقة والمعقدة، وتشجيع مشاركتها في تنفيذ خطط وبرامج ومشاريع التنمية المستدامة من خلال تكليفها بأنشطة محددة لدعم جهود الحكومة في مختلف القطاعات. وتشمل الأنشطة المحددة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون أكثر فعالية في إنجازها ما يأتي:

الشكل 12 الاستثمار في البيئة

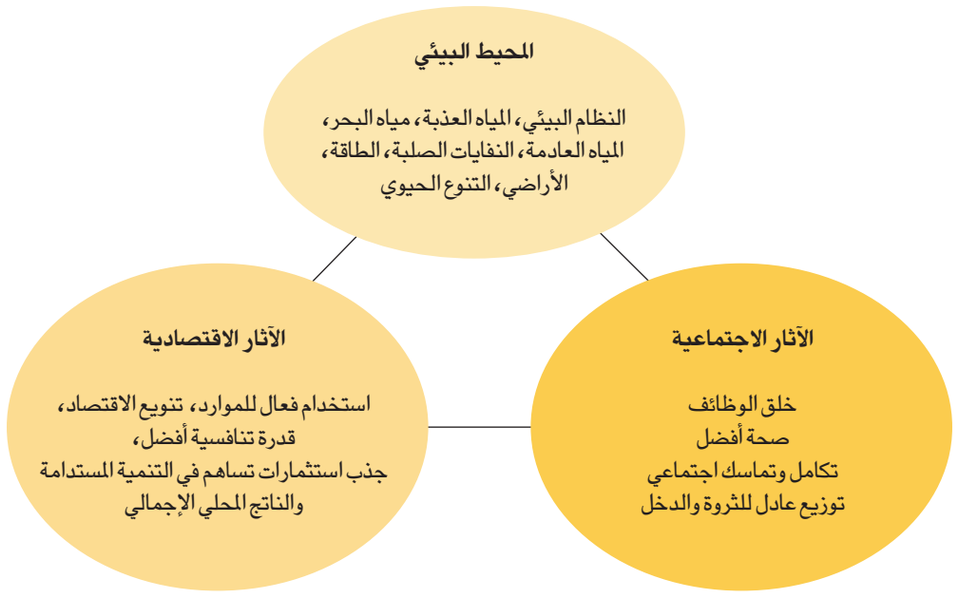

- تصميم وتنفيذ حملات التوعية العامة، بما في ذلك تطوير أدوات التواصل التي تستهدف أصحاب المصلحة المختلفين.

- إجراء تقييم متطلبات بناء القدرات لمختلف الفئات المستهدفة، بما في ذلك صناع السياسات والقرارات، والمختصين، والعمالة الماهرة اللازمة لدعم عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

- تنظيم وإجراء حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

- القيام بالتدريب والدورات وجلسات التوعية لمختلف الفئات المستهدفة من أجل تعزيز القدرات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية المستدامة.

- تنفيذ المشاريع على أرض الواقع، والتي قد تشمل بناء القدرات والمشاريع المتصلة بالتوعية العامة وبرامج تدريب المدربين. ويمكن أن تشمل الأنشطة الأخرى تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل مشاريع الزراعة العضوية والمستدامة، والأنشطة المتعلقة بالإنتاج النظيف، والإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة بما في ذلك تحويل المخلفات إلى طاقة وإنتاج الكومبوست من النفايات البلدية الصلبة والمخلفات الزراعية.

4. الإعلام

لا يمكن تجاهل دور الإعلام في زيادة الوعي والتواصل حول فوائد تخضير الاقتصادات الوطنية والانتقال إلى اقتصاد أخضر ومسار تنمية مستدامة. ينبغي الاستفادة من إمكانيات وسائل الإعلام في الوصول إلى الشرائح المختلفة للسكان ذوي مستويات التعليم والأولويات والاهتمامات والخلفيات المختلفة، وذلك لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسائل الإعلام لديها الإمكانية أيضاً للوصول إلى الجمهور في المواقع الجغرافية المختلفة وفي المناطق النائية. هناك حاجة كبيرة بأن تقوم وسائل الإعلام في المقام الأول بإجراء التواصل وإيضاح خلفيات المفاهيم والنهج المختلفة بشكل صريح، وذلك للتعريف بالآثار المترتبة عن أهداف التنمية المستدامة ومزاياها وماهية الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة منها. إن مصطلح «التنمية المستدامة» على سبيل المثال لا يزال مصطلحاً غامضاً للكثيرين وله معان مختلفة لأناس مختلفين. لذلك من الضروري أن يكون هناك إدراك مشترك على المستوى الوطني لمعاني المفاهيم والمقاربات

المختلفة. ومن المهم أيضاً أن يكون لوسائل الإعلام نفسها إدراك كامل للمفاهيم والمصطلحات، وأن تكون على دراية ومتابعة كاملة لقضايا التنمية المستدامة الرئيسية ذات الصلة والموضوعة على جدول الأعمال الدولي.

إن قلة المعرفة والتفهم من قبل وسائل الإعلام قد تؤدي، على الأرجح، إلى إيصال رسالة خاطئة ذات آثار سلبية، بما في ذلك الفشل في حشد مختلف الجهات المعنية لدعم جهود التنمية المستدامة. ولذلك من الضروري أن يجري إطلاع وسائل الإعلام على المفاهيم الرئيسية والقضايا المطروحة وآثارها على مختلف أصحاب المصلحة والبلد ككل. يجب التأكيد على أن توعية وسائل الإعلام لا ينبغي أن تقتصر فقط على المسؤولين عن ملف البيئة، ولكن يجب أن تشمل أيضاً المسؤولين عن الأمور الاقتصادية والتنموية بسبب التفاعل والترابط بين هذه القضايا، وهذا يوفر أيضاً التغطية والتوعية على نطاق أوسع.

5. مؤسسات التنمية والوكالات المانحة

برامج التنمية والتمويل من الجهات المانحة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في دعم أنشطة التنمية المستدامة إذا ما استخدمت بشكل صحيح. ومع ذلك، فإن قلة التنسيق الكافي للأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التنمية والجهات المانحة على المستوى الوطني قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ازدواجية في الجهود ونقص في كفاءة استخدام التمويل المقدم من الجهات المانحة، وبالتالي ضعف فعالية الأنشطة الممولة من الجهات المانحة. على الرغم من المحاولات التي كانت وما زالت تبذل من قبل الجهات المانحة لتنسيق أنشطتها بشكل صحيح على المستوى الوطني، فإن قدراً كبيراً من هذه المحاولات ما زال دون المستوى المطلوب لتحقيق الغاية المرجوّة. مع ذلك، ينبغي التأكيد على أن تنسيق الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التنمية والمانحون يقع على عاتق الحكومات. ومن الضروري أن يتم الحفاظ على تنسيق سليم بين الأنشطة التي تدعمها مؤسسات التنمية والوكالات المانحة من أجل تجنب ازدواجية الجهود وضمان التعاضد والتكامل في الأنشطة وتعزيز فعالية الجهود المبذولة على المستوى الوطني.

6. المؤسسات المالية

من الضروري توفير الموارد المالية اللازمة لدعم تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعامل مع العواقب المحتملة لتغير المناخ. ينبغي توجيه المؤسسات المالية نحو توفير الأموال والقروض الميسرة لدعم أنشطة التنمية المستدامة، وينبغي إيلاء الاهتمام لتوفير قروض ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) من أجل دعم المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المياه والطاقة وإنتاج الغذاء. كما ينبغي أن تعطى الأولوية أيضاً لأنشطة التمويل التي تساهم في تنمية القدرات والتعليم والتوعية العامة والصحة. كما يجب، قدر الإمكان، تفادي طلب القروض من المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة لتغطية العجز العام للدولة وتمويل الدعم والرواتب. ذلك أن قروضاً كهذه، لا توجه نحو المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تؤدي إلى عوائد مالية تتيح سداد القروض وخدمة الدين تشكل أعباء مالية على الأجيال الحالية والمستقبلية.

هناك ضرورة لتغيير عقلية وثقافة إعداد الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج ورصدها وتقييمها، إذا كانت الدول العربية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والتعامل مع العواقب المحتملة لتغير المناخ. إن اعتماد نهج متكامل لصنع القرار هو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي دعم ذلك من خلال مجموعة من التشريعات وآليات السوق، من أجل ضمان أن تكون السياسات والخطط والبرامج المقترحة عادلة اقتصادياً واجتماعياً ومقبولة بيئياً. إن اعتماد نهج الشفافية والمساءلة والمشاركة هو مطلب ضروري لتحقيق هذه الغاية.

القسم 5

تمويل أهداف التنمية المستدامة

حسين أباظة

بالرغم من وضع سلسلة من التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي على المستوى العالمي، إلا أن هذا النظام لا يزال هشاً وغير مستقر. إن الحصول على التمويل من قبل العديد من المجموعات لا يزال محدوداً كما لا يزال النظام المالي ضعيفا حيال توجيه المدخرات من أجل تلبية الاحتياجات الاستثمارية الطويلة الأجل (UNEP, 2015). وهذا بدوره له تأثير سلبي مباشر على تمويل التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها. إن ضمان الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج هو المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة.

إن النظام المالي كما هو مصمم حالياً لا ينسجم مع دعم التنمية المستدامة، وبالتالي هناك حاجة لبذل الجهود لمواءمة النظام المالي على الصعيدين الدولي والوطني لدعم التنمية المستدامة. لقد أصبح من المسلّم به على نحو متزايد ضرورة دمج الاستدامة مع النظام المالي من أجل الحصول على فوائد على المدى القصير والمدى الطويل (UNEP, 2015).

«النظام المالي المستدام هو ذاك الذي يخلق الأصول المالية ويعطيها قيمة ويقوم على تحويلها بالطرق التي تشكل ثروة حقيقية لخدمة الاحتياجات الطويلة الأجل في اقتصاد شامل ومستدام بيئياً»

تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015

لقد أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية التي ظهرت عام 2008 أن نموذج التنمية الحالي ينطوي على عيوب، وهذا ما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر التي تؤكد على الاستثمار في الموارد البيئية والطبيعية كمطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

تشير التقديرات إلى أن المتطلبات المالية اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتنفيذ أنشطة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم هي في حدود 1.05-2.59 تريليون دولار سنوياً. هذا الرقم هو أقل من عُشر اجمالي الاستثمار العالمي السنوي (مقاساً وفق تكوين رأس المال العالمي الإجمالي). إذا كان لنا أن نخصص تمويلاً بمقدار 1.3 تريليون دولار سنوياً فإننا سنكون بحاجة إلى 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتمويل التنمية المستدامة (UNEP, 2011). بتطبيق نسبة 2 في المئة نفسها لدعم أنشطة التنمية المستدامة في الدول العربية فإننا سنحتاج لتخصيص 57.38 بليون دولار إضافي سنوياً (كان الناتج المحلي الإجمالي 2.869 تريليون دولار عام 2014) لتخضير الاقتصادات العربية.

وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى نحو 5-7 تريليون دولار سنوياً لتمويل أهداف التنمية المستدامة (World Investment Report 2014) حيث تحتاج البلدان النامية وحدها 3.9 تريليون دولار سنوياً. يتم حالياً توفير 2.5 تريليون دولار مما يترك فجوة مقدارها 2.5 تريليون دولار (UNEP, 2015). تشير التقديرات إلى أن الفجوة التمويلية في البلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي ما بين 80 و85 بليون دولار سنوياً في عامي 2015 و2016. يجب النظر إلى هذه التقديرات باعتبارها تقديرات إرشادية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أوجه التشارك المحتملة بين أهداف التنمية المستدامة والاختلافات في مستوى الإنفاق والالتزام بتحقيق هذه الأهداف في الدول العربية (ESCWA, 2015).

مع ذلك، وبغض النظر عن تأمين موارد مالية إضافية، يجب تأكيد التركيز على حشد وتوجيه الموارد المالية المحلية المتاحة، من القطاعين العام والخاص، من أجل دعم أنشطة التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإن توافق السياسات من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق هذه الغاية، إذ لا معنى اقتصادي للحفاظ على الخيارات الاستثمارية التقليدية وفي الوقت ذاته السعي لتوجيه الاعتمادات المالية من أجل دعم الاستثمارات الجديدة والمبتكرة والمستدامة والصديقة للبيئة.

أ. نظام حوكمة جيد

إن اعتماد سياسات للتنمية المستدامة، إذا صممت ونفذت بشكل صحيح، قد تولد ما يكفي من التمويل لدعم أنشطة التنمية المستدامة. إن حشد الموارد المحلية بدعم من السياسات العامة هو المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه السياسات الحكم الرشيد والمناخ المالي الملائم والسياسات المالية لمواجهة التقلبات الدورية وتدابير مكافحة الفساد (UN-DESA, 2015).

يمكن لهيكل الحكم الرشيد أن يعزز تطوير نظام مالي واع للتنمية المستدامة.

تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015

من بين التحديات التي تواجه العديد من الدول العربية هي التدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال، حيث ينبغي بذل جهود للحد من هذه الممارسات والقضاء عليها تماماً، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي من قبل الشركات الوطنية والعابرة للحدود. وفي هذا الشأن يمكن طلب مساعدة صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي والأمم المتحدة، كما يمكن الطلب من المؤسسات الدولية والإقليمية نشر التقديرات حول تركيب وحجم التدفقات المالية غير المشروعة. وفقاً للفقرة 25 من إعلان «مؤتمر التمويل من أجل التنمية»، الذي عقد في أديس أبابا في تموز (يوليو) 2015، يجب تشجيع الدول العربية على المصادقة والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كوسيلة لكشف وردع ومنع ومكافحة الفساد والرشوة، واسترداد الأصول المسروقة لصالح بلد المنشأ (UN-DESA, 2015).

ينبغي بذل الجهود لإدخال الأطر التنظيمية التي تزيد من الشفافية والمساءلة في الشركات الخاصة والمؤسسات المالية فضلاً عن القطاع العام. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في البحث والتطوير ونظم جمع وتحليل ونشر البيانات بكفاءة هو أمر حاسم في دعم جهود التنمية المستدامة.

ب. الإنتاج والاستهلاك المستدامان

تستورد الدول العربية نحو ثلث الحبوب المتداولة في جميع أنحاء العالم (World Bank and FAO, 2012). مع زيادة مستويات معيشة السكان وندرة المياه، تواجه البلدان العربية إلى حد ما مشكلة خطيرة في الأمن الغذائي. إن تبّني أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الإنتاج في مختلف القطاعات. الكفاءة في استهلاك الغذاء على سبيل المثال تعني وفورات في استهلاك المواد الغذائية إلى جانب توفير في استهلاك الطاقة والمياه. يُستخدم نحو 85 في المئة من استهلاك المياه في البلدان العربية للزراعة، حيث يؤدي تبنّي الممارسات الزراعية الفعالة والمستدامة إلى وفر كبير في كميات المياه. علاوة على ذلك، فإن الحد من واردات الغذاء والدعم الحكومي المقدّم لمنتجات الغذاء والطاقة والمياه يمكن أن يولد موارد مالية بالإمكان توجيهها نحو تمويل أنشطة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها مع لحظ اعتبارات تغير المناخ.

ج. مجالات الاستثمار ذات الأولوية

1. الاستثمار في رأس المال البشري

من المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي توافر الايدي العاملة الماهرة والمهنية لدعم التنمية المستدامة. إن الاستثمار في نظم التعليم الحديثة التي تركز على البحث والابتكار أمر حاسم في التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام. يجب أن يُستكمل الاستثمار في نظام التعليم باستثمارات في النظام الصحي. تقدر الاحتياجات الاستثمارية الإضافية للتعليم في البلدان النامية بنحو 22 بليون دولار في حين أنها تبلغ بالنسبة للصحة نحو 24 بليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يقدر التمويل المطلوب على المستوى العالمي للتخفيف من آثار تغير المناخ بنحو 380-680 بليون دولار وللتكيف مع تغير المناخ بمبلغ 60-100 بليون دولار سنوياً (Shhmidt-Traub and Sachs, 2015). وتشير التقديرات إلى أن البلدان العربية وحدها ستحتاج ما بين 110 بلايين دولار و150 بليون دولار سنوياً للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره (ESCWA, 2015).

2. الاستثمار في رأس المال الطبيعي

بالإضافة إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، يُعتبر الاستثمار في رأس المال الطبيعي حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة. وبخلاف النفط، يمثل تصدير الموارد الطبيعية مصدراً رئيسياً للدخل، وبالتالي فإن الإدارة السليمة لرأس المال الطبيعي هي أساسية للحفاظ على استدامة الثروات الطبيعية في المنطقة. وهذا يشمل الاستثمار في خدمات النظم الإيكولوجية وكذلك المنتجات الزراعية والموارد الفلزية الباطنية والموارد الطبيعية السطحية مثل الفوسفات والرخام والرمال. ينبغي بذل الجهود للاستثمار في إضفاء القيمة والمعالجة للموارد الطبيعية من أجل تحسين قيمتها. يجب على الحكومات توفير الإطار التنظيمي والحوافز اللازمة لتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في رأس المال الطبيعي. تشير التقديرات إلى أن الاستثمار في خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي يتطلب وحده 6 بلايين دولار سنوياً على المستوى العالمي (Schmidt-Traub and Sachs, 2015).

تتطلب التنمية المستدامة تغييرات في التكوين والقيمة النسبية للأصول المالية وعلاقتها بنشوء ورعاية وإنتاجية الثروة الحقيقية.

تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015

3. الاستثمار في البنية التحتية

إن أحد معوقات جذب الاستثمارات في مشاريع التنمية المستدامة هو عدم وجود بنية تحتية كافية، ولذلك من المهم للدول العربية تخصيص التمويل الكافي للاستثمار في البنية التحتية. وهذا يشمل الاستثمار في المياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة والمجتمعات المستدامة والطرق وشبكات النقل الصديقة للبيئة. يمكن تحقيق ذلك جزئيا من خلال تقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يمكن للدول العربية أيضاً وضع برنامج طويل الأجل عابر للحدود لتطوير البنية التحتية التي تعزز الروابط والتجارة بين الدول العربية. إن التمويل المختلط من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبوجود آليات مساءلة واضحة، يشجع على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية المستدامة.

4. الدعم الحكومي

إلى جانب آثاره السلبية على السوق، يمثل الدعم الحكومي عبئاً كبيراً على الميزانيات الحكومية في معظم الدول العربية. وهذا يُضاف إلى آثاره السلبية على استخدام الموارد المتمثلة في سوء توزيع واستخدام الموارد وزيادة حجم ما يتولد من نفايات وتلوث.

على الصعيد العالمي، بلغ الدعم الحكومي لاستهلاك الوقود الأحفوري 493 بليون دولار عام 2014 أي أقل بـ 39 بليون دولار عن العام السابق. وهذا المبلغ هو أكثر بأربعة أضعاف من قيمة الدعم لمشاريع الطاقة المتجددة (International Energy Agency, 2015). لقد بلغ دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) 237 بليون دولار عام 2011 وهو ما يعادل 22 في المئة من الإيرادات الحكومية (IMF, 2014)، وقد بلغ دعم الطاقة في السعودية 43.52 في المئة وفي مصر 20.28 في المئة وفي الإمارات 18.15 في المئة وفي الجزائر 10.59 في المئة (AFED, 2015).

أما بالنسبة لدعم المواد الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يمثل 2.1 في المئة في سورية و1.8 في المئة في الأردن و1.3 في المئة في مصر و0.7 في المئة في المغرب (World Bank, FAO, IFAD, 2009). لقد اتخذت عدة دول عربية خطوات فعلية للتخلص التدريجي من دعم الطاقة، وشمل ذلك البحرين ومصر والأردن والكويت وعُمان والمغرب والإمارات العربية المتحدة، وكان آخرها المملكة العربية السعودية (Ministry of Finance, Budget document, Kingdom of Saudi Arabia, 2016). إن التخلص التدريجي من الدعم الحكومي في المنطقة العربية، وبغض النظر عن مساهمته في تحقيق إنتاج واستهلاك أكثر استدامة وبالتالي استخدام فعال للموارد، يتوقع له أن يوفر بلايين الدولارات سنوياً، يمكن استخدامها في دعم أنشطة التنمية المستدامة.

5. الضرائب

تعتبر الضرائب من بين مصادر الدخل الرئيسية للحكومات. وفقاً لصندوق النقد الدولي، توجد حاجة لتحسين القدرات الوطنية في الدول العربية لتفعيل نظم أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب في المنطقة. تشمل الدول العربية التي تبذل جهداً ضريبياً عالياً نسبياً المغرب وتونس تليهما مصر والأردن ولبنان والجزائر (ESCWA, 2015). ومع ذلك، يجب تصميم النظم الضريبية ليس فقط لمجرد جمع الأموال لخزينة الحكومة ولكن أيضاً للتأثير في التوجهات نحو أنماط أكثر استدامة في الإنتاج والاستهلاك.

إن الأنظمة الضريبية التنازلية تضر الناس، وبشكل خاص الفئات المحدودة الدخل والنساء والأقليات والمجتمعات المهمشة. لذلك، ومن أجل ضمان توزيع عادل للثروة، حيث لا يمثل النظام الضريبي عبئاً على الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل، يجب الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية. تحتاج النظم الضريبية إلى مراجعة لضمان أن تكون بصف الفقراء ولصالح البيئة.

علاوة على ذلك، يشكل القطاع غير الرسمي نسبة عالية من الاقتصاد في معظم الدول العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن القطاع غير الرسمي في مصر يمثل 45 في المئة من الاقتصاد وفي الأردن 20 في المئة (ESCWA, 2015). ولذلك ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج القطاع غير الرسمي من أجل توسيع القاعدة الضريبية، كما يجب تدعيم ذلك بتعزيز كفاءة نظام تحصيل الضرائب. يجب أن تضع الحكومات أهدافاً وطنية لتعزيز الإيرادات المحلية كجزء من استراتيجيات التنمية الوطنية

دمج اعتبارات الاستدامة في النظام المالي

- دمج عوامل مخاطر الاستدامة في تحليل الائتمان
- إدخال متطلبات الإفصاح عن السياسات الخاصة بالاستدامة
- إدخال متطلبات الإبلاغ عن أداء الاستدامة سنوياً
- إنشاء صناديق الاستثمار والبنوك الخضراء
- تعزيز قدرات الاستدامة لدى واضعي السياسات والجهات التنظيمية المالية
- تطوير برامج محو الأمية المالية لجهة إدراج اعتبارات الاستدامة
- دمج اعتبارات الاستدامة في الأسواق المالية وبرامج شراء الأصول
- دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عمليات الإقراض
- تعزيز تنويع المؤسسات المالية من حيث التغطية الجغرافية وحجم ونموذج الأعمال
- تقييد المعاملات المالية التي تؤدي إلى تكاليف اجتماعية وبيئية
- تسهيل الإقراض للقطاعات ذات الأولوية والاستثمار الأخضر
- تسهيل الإقراض للقطاع الخاص بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة
- مواءمة الحوافز الضريبية للادخار والإقراض والاستثمار والتأمين مع الاستدامة
- إدخال المعايير والتشريعات لتسهيل زيادة رأس المال مثل السندات الخضراء
- تعزيز المعرفة والتدريب على الاستدامة للقيام بالمسؤولية الائتمانية

تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015

(AFED, 2015). وعلاوة على ذلك، ينبغي على البلدان العربية أن تنظر بجدية في فرض ضريبة الكربون بسبب تأثيراتها الإيجابية على البيئة وعلى مواجهة الاثار السلبية المحتملة من جراء تغير المناخ.

6. التجارة

تعتبر الإيرادات من الصادرات من أهم مصادر الدخل والتمويل. وإذا صممت السياسات التجارية بشكل صحيح، فيمكن للصادرات أن تكون المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي اللازم لدعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والنمو. علماً أن هناك حاجة أيضاً لتصميم السياسات التجارية من أجل ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

من ناحية أخرى، يمكن للاستثمار في المنتجات الخضراء أن يعزز القدرة التنافسية للمنتجات والمعدات والتقنيات المصنعة محلياً وفرص نفاذها إلى الأسواق. لتحقيق هذه الغاية يجب التفاوض على اتفاقية التجارة العربية التي طال انتظارها، وذلك لدعم الجهود العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية الأخرى.

7. مراجعة النظام المالي الحالي

يتطلب حشد الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة اعتماد تدابير الاستدامة في النظام المالي، وهذا أمر مبرر للأسباب الآتية:

أ. إدارة المخاطر: قد يكون التدخل في النظام المالي مبرراً نتيجة عدم كفاءة إدارة المخاطر إلى الحد الذي يؤدي إلى آثار بيئية واجتماعية سلبية.

ب. تشجيع الابتكار: يمكن القيام بذلك من خلال أسواق إصدار السندات الخضراء وذلك بوضع معايير خضراء لتعزيز ثقة المستثمرين وتحسين أداء السوق.

ج. تحسين فرص التعافي: تشير التقديرات إلى أن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم تبلغ 250 بليون دولار إلى 300 بليون دولار سنوياً، وهي على الأرجح تؤثر سلباً على النظام المالي مما يتطلب تدخلاً.

د. توافق السياسات: من المهم التأكد من أن النظام المالي يتماشى مع السياسات الحكومية الهادفة للانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام (Schmidt-Traub and Sachs, 2015).

8. المؤسسات المالية

ينبغي وضع الأطر التنظيمية وتطبيقها جنباً إلى جنب مع آليات تخفيف المخاطر لتشجيع وتنظيم الإقراض لمشاريع التنمية المستدامة، ويجب دعم هذه الأطر التنظيمية من خلال التدابير التحفيزية لدعم استقرار السوق المالي. ينبغي أن تؤخذ متطلبات العدالة بعين الاعتبار عند القيام بالإصلاحات التنظيمية، بما يجعل

تم اقتراح خمس خطوات لتضمين تمويل التنمية المستدامة في صلب النظام المالي العالمي وتحقيق التحول المطلوب بإلحاح. تبني هذه الخطوات على الخبرة الوطنية في الارتقاء بخطط طموحة تضمن أن يفي النظام المالي بهدفه التاريخي تلبية الاحتياجات على المدى الطويل، وأن يشرك المؤسسات الدولية الرئيسية بفعالية، وأن يطور جيلاً جديداً من الطرق والمعايير لمأسسة التنمية المستدامة في حوكمة وممارسات الأسواق المالية والرأسمالية في أنحاء العالم.

مسرّعات التمويل التحويلي

1. **خطط وطنية لإصلاح وتطوير الأسواق المالية الوطنية لتتبنى أهداف التنمية المستدامة والتزامات باريس المناخية.**
2. **حشد التكنولوجيا المالية لدعم التناسق المتسارع للنظام المالي مع التنمية المستدامة، خصوصاً في البلدان النامية.**
3. **تمويل حكومي لإجراء تحليل متعدد الاختصاصات، والانتقال كما هو مطلوب، من أجل التناسق مع أهداف التنمية المستدامة والتزامات باريس المناخية.**
4. **الاستثمار في رفع الوعي وبناء القدرات الرئيسية، بحيث يتمكن المجتمع المالي من التنفيذ الفعال لمنهجيات وخطط جديدة.**
5. **تطوير طرق وأدوات ومعايير مشتركة تتيح قياس أولويات التنمية المستدامة ودمجها في الممارسات المالية.**

المصدر: UNEP (2016). Financing Sustainable Development

التمويل متاحاً للمرأة وللجماعات المتوسطة والمنخفضة الدخل، ويشمل ذلك دعم تعاونيات التمويل المتناهي الصغر وبنوك التنمية والبنوك الزراعية ومشغلي شبكات الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والبنوك البريدية (UN-DESA, 2015).

9. التمويل العام الدولي

إن التمويل العام الدولي، سواء أكان ميسراً أم غير ميسر، له دور هام في دعم الجهود الوطنية لتمويل أنشطة التنمية المستدامة، وينبغي أن يستخدم أيضاً لتشجيع التمويل الأهلي العام والتمويل الخاص. ومع ذلك، هناك حاجة للتأكد من أن التمويل الذي تم تأمينه يجري توظيفه بشكل صحيح كي يحقق أثره المنشود على التنمية المستدامة. على الرغم من التزام الدول المتقدمة قبل أكثر من أربعين عاماً بتوفير 0.7 في المئة من الدخل القومي كمساعدة إنمائية رسمية (ODA) فإن ما يتم تحقيقه لا يتجاوز معدله 0.3 في المئة (ESCWA, 2015). لقد دعا إعلان أديس أبابا البلدان المتقدمة للإيفاء بهدف 0.7 في المئة مساعدات إنمائية رسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لدعم البلدان النامية و0.15 إلى 0.2 في المئة مساعدات إنمائية رسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لدعم البلدان الأقل نمواً في الإطار الزمني لما بعد أجندة 2015 (UN-DESA, 2015).

من بين أكثر البلدان العربية تلقياً للمساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2014 كانت سورية بمبلغ 4330 مليون دولار ومصر بمبلغ 3532 مليون دولار والأردن بمبلغ 2699 مليون دولار والمغرب بمبلغ 2228 مليون دولار، في حين حصل اليمن على 1150 مليون دولار وتونس على 930 مليون دولار والسودان على 867 مليون دولار في العام نفسه (Development Aid at a Glance (2016), Statistics by Region, 6 edition, OECD).

مع ذلك يجوز التنوية بأن المساعدات العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تمثل نسباً متزايدة من إجمالي المساعدات العالمية. وتشير التقديرات إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية العربية تشكل 13 في المئة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية، وهي تمثل ثلاثة أرباع المساعدات الإنمائية الرسمية من خارج أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية (World Bank, 2015a). ليس هذا فحسب، ولكن المساعدات العربية على شكل مساعدات إنمائية رسمية، وبشكل خاص من السعودية والكويت والإمارات، إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى تشكل في المتوسط 1.5 في المئة من دخلها القومي الإجمالي مجتمعة خلال الفترة 1973-2008 (World Bank, Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation, 2010).

10. الاستثمار الأجنبي المباشر

إن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان العربية هو ذو قيمة سلبية، وهذا عائد أساساً إلى أنظمة الحوكمة الضعيفة (ESCWA, 2015). يقدر الاستثمار

الأجنبي المباشر في موريتانيا بما نسبته 27.73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفي جيبوتي 19.64 في المئة، في حين وصلت النسبة في لبنان وليبيا إلى 6.39 في المئة، وفي مصر 2.04 في المئة (World Development Indicators, Doing Business 2015 - The World Bank Group).

يجب على الدول العربية تصميم سياسات تشجيع للاستثمار الأجنبي المباشر مع التشديد على الاستثمارات في القطاعات والتقنيات المبتكرة الخضراء وإشراك المؤسسات المحلية، وبشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي توجيه الأولوية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص، ووفقاً لأعلى احتمالات خلق فرص عمل جديدة. كما ينبغي إيلاء الأولوية للاستثمار في المجالات التي تساهم في تنويع الاقتصاد في قطاعات الصناعة والزراعة والبنية التحتية. كما يجب على الدول العربية التي تحتاج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر النظر في استخدام التأمين وضمانات الاستثمار، بما في ذلك ما يتم من خلال وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (World Bank, 2015).

11. المؤسسات الإنمائية والمالية العربية الوطنية والإقليمية

للبنوك الوطنية والإقليمية دور هام في تمويل التنمية المستدامة. فبوجود أطر إقراض وامتثال سليمة وضمانات بيئية واجتماعية ملائمة، يمكن للمؤسسات الوطنية والإقليمية المالية الكفوءة أن تلعب دوراً فعالاً في تمويل التنمية المستدامة، لا سيما في أسواق الائتمان التي تعاني من نقص في التمويل (World Bank, 2015a). وهذا يشمل تمويل البنية التحتية المستدامة، مثل نظم الطرق والنقل والمياه والطاقة والصناعة والزراعة والسياحة والإسكان والتنمية الحضرية وتطوير التكنولوجيا.

يجب تشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إدماجها في عملية التنمية في المنطقة العربية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السماح لها باستخدام بدائل الضمانات، وخفض تكاليف الدخول والخروج، وتقديم استثناءات لمتطلبات رأس المال.

تشمل آليات التمويل المبتكرة رأس المال المغامر والموجه لغرض التنمية، والتمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل تمويل الديون المبتكرة، إلى جانب إدارة المخاطر والأطر التنظيمية (World Bank, 2015a). لقد شكلت مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية المسماة مجموعة التنسيق (CG)[5] منذ عام 1975، وهي مؤسسات يمكن لها أن توفر مصدراً مهماً لتمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. لقد لعبت هذه المؤسسات دوراً هاماً في تقديم المساعدات الإنمائية للبلدان العربية وغيرها من البلدان النامية. وقد أفادت عمليات التمويل التي قدمتها مجتمعة أكثر من 140 بلداً في جميع أنحاء العالم بمبلغ إجمالي تراكمي هو نحو 147 بليون دولار مع نهاية عام 2014 وبحصة تزيد عن 55 في المئة لفائدة الدول العربية (Coordination Group Secretariat, Arab Fund for Economic and Social Development, 2015).

لقد تعهّدت مؤسسات مجموعة التنسيق بأن يتوجه دعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويمكن للدول العربية أن تستفيد كثيراً من العمليات التي تقدمها لتغطية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع مراعاة الاعتبارات البيئية. علاوة على ذلك، اكتسبت هذه المؤسسات خبرات واسعة في مجال التعاون الإنمائي، ويمكنها أن تساعد البلدان الشريكة في اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في مجال إعداد وتقييم وتنفيذ عمليات التنمية لضمان استدامتها وفعاليتها.

12. الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وآليات التمويل

إن منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات «بريتون وودز» والاتفاقيات المتعددة الأطراف توفر مصدراً محتملاً آخر لتمويل التنمية المستدامة. إن الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية يوفر فرصاً تمويلية للدول العربية، وهذا يشمل مرفق البيئة العالمي (GEF) والخطة الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 وأهداف «أيشي» للتنوع البيولوجي المرتبطة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، واتفاقية تغير المناخ. في الحالة الأخيرة يتيح صندوق المناخ الأخضر (GCF) تعهداً تمويلياً مقداره 100 بليون دولار سنوياً كفرصة تمويلية يمكن الدول العربية الاستفادة منها. ويتمثل التحدي في تطوير مشاريع مصممة بشكل جيد وموثوق لتستحق الحصول على تمويل هذا الصندوق.

يجب على الدول العربية الانضمام إلى الدعوات التي تطالب بدعم الجهود المبذولة من أجل إصلاح حوكمة كل من

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لمتطلبات الدول العربية.

13. المجتمع المدني والمنظمات الخيرية

للمجتمع المدني دور هام في توفير الدعم الفني والمالي لأنشطة التنمية المستدامة. ويمكن للمساهمات المالية وغير المالية من قبل المؤسسات الخيرية أن تلعب أيضاً دوراً هاماً في دعم التنمية المستدامة. يجب على الحكومات تشجيع المجتمع المدني والمنظمات الخيرية على توفير مساهمات مالية وتقنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواءمة أنشطتها مع السياسات والخطط والبرامج الحكومية. يوفر التمويل الإنمائي والإنساني الفرصة لتوجيه تلك الأموال لدعم أنشطة التنمية المستدامة. يجب على الدول العربية، لا سيما في حالات ما بعد النزاعات، خلق آليات لإدارة التمويل الإنمائي والإنساني بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وينبغي دعم ذلك من خلال جهود بناء القدرات لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية للتعامل مع المناطق المنكوبة بسبب الصراع في البلدان المتضررة (World Bank, 2015a).

14. تحويلات العمال المهاجرين

تمثّل تحويلات المواطنين العاملين في الخارج نسبة كبيرة من عائدات النقد الأجنبي في عدد من الدول العربية، كما هي الحال في مصر. وبالتالي يجب أن تسعى الحكومات لتقديم الخدمات المالية الكافية للمواطنين العاملين في الخارج وللمهاجرين ولأسرهم في كل من البلد الأم والبلد المضيف لتسهيل تحويل الأموال إلى بلدانهم، ويشمل ذلك خفض متوسط تكاليف التحويلات. وفقاً للفقرة 40 من إعلان أديس أبابا، يجب أن تعمل البلدان على خفض تكاليف التحويلات إلى أقل من 3 في المئة من المبلغ الذي يتم تحويله.

15. القطاع الخاص

على النحو المشار إليه في الفصل الثالث حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً جداً في الاستثمار في التنمية المستدامة. ويكون ذلك بشكل خاص في عدد من الدول العربية حيث المؤسسات العامة القائمة لا تملك القدرة التقنية ولا القدرة المالية لدعم أنشطة التنمية المستدامة. يملك القطاع الخاص الموارد المالية والبشرية والمهارات الإدارية لدعم أنشطة التنمية المستدامة، كما يملك الخبرة العملية والمعرفة حول الأوضاع والفرص والقيود الموجودة على الأرض والطريقة المثلى للتعامل معها. إن الحضور المادي للقطاع الخاص واتصاله المباشر مع المجتمعات المحلية والحقائق على أرض الواقع توفر له المعلومات والمعرفة المباشرة حول الظروف المحلية وأفضل الطرق لإشراك المجتمعات المحلية والاستجابة لاحتياجاتها وأولوياتها. ينبغي تشجيع القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، لدعم جهود الحكومة في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يمكن إنجازه من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إن توفير حزمة من الحوافز الصحيحة للقطاع الخاص يمكن أن تثمر موارد مالية ضخمة بالإمكان توجيهها لدعم أنشطة التنمية المستدامة. وهذا مهم بشكل خاص في البلدان العربية حيث تعاني الميزانيات الحكومية من ضغط متزايد.

إن توفر القدرات والمهارات البشرية والابتكار هو أحد المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وللقطاع الخاص دور في هذا الصدد لا يمكن إلا التأكيد على أهميته. وبالتالي ينبغي على البلدان العربية تشجيع القطاع الخاص من خلال حزمة من الحوافز للاستثمار في تنمية القدرات والبحث والتطوير.

علاوة على ذلك، يجب تنشيط المدخرات المحلية الموجهة عبر القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في معظم البلدان العربية (ESCWA, 2015). ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان أنظمة مصرفية وأسعار صرف مستقرة وأكثر قابلية للتنبؤ، بحيث تشجع على الادخار من قبل الأفراد والمؤسسات، ويمكن توجيه هذه المدخرات بدورها لدعم أنشطة التنمية المستدامة.

لذلك يجب التأكيد على ضرورة تقديم الأطر التنظيمية المدعومة بتدابير تحفيزية لتوجيه استثمارات القطاع الخاص نحو مشاريع التنمية المستدامة. وهذا أيضاً يتفق مع مؤتمر مونتيري الذي أوصى ببناء بيئة استثمارية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، وذلك مع عقود نافذة بشكل موائم، واحترام لحقوق الملكية، وسياسات ومؤسسات اقتصادية سليمة (UN-DESA, 2015).

16. القدرة على تحمل الديون

تعتمد العديد من البلدان في المنطقة العربية على الاقتراض كمصدر آخر لتمويل دعم خطط التنمية الوطنية. وقد

وصلت العديد من الدول العربية إلى مستوى عال من الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. في لبنان بلغ الدين العام 145 في المئة بينما هو في مصر 95 في المئة وفي الأردن 86 في المئة وفي المغرب 77 في المئة (ESCWA,2015). إن خدمة الديون وسدادها تمثل عبئاً على العديد من الدول العربية، مما أدى إلى ما يمكن الإشارة إليه على أنه حالة أزمة ديون، ولذا من الضروري ضمان القدرة على تحمل الديون عبر سياسات منسقة تهدف إلى تقوية إدارتها من خلال تخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلتها، وربطها بالتمويل. يجب النظر في التحاليل والأسس لضمان استمرار تبعة الدين، ويشمل ذلك مثلاً تحاليل القدرة على تحمل الديون بموجب الأسس التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأسس أونكتاد الخاصة بالقروض السيادية والاقتراض الموثوق (ESCWA, 2015). وقد تأخذ الدول العربية بعين الاعتبار وضع مبادئ توجيهية لمسؤوليات المدين والدائن من قبل المقترضين والمقرضين من أجل إدارة الاقتراض بطريقة أكثر احتمالاً.

د. آليات التمويل المبتكرة

1. التمويل المستند إلى النتائج: يقدم التمويل المستند إلى النتائج مصدراً مبتكراً للتمويل الذي يوفر الأموال على أساس النتائج المتولدة عن مشروع أو نشاط ما. هذا النهج يعزز الشفافية والمساءلة والإدارة والكفاءة المحسنة والتملك (World Bank, 2015b).
2. آليات إدارة المخاطر المالية: تسعى هذه الآليات لتقوية التمويل العام، وخلق الحوافز لإشراك القطاع الخاص عن طريق تصحيح إخفاقات السوق والحد من نقاط ضعف الاقتصاد الكلي التي يحركها المناخ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الضمانات الحكومية، والتمويل المختلط، ومشتقاتها. توفر هذه الآليات التأمين ضد المخاطر من خلال تقاسم المخاطر أو نقل المخاطر بالكامل (World Bank, 2015b).
3. التمويل الأخضر: يمكن توليد تمويل مبتكر جديد من خلال الضرائب والبدلات والرسوم التي تفرضها الحكومات لتمويل الاستثمارات الخضراء والتنمية المستدامة. إن اعتماد السندات الخضراء لتمويل الاستثمارات الخضراء يتوسع في أسواق رأس المال حول العالم، حيث بلغت قيمتها 40 بليون دولار عام 2014 (ESCWA, 2015). يوفر التمويل الأخلاقي على أساس المعتقدات الدينية، والتي تتوافق إلى حد كبير مع التنمية المستدامة، مصدراً آخراً غير مستغل للتمويل في المنطقة العربية. لذلك فإن ترويج السندات الخضراء والتمويل الأخلاقي في الدول العربية يجب أن يوفر مصدراً موثوقاً لتمويل أنشطة التنمية الخضراء والمستدامة، وينبغي دعم ذلك من خلال الجهود التي تبذلها الدول العربية لتخضير أنظمتها المالية، وبالتالي توجيه المزيد من الأموال نحو أنشطة التنمية المستدامة.

خاتمة

منذ مطلع العام 2011، تعاني المنطقة العربية من اضطرابات سياسية يتوقع أن تكون لها تداعيات بعيدة المدى على التنمية المستدامة وعلى التحول إلى اقتصاد أخضر. وقد استنتج تقرير «أفد» السنوي التاسع أنه لا يمكن القيام بتنفيذ الأجندة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في البلدان العربية بمعزل عن حالة الحروب والنزاعات التي تضرب المنطقة.

هناك أكثر من 10 بلدان عربية من أصل 22 هي إما تحت الاحتلال وإما تعاني من حروب أو نزاعات، فيما عشرات ملايين الأشخاص هم لاجئون أو نازحون داخلياً، ويفتقر كثير من الناس للحاجات والحقوق الأساسية على مستويات مختلفة. والبلدان العربية التي لا تعاني نزاعات داخلية تجاور بلداناً تعاني من عدم استقرار كبير، مما يقوض المزايا المرتقبة للتعاون الإقليمي والدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية الوطنية.

حتى لو أمكن وقف جميع النزاعات والحروب فوراً، فمن غير المتوقع أن تتمكن المنطقة العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030 باستخدام الطرق التقليدية. فالبلدان التي عانت من أضرار فادحة في البنية التحتية المادية والاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الماضية، تقلّص طموحها إلى مجرد العودة إلى الوضع الذي كان سائداً في 2010، وليس تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

يوصي تقرير «أفد» السنوي التاسع بمقاربة بديلة، قائمة على دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن جهود إعادة الإعمار المرتقبة. ويدعو التقرير منظمات الإغاثة المحلية والإقليمية والدولية إلى عدم حصر جهودها في توفير ضروريات السلامة والحاجات الأساسية للمتضررين، بل الاهتمام أيضاً بتطعيم خطط الإغاثة بمبادئ التنمية المستدامة، واستخدامها كمدخل لترويج مقاربات جديدة للتنمية، تساعد في التحول إلى اقتصاد أخضر.

كما يدعو التقرير صناديق التنمية الوطنية والإقليمية ومؤسسات التمويل إلى توجيه دعمها إلى المشاريع التي تساعد في تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة، على مستويات القطاعين العام والخاص.

إن تعزيز احتمالات تحقيق تقدم جدي وسريع باتجاه أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية سوف يعتمد إلى حد كبير على تبني استراتيجيات تنموية وطنية، مع الإعتراف الكامل بالروابط الوثيقة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك إيلاء الاعتبار المناسب للفوائد التنموية من التعاون والتكامل الإقليميين. لكن يقتضي الأمر أن تبذل البلدان العربية التي تعاني من نزاعات جهوداً مكثفة استثنائية لبناء السلام واستعادة الاستقرار السياسي، من أجل ترسيخ بيئة ما بعد النزاع المفضية إلى تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا شك أن اعتماد نهج جديد في تصميم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج، ورصدها وتقييمها، هو عنصر أساسي إذا أرادت البلدان العربية تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحدي الرئيسي لندرة المياه والجفاف، اللذين يفاقمهما تغير المناخ. وهذا يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال تبني مقاربة العلاقة التلازمية بين المياه والغذاء والطاقة. إن تبني منهجية متكاملة لصنع السياسة هو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. هذا يجب أن تدعمه حزمة من التدابير التنظيمية القائمة على السوق، بما في ذلك نظم مالية وضرائبية تعزز حشد الموارد المحلية وممارسات أفضل في أنماط الإنتاج والإستهلاك، بالإضافة إلى إعادة تنظيم سياسات الدعم لفرض سعر ملائم على رأس المال الطبيعي وتعزيز الكفاءة.

يوصي تقرير «أفد» بتخضير النظام المالي لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي وفي بنية تحتية ملائمة. وهذا يشمل خلق الظروف المناسبة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص في اتجاه يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبإمكان البلدان العربية اجتذاب المزيد من التمويل من مؤسسات تمويل التنمية من خلال توجيه استراتيجياتها نحو أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أولوياتها وفقاً لذلك بطريقة متسلسلة، قائمة على عمليات ومشاريع تنموية حسنة الإعداد ومجدية. يبقى أن تبني مقاربة شفافة ومفتوحة للمساءلة وتشاركية هو شرط ضروري لتحقيق هذه الغاية.

المراجع

AFED (2010). Arab Environment: Water - Sustainable Management of a Scarce Resource. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED), El-Ashry, M., Saab, N. and Zeitoon, B. (Eds.).Beirut, Lebanon. Technical Publications.

AFED (2011). Arab Environment: Green Economy. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2011; Abaza, H., Zeitoon, B. and Saab, N., (Eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications

AFED (2012). Arab Environment: Survival Options. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED), Abdel Gelil, I., El-Ashry, M., Saab, N. and Zeitoon, B. (Eds.).Beirut, Lebanon. Technical Publications.

AFED (2013). Arab Environment: Sustainable Energy. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED), Abdel Gelil, I., El-Ashry, M. and Saab, N. (Eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications.

AFED (2014). Arab Environment: Food Security. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2014; Sadik, A., El-Solh, M. and Saab, N. (Eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications.

AFED (2015). Arab Environment: Sustainable Consumption. Annual Report of Arab Forum for Environment and Development, 2015; Abdel Gelil, I. and Saab, N. (Eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications.

AOAD (2007), Arab strategy for sustainable agriculture development

ASDSD (2015), Arab strategic framework for sustainable development

Citigroup (2015). ENERGY 2020: Independence Day, Global Ripple Effects of the North American Energy Revolution - Citi GPS: Global Perspectives & Solutions.

Drexhage, J. and Murphy D. (2010). Sustainable Development: From Brundtland to Rio 2012. Background paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability at its first meeting, 19 September 2010, United Nations Headquarters, New York. http://www/un.org/wcm/webdav/site/climatechange/shared/gsp/doscs/GSP1-6_Background %20on@20Sustainable%20 Devt.pdf (Accessed 10/2/2016).

Dyer, Paul. 2008. 'Demography in the Middle East: Implications and Risks.' In Transnational Trends: Middle Eastern and Asian Views, edited by Amit Pandya and Ellen Laipson, 62–90. Washington, D.C.: Stimson.

Egypt (2016). Available from https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/egypt. Accessed 21 June 2016

ESCWA (2013), Mapping Green Economy in the ESCWA Region. Version 1.

ESCWA (2014), An Arab Perspective on the Post 2015 Agenda: National targets, regional priorities and global goals

ESCWA (2015), Analysis of energy policy trends in the Arab region.

ESCWA (2015). Arab Sustainable Development Report, Financing Sustainable Development in the Arab Region.

ESCWA (2015b), Economic growth, Employment and Poverty in Developing Economies: A focus on Arab region

ESCWA (2015c), Arab Development Outlook.

ESCWA, LAS and UNEP (2011). Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Options. Reference Paper.

FAO (2015), Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region, http://www.irena.org/DocumentDownloads/Publications/IRENA_Pan-Arab_Strategy_June%202014.pdf

Guido Schmidt-Traub and Jeffry D. Sachs (2015). Financing Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships, Sustainable Development Solutions Network (SDSN).

IEA (2015): World Energy Outlook: Energy access database. Available from: www.worldenergyoutlook.org/resources/energydevelopment/energyaccessdatabase/

IISD (1997). International Institute for Sustainable Development. Summary of the Nineteenth United Nations General Assembly Special Session to Review Implementation of Agenda 21: 23-27 June 1997, Negotiations Bulletin, Volume 5, Number 88, 30 June 1997. http://www.iisd.ca/csd/enb0588e.html (Accessed 13/2/2016)

ILO (2013a). 'What is a Green Job?' www.ilo.org/global/topics/green-jobs/

ILO and UNDP (2012). ILO and the United Nations Development Programme. Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies. Beirut.

ILO (2014b). The ILO at Work: Development Results 2012–2013. Geneva

IMF (2014). Energy Subsidies in the Middle East and North Africa (2014), Lessons from Reform, International Monetary Fund.

International Energy Agency (2015), World Energy Outlook.

IRENA and League of Arab States (2014). Pan-Arab Renewable Energy Strategy 2030: Roadmap of Actions for Implementation. Available from:

LAS, AFESD, Arab Monterey Fund (2014), The Joint Arab Economic report.

OECD (2016), Development Aid at a Glance: Statistics by Region.

Rio Declaration (1992). The United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janciro 3-14 June 1992. http://www.unesco.org/education/ nfsunesco/pdf/RIO_E.PDF. (Accessed 6/2/2016).

Sohn, L. (1973). The Stockholm Declaration on the Human Environment. Reprinted from the Harvard International Law Journal, Volume 14, Number 3, summer 1973. http://resources.spaces3.com/631e9a3e-f2f1-

ملاحظات

1. المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل. البنك الدولي 2015 مؤشرات التنمية في العالم، http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS (الوصول حزيران/يونيو 2016).

2. تم إعداد التقرير بالتعاون بين جامعة الدول العربية وأعضاء منظمات الأمم المتحدة لآلية التنسيق الإقليمية (RCM) ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية للدول العربية، نسقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

3. تنقسم المنطقة العربية إلى أربع مناطق فرعية وفق أوجه الشبه في خصائصها وبموجب التقارير العربية السابقة حول أهداف الإنمائية للألفية. المشرق: مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سورية. المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات. أقل البلدان نمواً: جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن.

4. قام البنك الدولي بتحديث خط الفقر الدولي ليصبح 1.90 دولار اعتباراً من تشرين الأول (أكتوبر) 2015 (انظر www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq) لكن لا تتوافر بيانات للمنطقة العربية استناداً إلى الخط الجديد.

5. تشمل مؤسسات مجموعة التنسيق: صندوق أبو ظبي للتنمية، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات التنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق قطر للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد).

Conference, Finance for Development, Addis Ababa Action Agenda, Addis Ababa, Ethiopia, United Nations Department of Economic and Social Affairs.

UNEP (2011). Towards a Green Economy, Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.

UNEP (2015).The Financial System We Need; Aligning the Financial system with Sustainable Development, The UNEP Inquiry Report.

UNEP (2016). Financing Sustainable Development: Moving From Momentum to Transformation in a Time of Turmoil. UNEP Inquiry into the Design of a Sustainable Financial System and UNEP Finance Initiative. October 2016.

UNEP. United Nations Environment Programme Mission Statement. http://www.unep. org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=43 (Accessed 6/2/2016).

Vision 2030, (2016) Kingdom of Saudi Arabia, http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/417 (Accessed 21/7/2016)

WCED (1987). World Commission on Environment and Development. Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. http://www.un-documents.net/ocf-01.htm (Accessed on 6/2/2016).

World Bank (2014), Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal

World Bank (2015a). Middle East and North Africa, Forty Years of Development Assistance from Arab Countries.

World Bank (2015b). Post-2015 Development Agenda.

4fd8-ba02-2d8e46e215cc.pdf (Accessed 12/2/2016).

Sustainable and Green Growth for Egypt (2011), Egyptian National Competitiveness Council.

Third International Conference (2015), Financing for Development, Addis Ababa Action Agenda

UN (1972). United Nations, Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972. http://www.un-documents.net/aconf48-14r1.pdf (Accessed on 3/2/2016).

UN (1987). United nations, Report of the World Commission on Environment and Development. http://www.un.org/documents/ga/res/42/ares42-187.htm (Accessed on 6/2/2016).

UN (2003). United Nations. Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development, Monterrey, Mexico, 18-22 March 2002. http://www.un.org/esa/ffd/monterrey/monterreyConsensus.pdf (Accessed on 14/2/2016).

UN (2012). United Nations, Conference on Sustainable Development Rio+20, Rio de Janeiro, Brazil 20-22 June 2012. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/476/10/PDF/N1147610.pdf?OpenElement (Accessed on 8/2/2016).

UN (2015). United Nations, the Millennium Development Goals Report, United Nations, New York, 2015. http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG% 202015%20rev%20(July%201).pdf (Accessed 12/2/2016).

UN and LAS (2013). United Nations and League of Arab States. The Arab Millennium Development Goals Report, Facing Challenges and Looking Beyond 2015. http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/MDGS%20publications/Arab_MDGR_2013_English.pdf (Accessed 20/1/2016).

UN-DESA (2015). Third International

ملحق:
مقاصد أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1 ـ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

مقاصد الهدف

1.1
القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول سنة 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم

2.1
تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول سنة 2030

3.1
استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول سنة 2030

4.1
ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول سنة 2030

5.1
بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المناخية المتطرفة وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول سنة 2030

1.أ
كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

1.ب
وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

الهدف 2 ـ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

مقاصد الهدف

1.2
القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام، بحلول سنة 2030

2.2
وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول سنة 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن، بحلول سنة 2025

3.2
مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول سنة 2030

4.2
ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول سنة 2030

5.2
الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إلى المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية وتقاسمها بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول سنة 2020

أ.2
زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

ب.2
منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

ج.2
اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الغذائية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

الهدف 3 ـ ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

مقاصد الهدف

1.3
خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي، بحلول سنة 2030

2.3
وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول سنة 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي

3.3
وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى، بحلول سنة 2030

4.3
تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين، بحلول سنة 2030

5.3
تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

6.3
خفض عدد الوفيات والإصابات العالمية الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف، بحلول سنة 2020

7.3
ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والمعلومات والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، بحلول سنة 2030

8.3
تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وحصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الجيّدة والفعالة والمأمونة والميسورة الكلفة

9.3
الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول سنة 2030

أ.3
تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

ب.3
دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام

الأول، وتوفير الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

3.ج
زيادة التمويل إلى حد كبير في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

3.د
تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

مقاصد الهدف

1.4
ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف ونوعي، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة، بحلول سنة 2030

2.4
ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول سنة 2030

3.4
ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي النوعي والميسور الكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول سنة 2030

4.4
الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وممارسة الأعمال الحرة، بحلول سنة 2030

5.4
القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، بحلول سنة 2030

6.4
ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول سنة 2030

7.4
ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة

السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول سنة 2030

4.أ
بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وشاملة وخالية من العنف للجميع

4.ب
الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك توفير التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول سنة 2020

4.ج
الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول سنة 2030

الهدف 5 ـ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

مقاصد الهدف

1.5
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

2.5
القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العامة والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

3.5
القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

4.5
الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

5.5
ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

6.5
ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجينغ والوثائق الختامية مراجعتهما

5.أ
القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية

5.ب
تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

5.ج
اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الهدف 6 ـ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة للجميع

مقاصد الهدف

1.6
تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة الكلفة، بحلول سنة 2030

2.6
تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل مناسب ومنصف ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة، بحلول سنة 2030

3.6
تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول سنة 2030

4.6
زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول سنة 2030

5.6
تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول سنة 2030

6.6
حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار وطبقات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول سنة 2020

6.أ
توسيع نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف

الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول سنة 2030

6.ب
دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

الهدف 7 ـ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

مقاصد الهدف

1.7
ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، بحلول سنة 2030

2.7
تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، بحلول سنة 2030

3.7
مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة، بحلول سنة 2030

7.أ
تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول سنة 2030

7.ب
توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول سنة 2030

الهدف 8 ـ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتأمين العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

مقاصد الهدف

1.8
الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

2.8
تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة

3.8
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

4.8
تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى سنة **2030**، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

5.8
تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول سنة **2030**

6.8
الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول سنة **2020**

7.8
اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على أعمال السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر ولضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول سنة **2025**

8.8
حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

9.8
وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول سنة **2030**

10.8
تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والمالية وخدمات التأمين للجميع، وتوسيع نطاقها

8.أ
زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

8.ب
وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول سنة **2020**

الهدف 9 ـ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

مقاصد الهدف

1.9
إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

2.9
ترويج التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول سنة **2030** في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في البلدان الأقل نمواً

3.9
زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

3.9
تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول سنة **2030** من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادةٍ اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها

5.9
تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول سنة **2030**، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العامة والخاص على البحث والتطوير

أ.9
تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

ب.9
دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة إلى السلع الأساسية بين أمور أخرى

ج.9
تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً، بحلول سنة **2020**

الهدف 10 ـ الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

مقاصد الهدف

1.10
التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المئة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، بحلول سنة 2030

2.10
تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول سنة 2030

3.10
ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

4.10
اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً

5.10
تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

6.10
ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

7.10
تيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

10.أ
تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

10.ب
تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي هي بأمس الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

10.ج
خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المئة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المئة، بحلول سنة 2030

الهدف 11 ـ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

مقاصد الهدف

1.11
ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة ومأمونة وميسورة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول سنة 2030

2.11
توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة الكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول سنة 2030

3.11
تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول سنة 2030

4.11
تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

5.11
التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بحلول سنة 2030

6.11
الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول سنة 2030

7.11
توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، مأمونة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول سنة 2030

11.أ
دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11.ب
العمل بحلول سنة 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الشمولية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030

11.ج
دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

الهدف 12 ـ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

مقاصد الهدف

1.12
تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

2.12
تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول سنة 2030

3.12
تخفيض النصيب الفردي من النفايات الغذائية العالمية إلى النصف على مستوى البيع بالتجزئة والمستهلك، وتقليص خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول سنة 2030

4.12
تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول سنة 2020

5.12
الحد بشكل كبير من إنتاج النفايات، من خلال التجنب والتقليل وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول سنة 2030

6.12
تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

7.12
تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية

8.12
ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، بحلول سنة 2030

12.أ
دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة

12.ب
وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية

12.ج
ترشيد إعاناتٍ الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق إزالة التشوهات السوقية وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لعكس آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الهدف 13 ـ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره*

مقاصد الهدف

1.13
تعزيز المرونة والقدرة على الصمود والتكيف في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان

2.13
إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

3.13
تحسين التعليم ورفع الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

13.أ
تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول سنة 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

13.ب
تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

الهدف 14 ـ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

مقاصد الهدف

1.14
منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات، بحلول سنة 2025

2.14
إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إحيائها من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول سنة 2020

3.14
تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

4.14
تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة المخزونات السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول سنة 2020

5.14
حفظ 10 في المئة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول سنة 2020

6.14
حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي الصيد المفرط، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول سنة 2020

7.14
زيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، ومزارع تربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول سنة 2030

أ.14
زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً

ب.14
توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

14.ج
تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها بشكل مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

الهدف 15 ـ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

مقاصد الهدف

1.15
ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولاسيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول سنة 2020

2.15
تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول سنة 2020

3.15
مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول سنة 2030

4.15
ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول سنة 2030

5.15
اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول سنة 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

6.15
تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً

7.15
اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

8.15
اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية البرية والمائية وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول سنة 2020

9.15
إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول سنة 2020

15.أ
حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداما مستداما

15.ب
حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة تحريجها

15.ج
تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص كسب الرزق المستدامة

الهدف 16- تعزيز المجتمعات المُسالمة التي تشمل الجميع بهدف التنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وتشمل الجميع على المستويات كافة

مقاصد الهدف

1.16
الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

2.16
إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وجميع أشكال العنف والتعذيب ضدهم

3.16
تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

4.16
الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول سنة 2030

5.16
الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

6.16
إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

7.16
ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

8.16
توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

9.16
توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول سنة 2030

10.16
ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

16.أ
تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

16.ب
تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 17 ـ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

مقاصد الهدف

الشؤون المالية

1.17
تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

2.17
قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0,7 في المئة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و0,20 في المئة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية وضع هدف يتمثل في تخصيص 0,20 في المئة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً

3.17
حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

4.17
مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال السياسات المنسقة الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

5.17
اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

التكنولوجيا

6.17

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

7.17

تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

8.17

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول سنة 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

9.17

تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

10.17

تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

11.17

زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول سنة 2020

12.17

تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

13.17

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

14.17

تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

15.17
احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

16.17
شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

17.17
تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

18.17
تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

19.17
تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول سنة **2020**

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول سنة **2030**

* الاعتراف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض حول الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

المصدر: UN Sustainable Development Knowledge Platform (https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300)

آراء ودراسات حالة

88 **دور البنك الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للدول العربية**
محمود محيي الدين

92 **دور مؤسسات التنمية العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية**
عبدالوهاب البدر

96 **كيف يساهم صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية؟ الهدف السابع: حصول الجميع على طاقة عصرية معقولة الأسعار**
سليمان الحربش

99 **الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس حول المناخ**
رزان خليفة المبارك

102 **تحديات التعليم المستدام في العالم العربي: الدور الحالي والمستقبلي للجامعة الأميركية في بيروت**
صوما بو جودة، ريما كرامي عكاري، فضلو خوري

105 **الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 في المنطقة العربية**
ريم نجداوي، منية براهم، فيدال بيرينجيرو

108 **الوقاية من المرض من خلال البيئات الصحية: تقييم العبء المرضي الناجم عن المخاطر البيئية في البلدان العربية**
مازن ملكاوي وباسل اليوسفي

دور البنك الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للدول العربية

محمود محيي الدين

تحدد أهداف التنمية المستدامة رؤية شاملة للتنمية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية وأهمية إيجاد حلول للتحديات التي تواجه القطاعات المختلفة. وتعد أهداف التنمية المستدامة أهدافاً عالمية قابلة للتطبيق في الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء، وتتضمن التزاماً بالعمل الجماعي إزاء التحديات العالمية. وينطوي السلام والاستقرار والتقدم الاقتصادي والتنمية البشرية في العالم العربي على مضامين إقليمية وعالمية، وبهذا فإن قدرة هذه البلدان على تحقيق التقدّم باتجاه أهداف التنمية المستدامة يتوقف على المشاركة والدعم الدوليين، ويختلف حجم التحديات وفرص تحقيق هذه الأهداف من بلد إلى آخر.

دعم مجموعة البنك الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد البرامج القطرية لمجموعة البنك الدولي حجر الاساس لنموذج التشغيل الخاص بالمجموعة، كما تمثل الأدوات الرئيسية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم تيسير ذلك بشكل كبير من خلال التواجد الميداني للمجموعة في بلدان العالم العربي كافة.

وتقدم مجموعة البنك الدولي حلولاً متكاملةً للتحديات المعقدة التي تواجه البلدان الاعضاء. ويعتبر هذا النهج امراً هاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعتها المتداخلة. ويقوم دعم المجموعة لأهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور رئيسية، هي: البيانات والقرائن، التمويل، تنفيذ الإجراءات، الرصد والتقييم، وإعداد التقارير.

في ما يخص البيانات والقرائن، هناك حاجة ملحة لتوفير بيانات اكثر دقة من أجل رصد التطور وتشخيص المشاكل والمساعدة في تصميم السياسات والبرامج المطلوبة لإيجاد الحلول وإحراز التقدم باتجاه أهداف التنمية المستدامة. ومع التأكيد على أهمية المصادر التقليدية، إلا أنه يجب البحث في إمكانية جمع المزيد من البيانات باستخدام التقنيات الجديدة. وتولي مجموعة البنك الدولي اهتماما كبيراً في هذا الشأن يتلخص في ثلاثة مجالات أساسية:

- ضمان توفر المسوحات الخاصة بالميزانية المنزلية: فلقد تعهدت المجموعة بأنها ستجري مسوحات حول الميزانية المنزلية كل ثلاث سنوات في أفقر 78 بلداً.
- تطويع ثورة البيانات من أجل الحلول التنموية: تدعم المجموعة، بالتعاون مع «الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة»، دعم الأساليب المبتكرة لإحداث تغييرات في إنتاج البيانات وسهولة الحصول عليها واستخدامها في إجراء دراسات تحليلية عالية النوعية.
- بناء القدرة الإحصائية من أجل مراقبة التقدم: إذ توفر المجموعة دعماً فنياً ومالياً لتحسين كفاءة البيانات والإحصائيات الأساسية لرصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

أما في ما يخص التمويل، فقد حددت مجموعة البنك الدولي المجالات والأولويات الآتية للتركيز عليها:

- المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات المتعلقة بحشد الموارد المحلية بشكل أفضل.
- الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل التنمية.
- تحديد الاحتياجات من المصادر التمويلية العالمية والإقليمية.

في ما يخص تنفيذ السياسات، يهدف منهج عمل مجموعة البنك الدولي إلى تحقيق ما يأتي:

- تفعيل مشاركة البلدان المعنية من خلال تسهيل تدفق المعارف وتبادل الخبرات، من أجل دعم حلول التنمية في البلدان الاعضاء.
- تنويع الأدوات التمويلية.
- تحقيق التكامل بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك «مؤسسة التمويل الدولي» (IFC) «وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف» (MIGA).

وفي ما يخص الرصد والتقييم وإعداد التقارير، تعرف مجموعة البنك الدولي بجودة تقاريرها التي تعتمد على مناهج وأدوات تحليل متعمقة، منها تقرير التنمية العالمية وتقرير الرصد العالمي وتقارير مؤشرات ممارسة الأعمال. وهي مجموعة من التقارير الدورية التي ترصد وتقيم مدى التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتركز على متابعة تنفيذ السياسات والتطورات المؤسسية التي ساعدت البلدان في جهودها لتحقيق هذه الأهداف. وستشمل هذه التقارير متابعة تحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك الدولي برصد وتقييم تفصيلي للمشاريع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

د. محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات.

التحديات العالمية الحالية والعالم العربي

ينعكس التباطؤ المستمر في الأسواق الناشئة الرئيسية على أوضاع النمو الاقتصادي العالمي. ولا تزال العديد من الدول المصدّره للنفط واقعة تحت تأثير أسعار النفط المنخفضة والاحتياطات المتناقصة والهوامش المالية المحدودة. وفي الوقت نفسه، يتجه العديد من مستوردي النفط إلى تخفيف ضغوط اختلال موازين المدفوعات والتضخم وارتفاع الاسعار وتشوه الموازنات الحكومية.

وتواجه العديد من الدول العربية تحديات ناجمة عن العنف المتزايد والهشاشة الاقتصادية وغياب الاستقرار الاجتماعي، وذلك بخلاف تحديات الوضع الاقتصادي العالمي. وفي خضم الصراعات في المنطقة، شهد العالم العربي معاناة إنسانية غير مسبوقة نتيجة خسارة الأرواح والإصابات والتهجير القسري. في ظل هذه التطورات، وتنوعها، هناك حاجة عاجلة إلى تطبيق استراتيجيات جديدة لتحسين فرصة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتصف كل بلد بوضع خاص ومجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها من خلال توصيات محددة ومناسبة في ما يتعلق بالسياسات والحلول الاقتصادية التي توافق أوضاع وظروف كل بلد.

على سبيل المثال، قد تطلب دول مجلس التعاون الخليجي دعماً من مجموعة البنك الدولي في شكل مشورة فنية، وتطوير معارف، تتعلق بالسياسات التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشكيل رؤية حول البرامج المستقبلية. ويمكن في هذا الصدد تبني برامج تستهدف تنويع النشاط الاقتصادي وتوظيف الشباب، وذلك قياساً على واستفادة من تجارب بلدان أخرى.

من ناحية أخرى، تواجه الدول التي تعاني من تحديات عدم الاستقرار وتأجج الصراعات الداخلية تراجعاً في معدلات التنمية وضغطاً كبيراً على الموارد الاقتصادية، ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر. وتتجه هذه الدول إلى الاعتماد على مساندة مجموعة البنك الدولي لبرامج محددة لمواجهة تحديات التنمية. وتختلف البرامج والآليات التي تستطيع تلك الدول تبنيها في اطار سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز مجموعة البنك الدولي على تقديم برامج متكاملة لمساندة الدول التي تواجه تحديات عدم الاستقرار وتفشي الصراعات الأهلية. وتولي أجندة 2030 اهتماماً كبيراً بتحقيق السلام والتنمية لازدهار ونمو المجتمعات، وهو ما يؤكده الهدف 16 للتنمية المستدامة.

ويمتد نطاق جهود مجموعة البنك الدولي من المساندة القطرية إلى مواجهة التحديات الجوهرية التي تتصل بمجالات المنافع العامة على المستوى الدولي، وبالأخص في ما يرتبط بتغير المناخ، بالإضافة إلى تدارك الأزمات والاستعداد لها والتجاوب معها. وتبرز هذه التحديات المتعددة الابعاد بشكل خاص في العالم العربي، ومواجهتها شرط هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب النجاح في مواجهة هذه التحديات العمل مع مستويات اتخاذ القرار في مختلف الدول، وتضافر وتنسيق الجهود والمبادرات العالمية ذات الصلة، والتطبيق المتزامن لبرامج الاصلاح.

وتتعاون مجموعة البنك الدولي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لتكثيف الجهود لمواجهة التحديات المشار اليها على المستويين القطري والدولي، في إطار دور المجموعة كمؤسسة عالمية قادرة على تنسيق جهود المؤسسات الدولية المعنية لبناء شراكات استراتيجية تمكن من المواجهة الحاسمة لتلك التحديات.

لقد أصبح من الواضح أن «المساعدات الإنمائية الرسمية» وحدها غير كافية لتمويل احتياجات الدول وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذه المساعدات تمثل لبنة أساسية لمواجهة مخاطر الصراعات وانعدام الاستقرار في الدول الصغيرة والمتوسطة الدخل التي تتعاظم فيها تلك المخاطر.

زاد حجم إقراض البنك الدولي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2.8 بليون دولار في السنة المالية 2014 إلى 3.5 بليون دولار في السنة المالية 2015، وسوف يبلغ 5.2 بليون دولار في السنة المالية 2016. وتعكس الزيادة في الإقراض خلال السنة المالية 2016 مستوى أعلى من التمويل لسياسة التنمية في العراق ومصر، ولعمليات الطوارئ في العراق للمساعدة في إعادة إعمار البنية التحتية المتأثرة بالصراع ولاستعادة الخدمات العامة في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة.

وفي هذا السياق أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة تمويلية جديدة، بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة، لحشد المجتمع الدولي من أجل مساندة لبنان والأردن اللذين يعتبران أكثر دول العالم العربي تأثراً بأزمة اللاجئين والصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي في سورية، وتشتمل المبادرة التمويلية على آليتين محددتين:

- آلية تمويل ميسّر، تهدف إلى توفير مساعدة إنمائية إضافية بشروط ميسرة للأردن ولبنان.
- آلية ضمان، تهدف إلى توفير حجم كبير من التمويل اللازم لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي ومواجهة آثار الصراع في أنحاء المنطقة.

تهدف آلية التمويل الميسّر المقترح إلى دمج مساهمات الدول الداعمة مع قروض «بنوك التنمية المتعددة الأطراف»، مما يخفّض معدلات الفائدة على القروض إلى مستويات ميسرة بشكل كبير. وهي توفّر للدول العربية المتوسطة الدخل والأكثر تأثراً بالأعداد الكبيرة من اللاجئين إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنمائية الميسرة المطلوبة بصفة عاجلة. وتؤسس هذه الآلية منصة تمويل مستدام طويل الأجل، تعالج المشاكل المتعلقة بالاحتياجات التمويلية للتنمية والمساعدة الإنسانية الطارئة. وتمثل هذا الآلية استجابة من المجتمع الدولي لتوفير التمويل الميسّر من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

وسوف توفر آلية الضمان المقترح ضمانات يمكن استخدامها من خلال ثلاث أدوات:

أ. ضمانات من بنوك التنمية المتعددة الأطراف أو خيارات الضمان، بما يفتح مجالاً في ميزانية هذه البنوك لإقراض مبالغ إضافية إلى بلدان المنطقة.

ب. ضمانات لدعم إصدار نوع خاص من سندات البنك الدولي يوفر تمويلاً إضافياً للدول العربية من خلال الاستفادة من أسواق رأس المال (يمكن من خلال هذه الأداة تحقيق أكثر مما يمكن تحقيقه من خلال الأداة الأولى).

ج. ضمانات لدعم إصدار نوع خاص من الصكوك بإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

بالإضافة إلى آليات التمويل الجديدة التي تدعم الدول العربية تحديداً، وضعت مجموعة البنك الدولي استراتيجية جديدة للمنطقة تقوم على أربع ركائز. تتناول الركيزتان الأوليان الأسباب الكامنة للعنف والصراع وتركزان على:

- تحسين أوضاع الحوكمة والشمول كافة
- تطوير التعاون الإقليمي

أما الركيزتان الأخريان فتعالجان العواقب العاجلة من خلال تناول:

- القدرة على مقاومة صدمات اللاجئين والنازحين داخلياً
- التعافي وإعادة الإعمار

ويرتكز دعم مجموعة البنك الدولي لتحسين الحوكمة والإدماج والتعامل الإقليمي على ثلاثة مجالات:

- وظائف منتجة: في ضوء تفشي ظاهرة استئثار البعض بتوفير وظائف القطاع الخاص، ستكون الأولوية لصياغة سياسات قائمة على «تعظيم الكفاءة » في قطاع الأعمال الإنتاجي، ووضع سياسات لبناء المهارات استناداً إلى آليات السوق. وأخيراً، يجب تحسين تشريعات العمل في بعض البلدان من أجل تعزيز خلق وظائف في القطاع الرسمي.
- خدمات جيدة: في القطاعات الاجتماعية، يمكن للحكومات الاستفادة من قصص النجاح المحلية، بما في ذلك حالات مقدمي الخدمات غير الحكوميين والحكومات المحلية التي تقدم خدمات جيدة. كما يمكن اختبار آليات لرفع قدرات الطلاب والمرضى على محاسبة المعلمين والأطباء. وفي ما يتعلق بخدمات البنية التحتية، قد يؤدي استبدال الدعم الحكومي بتحويلات نقدية مستهدفة إلى تحسين الكفاءة والإنصاف ويقوي صوت المواطن، كما أن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى فرض قدر أكبر من المساءلة. وسيكون الدور الرئيسي للقطاع الحكومي وضع السياسة والبيئة التنظيمية لضمان المساءلة وكفاءة استخدام الموارد.
- إشراك المواطنين: راجعت بعض البلدان دساتيرها من أجل إشراك المواطن وإدماجه بشكل أكبر. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد في تحسين الشفافية والمساءلة من خلال:

أ. تمكين الإصلاحات والتشريعات الشاملة، وتدعيم كفاءة المؤسسات واستقلالها، وتوفير خدمات أفضل للإنترنت.

ب. تحسين المؤسسات القطاعية، كالمساءلة في تقديم الخدمة الاجتماعية.

ج. اشراك المواطن والمنتفعين بالخدمات في تقييم أداء جميع مشاريع مجموعة البنك الدولي.

ستدعم هذه الإجراءات السلام والاستقرار الاجتماعي، وكذلك قدرة الدول على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بينما تنمو بشكل شامل ومستدام.

على رغم اللغة والتاريخ والحضارة والتهديدات المشتركة، يظل العالم العربي المنطقة الأقل اندماجاً في العالم. فهناك مكاسب مهمة من التكامل الإقليمي، بما في ذلك الفوائد التجارية وبناء الثقة التي يرجح أن تخفض مستوى الصراع. وسوف تركز مجموعة البنك الدولي مبدئياً على المجالات الثلاثة الآتية:

- الطاقة: تشير الدراسات إلى أن النفقات الاستثمارية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة سوف تتناقص بنسبة 35 في المئة بوجود شبكة كهرباء متكاملة كلياً. وسوف تستفيد المنطقة أيضاً من التجارة المتزايدة في

الطاقة الشمسية والمشاركة في سوق الغاز الدولي. كما أن اصلاح تعرفة الطاقة، التي كانت العامل الأكثر ضرراً بالجدوى المالية في قطاعي الغاز والكهرباء في المنطقة، هو أولوية أخرى لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي في المنطقة.

- المياه: الدول العربية هي أكثر بلدان العالم ندرة في المياه، وبعضها من الأدنى في معدلات إنتاجية المياه. وتوفر الحكومات العربية أعلى مستوى من الدعم الحكومي عالمياً، وهو دعم غير متكافئ، يستحوذ عليه من هم أكثر ثراء. سوف تحاول مجموعة البنك الدولي توفير المشورة للدول حول كيفية:
- إدخال تكنولوجيا لرفع كفاءة الماء والطاقة.
- إقامة مجتمعات محلية متكاملة من خلال برامج سريعة لتقديم الخدمات مع المشاركة القوية للمواطن.
- إقامة إدارة مياه متكاملة في الحضر وتطوير نظم لإنتاجية المياه الزراعية تحقق في الوقت نفسه استدامة الخدمات والمصادر المائية.
- توسيع اتفاقات إدارة المياه الدولية.
- التعليم: النوعية هي محور الاهتمام الإقليمي الأساسي، وثمة تباين كبير في الحالة الاجتماعية الاقتصادية والجغرافيا وبين الذكور والإناث حيث يوفّر التعاون الإقليمي فرصةً لإجراء الإصلاحات. يمكن في هذا المجال البناء على المبادرة الإقليمية «التعليم من أجل التنافسية» التي يتم تنفيذها حالياً بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية.

وتتناول هذه المقاربات الإقليمية القدرة الجماعية للدول العربية على إحراز تقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعالج السياسات الناجحة هدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم) والسادس (المياه) والسابع (الطاقة) بصفة مباشرة، ويمكن لها أن تساهم في التقدم لتحقيق الهدف الأول (الفقر) والخامس (المساواة بين الجنسين) والثامن (الوظائف والنمو الاقتصادي) والعاشر (عدم المساواة) والسادس عشر (السلام والعدل) من بين أهداف أخرى. وتحدد استراتيجية مجموعة البنك الدولي قطاعات معنية قد يكون من الأفضل تناولها بشكل جماعي لوضع المنطقة على مسار أسرع للتنمية.

إن رعاية اللاجئين والنازحين داخلياً ومساعدة المجتمعات المضيفة مصلحة عامة عالمية تتطلب جهداً عالمياً. والهدف من الصمود هو التطرّق لهذه المصلحة العامة العالمية. ومن أجل ذلك ستتبع مجموعة البنك الدولي المبادئ الثلاثة الآتية:

- دعم الحكومات الوطنية والسلطات المحلية لتستطيع القيام بدورها في تعزيز رعاية المجتمعات المضيفة واللاجئين والنازحين داخلياً.
- توجيه المساعدة التنموية لإعانة المهاجرين والنازحين داخلياً من أجل بناء الأصول على شكل رأس مال بشري ومادي ومؤسسي، مع التركيز بشكل خاص على منع تآكل رأس المال البشري (الصحة والتعليم) بين السكان المشردين.
- الاعتماد على المجتمع الدولي، وبشكل خاص المجموعة المانحة، من أجل التمويل.
- يهدف منهج مجموعة البنك الدولي لجهود إعادة الإعمار والتعافي في العالم العربي إلى استعادة ثقة المواطنين بالدولة، ولذلك يجب أن تبدأ قبل انتهاء الصراعات. وهذا يتطلب العمل مع شركاء غير تقليديين، كما يستلزم دعماً مالياً كبيراً تسعى مجموعة البنك الدولي لتوفيره مع خطة التمويل السالفة الذكر.

تهدف مقاربة مجموعة البنك الدولي لجهود إعادة الإعمار والإنعاش في العالم العربي إلى استعادة ثقة المواطنين بالدولة، ولذلك يجب أن تبدأ قبل انتهاء الصراعات. وهذا يتطلب العمل مع شركاء غير تقليديين، كما يستلزم دعماً مالياً كبيراً تسعى مجموعة البنك الدولي لتوفيره مع خطة التمويل الآنفة الذكر.

إن استراتيجية مجموعة البنك الدولي لدعم العالم العربي هي منهج جدي، يسعى للتغلب على الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار والصراع، وفي الوقت ذاته تدعم جهود الصمود وإعادة الإعمار والتعافي. وثمة عنصر أساسي لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو المشاركة مع مؤسسات إقليمية ودولية أخرى على رأسها الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية بالمشاركة مع المؤسسات المالية الاقليمية.

على رغم أن مجموعة البنك الدولي تعتمد على نموذج المشاركة الوطنية، فإن المنهج الإقليمي، خاصةً عندما يقوم على الشراكة، قادر على تحقيق التغيير. وتسعى هذه الجهود لقيام مجتمعات تشمل الجميع، وهي جهود حاسمة في قدرة البلدان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون مؤشراً لقدرة البلدان التي تعاني من الصراع وعدم الاستقرار على تجاوز ما تتعرض له من تهديدات بنيوية، وأحياناً وجودية، لصالح مسار شامل متعدد القطاعات نحو تنمية مستدامة تتجسد في أهداف التنمية المستدامة. فلا تنمية من دون سلام، ولا استقرار للسلام من دون تنمية.

دور مؤسسات التنمية العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية

عبدالوهاب البدر

يعد التعاون في التنمية مجالاً أساسياً لمساعدة الدول النامية في تحقيق تطلعات شعوبها للتحرر من الفقر والجوع واكتساب القدرة والوسائل لتوفير سبل العيش والرفاهية من خلال العمل الكريم.

ومن ثم فإن توفير الموارد التمويلية للدول النامية هو نشاط جوهري للتعاون في مجال التنمية، وذلك من أجل مساعدة هذه الدول في تحقيق أهدافها المرجوة. ومن ضمن مقدمي المعونات التنموية على المستوى العالمي هنالك مجموعة من المؤسسات، تسمى «مجموعة التنسيق»[1]، تضم مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية. وقد أطلقت المجموعة عام 1975 مبادرة لتنسيق جهودها الإنمائية في ما بينها، بما في ذلك نشاطاتها وسياساتها في مجال التنمية والإجراءات المتعلقة بتقديم المساعدات لشركائها بكفاءة أفضل وأكثر فعالية.

أصبحت مجموعة التنسيق لاعباً مهماً في مجال التعاون من أجل التنمية منذ زمن طويل. فقد قدمت على مدى العقود السابقة مساعدات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 147 بليون دولار إلى ما يزيد عن 140 دولة حول العالم وفق بيانات عام 2014. وتم توجيه تلك الأموال لمساعدة الدول المتلقية في تنفيذ عمليات إنمائية في مجالات اقتصادية واجتماعية عدة طبقاً لأولويات تلك الدول.

وقد تضافرت جهود مؤسسات مجموعة التنسيق على مدى الأعوام الخمسة عشر السابقة في سبيل دعم الدول النامية الشريكة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تبناها المجتمع الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، في أيلول (سبتمبر) 2000. والآن، باتت مؤسسات مجموعة التنسيق في وضع يتيح لها مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، التي وافقت عليها الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2015 لتحل مكان الأهداف الإنمائية للألفية.

تعهدت مؤسسات مجموعة التنسيق بالدعم والالتزام بأهداف التنمية المستدامة، من خلال إعلانها في كانون الثاني (يناير) 2016 الذي تضمن، فضلاً عن أمور أخرى، تأكيد المجموعة على «الحاجة إلى الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي تتجاوز مجرد تحويل موارد محدودة إلى تبني ما تم تحديده من وسائل لتنفيذ أجندة التنمية 2030». وإذ تبنت المجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها مستعدة لمتابعة جهودها لمساعدة الدول الشريكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق أجندة التنمية لما بعد 2015. بالإضافة إلى ذلك، يشجع الإعلان مؤسسات مجموعة التنسيق على الانخراط مع الدول الشريكة لتنمية شراكات تدعم أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

والتزمت الدول العربية، كبقية دول العالم، بتنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وهي أهداف واسعة وطموحة وذات رؤيا يتوجب تحقيقها على مدى فترة خمسة عشر عاماً، على أن تكون سنة 2030 الموعد النهائي لتحقيقها. وتسعى تلك الأهداف في مجملها إلى استئصال الفقر والجوع، من دون استثناء أي دولة أو فرد، وذلك من خلال إطار إنمائي يأخذ في الاعتبار التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. في هذا الإطار، يجب اختيار عمليات التنمية وتحديد أولوياتها تماشياً مع مفهوم التنمية المستدامة، الذي يرتكز على «الوفاء باحتياجات الحاضر من دون الإخلال بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتهم»، وفق تحديد الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مصحوبة بمقاصدها الـ169 والمؤشرات المرتبطة بها، هو تحد يستدعي تضافر الجهود لتصبح تلك الأهداف واقعاً. وفي سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتاج الدول العربية إلى تبني استراتيجيات إنمائية تشمل سياسات وخططاً تنفيذية تمكنها من الوصول بأهداف التنمية المستدامة إلى مستوى مقبول، ومن شأنها إطلاق فوائد التنمية الكامنة من خلال التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي.

مساعدة الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل الاعتراف والفهم الكاملان لاتساع أهداف التنمية المستدامة وشموليتها وتعقيداتها وتنوعها وتداخلها خطوة

عبد الوهاب البدر، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

أولى نحو تحقيقها. ويتطلب تنفيذها إنعاش الشراكة العالمية للتنمية المستدامة، إذ يحتوي هذا الهدف على 19 مقصداً في خمسة موضوعات: التمويل والتقنية وبناء القدرات والتجارة والمسائل التنظيمية.

بصفته مؤسسة تمويل للتنمية وعضواً في مجموعة التنسيق، قدم الصندوق الكويتي مساعدات تنمية رسمية إلى البلدان النامية على مدى 55 عاماً منذ إنشائه. وبلغ عدد الدول المستفيدة 105 دول حول العالم بنهاية عام 2015، منها 16 دولة عربية تجاوز نصيبها 50 في المئة من مجمل التزامات القروض البالغة نحو 18.5 بليون دولار. وبهدف مساعدة الدول النامية الشريكة في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقوم الصندوق الكويتي بالتعاون معها من خلال السياسات والأنشطة الآتية:

- احترام الأولويات الإنمائية للدولة، بما في ذلك المشاريع في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مع مراعاة حماية البيئة.
- الموافقة على تمويل المشاريع ذات الأولوية بناء على تقييم خبراء الصندوق للمشروع للتأكد من مبرراته، بما في ذلك سلامته الفنية وجدواه الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي.
- تمويل تنفيذ المشاريع بشروطج ميسرة لتخفيض عبء خدمة الدين عن كاهل المقترض.
- تقديم معونات فنية للدول التي تحتاجها لتمويل الأنشطة والخدمات المختلفة، مثل دراسات الجدوى وبناء القدرات والتدريب والأنشطة المماثلة الأخرى، التي تفضي إلى فعالية تنفيذ المشاريع وتشغيلها.
- تقديم المشورة إلى الدول المستفيدة من مساعدات التنمية طوال دورة حياة المشاريع، ومتابعة التقدم خلال مراحل تنفيذها، والتشاور مع الدول الشريكة حول أي مشاكل أو صعوبات تواجه تنفيذ المشاريع والمساعدة في حل تلك المشاكل.
- كعضو في مجموعة التنسيق، يقوم الصندوق بالاشتراك في تمويل المشاريع مع بقية أعضاء المجموعة. ويستخدم الصندوق إجراءات مجموعة التنسيق الموحدة والمبسطة في شراء البضائع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشاريع، ويتبنى بشكل عام إجراءات الدولة الشريكة.
- فضلاً عن التنسيق والتمويل المشترك مع أعضاء مجموعة التنسيق، يرحب الصندوق الكويتي بالتعاون مع مؤسسات التنمية الأخرى والدول المانحة في تمويل المشاريع، وخصوصاً المشاريع الكبيرة التي تتجاز احتياجاتها قدرات جهة تمويلية واحدة.

تحديات متراكمة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية على المستوى الوطني يعتمد على إدراك التفاوت الملحوظ في ظروف الدول، بما في ذلك مستوى التنمية، وتوافر الموارد الطبيعية وجودتها، والقوى العاملة، ووسائل التنفيذ، والحوكمة، والشراكات مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل مدى التقدم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية أهمية كبرى في المسار نحو أجندة التنمية لما بعد 2015 ووسائل تنفيذها.

لم يكن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى الخمسة عشر عاماً السابقة متساوياً في المنطقة العربية. فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، كان التقدم المحرز متواضعاً في بعض الدول العربية ومتراجعاً أو سلبياً في الدول العربية الأخرى. فالدول التي واجهت تحولات سياسية وانتفاضات في الأعوام الأخيرة شهدت انكماشاً اقتصادياً، في حين واجهت الدول التي ما زالت تعاني صراعات وحروباً ضربة قاسية في التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبسبب الخراب الهائل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول خسائر فادحة لمساعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبمجرد إعادة بناء السلم والأمن في الدول التي تمزقها الحروب والصراعات سيكون هناك تركيز على إعادة البناء والتنمية لتمهيد الطريق نحو أهداف التنمية المستدامة. إلى ذلك، تواجه الدول العربية تحديات جمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعود إلى القيود الناجمة عن ندرة المياه ومحدودية الأراضي، بالإضافة إلى عدم كفاءة الاستخدام، وانخفاض الإنتاجية، والأثر الكبير على القدرات الحيوية لتلك الموارد على تجديد خدماتها للتنمية المستدامة.

ومن ثم تحتاج الدول العربية، تحت هذه الظروف، إلى الدفع بجهود غير مسبوقة لمجابهة التحديات وضمان الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها توفير التمويل المناسب من مختلف شركاء التنمية.

الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بما أن المسؤولية الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق كل دولة، فإن هذا يعني أن الانطلاق في مسار نحو أهداف التنمية المستدامة يتطلب من كل دولة أن تتبنى خطة عمل استراتيجية واضحة تأخذ في الاعتبار ظروفها الخاصة وتضمن وسائل التنفيذ. وفي هذا الشأن، يعتبر التمويل للتنمية عاملاً حاسماً للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. ومن جانبه، التزم الصندوق الكويتي، كمؤسسة تمويل للتنمية وشريك طويل الأمد في التنمية، بمساعدة الدول الشريكة في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا المنحى، تحتاج الدول العربية إلى وضع خطط تنفيذية متكاملة تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مع وضع أولويات المشاريع في تسلسل زمني للتنفيذ، وتحديد آليات التنفيذ، بما فيها الموارد المطلوبة ومصادرها ونوعيتها.

وإذ يستشرف الصندوق الكويتي دوره في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، بعد تعهده بالتزام تلك الأهداف ودعمها، فإن دوره سيرتكز على السياسات والأنشطة الآتية:

- ألا يقل نصيب الدول العربية عن 50 في المئة من جملة التزامات القروض لجميع الدول المتلقية، كما في السنوات السابقة.
- توفير كل القروض بشروط ميسرة.
- تحديد مستوى القرض الميسر أخذاً في الاعتبار مستوى التنمية وقطاع المشروع والظروف الاقتصادية للدولة.
- أن تحظى المشاريع التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً استئصال الفقر والجوع، بأكثر شروط الإقراض يسراً، مثل المشاريع الزراعية التي تساهم في الأمن الغذائي، والمشاريع الأخرى في قطاعات مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم التي لها أهمية كبرى لتخفيض الفقر وتحسين مستوى المعيشة في الدول المستفيدة.
- دعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضروري لخلق فرص عمل لمواجهة تنامي البطالة في الدول العربية، وللمساعدة في تهدئة الاضطرابات الاجتماعية. وفي هذا الشأن، يستمر الصندوق في توفير خطوط الائتمان لبنوك التنمية الوطنية وصناديق التنمية الاجتماعية، لدعم برامجها للإقراض من أجل تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- إلى جانب القروض، يقدم الصندوق، كعادته، معونات فنية لدعم بناء القدرات وتطوير المهارات التقنية لمساعدة الدول المتلقية على تحسين قدراتها الإدارية من أجل التنفيذ الفعال لعمليات التنمية.
- بتعهد أعضاء مجموعة التنسيق، بما في ذلك الصندوق الكويتي، دعم أهداف التنمية المستدامة، فإنهم سوف يعملون على تعميق تعاونهم مع مؤسسات إنمائية ودول مانحة مختلفة وشركاء آخرين في التنمية لضمان وسائل التنفيذ المناسبة لأهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً التمويل المشترك للمشاريع ذات الأولوية في الدول العربية والدول النامية الأخرى.
- ويتعين على الدول العربية، بالإضافة إلى التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تتبنى سياسات وتتخذ إجراءات لتسهيل التنفيذ، بما في ذلك، بين أمور أخرى، ما يأتي:
- حيث أنه لا توجد أجندة للتنمية تناسب الجميع، فإن كل دولة عربية تحتاج إلى وضع خطة عمل إنمائية خاصة بها طبقاً لظروفها المحلية ومستوى التنمية فيها.
- يجب أن تكون خطط التنمية هذه متوافقة مع الرؤية التحويلية لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها.
- يجب أن تأخذ خطط التنمية الوطنية في الاعتبار التداخل والتضافر بين القطاعات المترابطة، كقطاعات الغذاء والماء والطاقة التي تحتاج تشابكاتها المعقدة إلى تحقيق التوازن بين نواحيها المختلفة لضمان أمن توافرها.
- يعد توفير التمويل لأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ذا أهمية كبيرة لتحقيقها. وفي هذا الشأن، تحتاج الدول العربية إلى توفير الموارد المناسبة من مصادر مختلفة، وخصوصاً من المصادر المحلية ومقدمي المساعدات الإنمائية والقطاع الخاص.
- يمكن للمصادر المحلية أن تلعب دوراً كبيراً في توفير الموارد المطلوبة لتمويل التنمية. ويستلزم حشد هذه الموارد إعادة النظر في سياسات الدعم الحالية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لوصولها إلى الفئات المستهدفة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. ومن جانب آخر، فإن تعزيز التقيد بالقواعد الضريبية، وتوفير آليات فعالة وكفوءة لتحصيل الإيرادات، وتبني إجراءات ضد التهرب الضريبي، يمكن أن يكون لها أهمية كبرى في تعزيز حشد الموارد المحلية.

- تحتاج معظم الدول العربية إلى موارد رسمية خارجية للمساعدات الإنمائية لمواجهة تحديات أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً البلدان التي تعاني من الصراعات وتلك التي خرجت منها والدول المنخفضة الدخل، وذلك في ضوء احتياجاتها المالية الضخمة لإعادة الإعمار والتنمية. ومن أجل جذب نصيب أكبر من هذه الموارد، تحتاج الدول العربية إلى إظهار قدرتها على وضع خطط تنفيذية واضحة وشفافة وقابلة للتنفيذ، فضلاً عن أهداف ومقاصد تتماشى مع تلك الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وسوف يكون مقدمو هذه الموارد أكثر استجابة للمشاريع المعدة جيداً بناء على دراسات جدوى شاملة تتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى حسن إعداد الجوانب الأخرى المتعلقة بتنفيذ المشاريع وتشغيلها.

- يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً ملحوظاً في تمويل أهداف التنمية المستدامة، على أن تكون بيئة العمل مهيأة لأنشطته. ويتطلب إطلاق الطاقات الكامنة للقطاع الخاص سياسة لتحقيق المساواة بين الجهات العاملة، وخلق فرص واعدة في السوق للاستثمارات المربحة، وتوفير الحوافز واستخدام آليات التمويل لتقليل المخاطر والعوائق، بالإضافة إلى تنمية البنية التحتية الضرورية والخدمات الاجتماعية اللازمة لتنفيذ الأعمال.

في الختام، هناك شرط حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية هو دعم الشراكات من أجل التنمية مع جميع الجهات المعنية. فالتعاون والالتزام بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حشد الموارد للاستثمار والمعونات التقنية لبناء القدرات ونقل التقنيات المناسبة وتشجيع التجارة، يمكن أن يلعب دوراً مهماً جداً لتعجيل التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

من جانب آخر، تعهد أعضاء مجموعة التنسيق بدعمهم الثابت لأهداف التنمية المستدامة، وسوف يستمرون في الوفاء بالتزاماتهم للتعاون الإنمائي، بما في ذلك دعم الشراكات مع مقدمي التمويل الإنمائي لمساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطلعاتها نحو أهداف التنمية المستدامة.

ملاحظة

1. تشمل مجموعة التنسيق صندوق أبوظبي للتنمية، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق قطر للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية.

كيف يمكن أن يساهم صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية؟
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة

سليمان الحربش

أتيح لي أن أطلع على الجدل العالمي بشأن التنمية في وقت مبكر من حياتي المهنية، من خلال مشاركتي عام 1968 في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ضمن وفد بلادي المملكة العربية السعودية. وإذ أستذكر ذلك، يمكنني واثقاً أن أقول إن أياً من المتحدثين المتضلعين في ذلك التجمع لم يذكر الطاقة. وخلال السنوات الأربعين التي تلت، انخرطتُ في العمل مع صناعة الطاقة، أولاً من خلال عملي في وزارة البترول والثروة المعدنية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ثم بصفتي مدير عام صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في عهد أقرب.

إنَّ منصبي الأخير هو الذي جعلني أعاود التفكير في موضوع الطاقة والتنمية، وبخاصة كون الأهداف الإنمائية للألفية، التي وجهت أجندة التنمية العالمية منذ عام 2000، لم تتضمن هدفاً يتعلق تحديداً بالحصول على الطاقة. وكنت أستهدي في هذا بحقيقة كون الدول الأعضاء في «أوفيد» قد دأبت منذ إنشائه في قمة أوبك الأولى التي عقدت في الجزائر عام 1975 على تأكيد رسالته التنموية. بيد أنَّ هذه المهمة غدت أكثر وضوحاً في قمة أوبك الثالثة في الرياض عام 2007. فقد أكد إعلان الرياض التاريخي على نحو لا لبس فيه أن الطاقة ضرورية لاجتثاث الفقر وإنجاز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

وقد رصدنا في «أوفيد» هذه الفجوة، وعمدنا إلى الدعوة إلى اعتبار التخفيف من الفقر إلى الطاقة «الهدف التاسع المفقود من الأهداف الإنمائية للألفية». وفي العام 2011، أفضى هذا الدور الرائد إلى انضمام «أوفيد» إلى مبادرة الأمم المتحدة «الطاقة المستدامة للجميع» (SE4ALL) ومجلسها الاستشاري. وقمنا فضلاً عن دعوتنا تلك بدعم المبادرة بإجراءات ملموسة، ودفعنا بكل ما أوتينا من عزم لوضع محنة الفقراء إلى الطاقة ضمن دائرة اهتمام المجتمع العالمي.

ومن هنا، فقد سرَّنا في «أوفيد» أن يكون إطار أجندة التنمية لسنة 2030 التي أُقرت مؤخراً هو دمج لأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وبأنه تم ضمن هذا الإطار الجديد إدراج الطاقة بشكل واضح بصفتها الهدف السابع في مجموعة من سبعة عشر هدفاً إنمائياً مستداماً. وقد تم تثبيت حصول الجميع على خدمات طاقة ميسورة الأثمان وموثوقة التجهيز وحديثة كمقصد أول لهدف التنمية المستدامة السابع، وهذا يعني اعتراف المجتمع الدولي أجمع بتوجه «أوفيد» هذا. وإننا لفخورون بأن تكون جهودنا وجهود شركائنا من المؤسسات والأفراد الذين يشاطروننا الرأي قد آتت أُكُلَها في النهاية.

الطاقة مفتاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

بالنظر إلى دورها المركزي والتمكيني، عُدّت الطاقة من المحاور الرئيسية التي يُنتظر من أهداف التنمية المستدامة أن تعرض لها. ووفقاً للمجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الإجتماعية، فإنَّ الطاقة ترتبط على نحو مباشر بكل من الأهداف السبعة عشر وبستة وخمسين مقصداً من المقاصد المئة وتسعة وستين.

بغير الطاقة (الهدف السابع) لا يمكن الوفاء بالمتطلبات التي يفرضها الهدف المتعلق بالصحة الأولية (الهدف الثالث) واجتثاث الفقر (الهدف الأول) وتغير المناخ (الهدف الثالث عشر) والجوع والتغذية (الهدف الثاني) والتعليم (الهدف الرابع) والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف السادس) والفرص الإنتاجية (الهدف الثامن) والمدن والبنية التحتية والتصنيع (الهدف الحادي عشر) والاستهلاك المستدام (الهدف الثاني عشر). وفي الوقت ذاته، فإنَّ إنجاز هدف التنمية المستدامة السابع هذا ينبغي أن يُتوصَّل إليه ضمن المحدِّدات التي نصت عليها الأهداف الأخرى.

استراتيجية «أوفيد» في الاستثمار: الترابط بين التدخلات

لا ريب في أن المستلزم الأساسي لقضايا التنمية إنما هو التمويل. يتداول الخبراء والممارسون في كيفية تمويل التنمية وكيفية

سليمان الحربش، المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد).

تعزيز الموارد الضرورية. والواقع أن تحقيق حصول الجميع على الطاقة، وكذلك تحقيق جميع أهداف أجندة 2030، لا يُستثنيان مما سبق.

بيد أنَّ الاستدامة على المدى البعيد تتطلب الإقرار بأن كثيراً من الموارد التي تدعم التنمية – مثل المياه والأراضي والمواد – محدودة فضلاً عن كونها لازمة لدعم النظم البيئية. ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إلا إذا تم العمل على تحقيقها ضمن هذه المحددات، وعلى امتداد زماني وعبر مختلف القطاعات والمواقع.

إنَّ أوفيد إذ ينفذ مهمته يدرك ضرورة اتخاذ نهج شامل لا يهمل الروابط المعقدة بين أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها وتداخلاتها. وينعكس هذا النهج في تبني مترابطة الطاقة والمياه والغذاء بصفتها موضوع خطة عمل أوفيد للفترة 2016 – 2025. ويذهب التوجه الاستراتيجي الذي نصت عليه خطة العمل إلى أن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية يقتضي التعامل مع القطاعات الثلاثة بشكل شمولي، الأمر الذي يتسق مع أجندة التنمية العالمية 2030.

العمل في الميدان

اتخذ أوفيد إجراءات عملية في سياق تعاونه مع البلدان الشريكة من شأنها إيلاء اهتمام خاص للحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وعند أوفيد أن مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة كلتيهما ملائمة، ويعتمدها جميعاً في السعي إلى إيجاد حلول تلبي الحاجات الأساسية للفقراء من الطاقة.

تم تعزيز جهود أوفيد في حزيران (يونيو) 2012، عندما أصدر وزراء مالية الدول الأعضاء فيه إعلاناً حول الفقر إلى الطاقة، وتعهدوا بتقديم مبلغ بليون دولار أميركي كحد أدنى للمساعدة في تمويل مبادرته «الطاقة من أجل الفقراء». وبعد سنة واحدة، وفي أعقاب النجاح العملياتي والطلب المرتفع من قبل البلدان الشريكة، تحول هذا الالتزام من تعهد لمرة واحدة إلى التزام متجدد.

منذ العام 2008، زاد أوفيد من عدد مشاريع الطاقة في محفظته، مقدِّماً تمويلاً اجمالياً مقداره 2.9 بليون دولار أميركي من خلال نوافذه التشغيلية المتنوعة، بما فيها عمليات القطاع العام والقطاع الخاص وتمويل التجارة. ومن بين مبادرات أخرى، اشتمل هذا المبلغ على دعم 75 مشروعاً في مختلف أنحاء العالم بكلفة إجمالية تنوف على 21.6 بليون دولار. وقد أدَّت هذه المشاريع مجتمعة إلى توليد أكثر من 14,400 ميغاواط من الطاقة، ووسعت شبكات الكهرباء بمقدار 38,000 كيلومتر.

وأوفيد إذ يعمل على مكافحة الفقر إلى الطاقة، فإنه يوفر مجموعة واسعة من الحلول لتناسب مختلف الظروف: بدءاً من الاستثمارات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة وانتهاءً بالبرامج المجتمعية المبتكرة الصغيرة النطاق، ومن خطوط أنابيب الغاز ومحطات الطاقة إلى المصابيح الشمسية ومواقد الطهي النظيفة. ويتم اعتماد التكنولوجيا المستخدمة على أساس الحاجة إليها وسياسة البلد المعني، لا على تفضيلات أوفيد. ويتماشى هذا مع المبادئ التي اتُّفق عليها ضمن الشراكة العالمية للتعاون التنموي الفعال والهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

يؤمن أوفيد أيضاً بأن تقديم حلول الطاقة ينبغي أن يكون منسجماً مع هدف التنمية المستدامة الثامن، ألا وهو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام مع عمالة كاملة ومنتجة. وهذا ما يحمله على تقديم الدعم للحكومات والمؤسسات شبه الحكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ورواد الأعمال.

منذ العام 2008، موَّل أوفيد في العالم العربي سبعة مشاريع تتصل بالطاقة المتجددة وثلاثة عشر مشروعاً مجالُها الطاقة التقليدية في بلدان من بينها مصر والسودان والأردن والمغرب وفلسطين وتونس واليمن. وتبيِّن هذه المشاريع جميعاً المبادئ التي يتبعها أوفيد في تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة.

إنَّ مصرَ، على سبيل المثال، غنية بموارد الغاز، ولذلك دعم أوفيد زيادة موثوقية الحصول على الطاقة بالمساهمة في تمويل سبع محطات طاقة عالية الكفاءة من ذوات الدورة المركبة، يتم تشغيلها بالغاز، ويمولها مرفق القطاع العام.

أمَّا السودان، فينعم بموارد وافرة من المياه، غير أنَّه صاحب أدنى معدلات الكهربة في العالم العربي. وقد ساهم أوفيد في تمويل مجمع سد عطبرة العلوي، وهو محطة كهرمائية تولِّد الطاقة المتجددة. واستكمالاً لهذه الجهود، ساعد أوفيد على جعل استخدام الكتلة الحيوية أكثر كفاءة وأقل تلويثاً من خلال تقديم منحة لصالح مشروع معنيٍّ بصنع مواقد طهو عالية الكفاءة تعمل بالغاز النفطي المُسال. ويُنتظر أن يساعد هذا على خفض عدد الإصابات الناجمة عن التعرض للدخان، فضلاً عن إيجاد المزيد من فرص العمل من خلال

إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في توفير هذه المواقد وصيانتها.

في الأردن، أوجدت سياسة البلاد بيئةً إيجابية للاستثمار في الطاقة المتجددة. وقد كان أوفيد طرفاً في واحدة من أكبر مبادرات القطاع الخاص في الطاقة الشمسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قدَّم أوفيد قرضاً بقيمة 25 مليون دولار أميركي من خلال نافذته للقطاع الخاص دعماً لمحطتي الطاقة الشمسية «سولار واحد» و«صقر معان» في الأردن. وتبلغ قدرة المشروعين مجتمعين 102 ميغاواط، وسوف يولدان 98 جيغاواط ساعة من الكهرباء سنوياً.

في اليمن، حيث يُعدُّ معدل الكهربة منخفضاً للغاية، ولا سيما في المناطق الريفية، قدَّم أوفيد الدعم إلى الحكومة لتمكينها من إقامة أول محطة للطاقة الريحية، بهدف زيادة قدرة التوليد اللازمة لإمداد مناطق ريفية مختارة بالكهرباء. وفي الوقت ذاته، يساعد أوفيد تخفيف الضغط على الشبكة الوطنية الناتج عن تسخين المياه باستخدام الطاقة الكهربائية، وذلك من خلال تقديم منحة لبناء القدرة المحلية على تصنيع سخانات شمسية للمياه بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من أجل توفير حلول لامركزية وإيجاد المزيد من الوظائف.

وساعد أوفيد على إنشاء خط أنابيب لتوزيع الغاز في تونس لدعم اقتصاد البلاد. وسوف يخدم هذا المشروع عدداً من الفنادق في مدينة جرجيس وجزيرة جربة السياحيتين. وفي الوقت ذاته، يساعد أوفيد في تلبية الطلب على الطاقة في البلاد بطريقة فعالة الكلفة وصديقة للبيئة ومتصفة بالاستدامة، من خلال إقامة محطة طاقة ذات دورة مركبة يتم تشغيلها بالغاز.

تلقى المغرب الدعم من أوفيد بُغية تعزيز وصول الفقراء إلى خدمات الطاقة الحديثة، وذلك من خلال تمويل وحدات توربينية لتوليد الطاقة يتم تشغيلها بالغاز. كما ساعد على تحسين معدلات الحصول على الطاقة في المناطق الريفية، وعلى زيادة حصة الطاقة النظيفة والمتجددة من مزيج الطاقة من خلال المحولات وخطوط التوزيع ذات الفولطية المتوسطة والمنخفضة. وانتفعت البلاد أيضاً من نافذة مرفق تمويل التجارة لدى أوفيد، الذي دعم استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة لتلبية الطلب المحلي.

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس حول المناخ

رزان خليفة المبارك

مع المصادقة على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2015، ومع توقيع اتفاقية باريس حول المناخ في نيسان (أبريل) 2016، حان الوقت للدول كي تبدأ التنفيذ. ولكن قبل أن نبدأ التنفيذ، من المهم أن ندرك النطاق العام والآثار المترتبة على تطبيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس.

على رغم أن أهداف التنمية المستدامة تبني على أسس الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، هناك فوارق كبيرة بين الاثنتين. فالأهداف الإنمائية للألفية عالجت القضايا الإنسانية الرئيسية، وركزت أساساً على تحسين الأوضاع في الدول النامية. وقد لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً هاماً في دعم الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها المانح الأكبر عالمياً للمساعدات الخارجية كنسبة مئوية من دخلها الوطني الإجمالي. أما أهداف التنمية المستدامة فتتناول التحديات التي تواجهها الدول النامية والدول المتقدمة، وسوف تؤثر على السياسات الداخلية والخارجية. كما أنها ستؤثر على كل دائرة حكومية تقريباً، وسيتوجب إدخالها في السياسات والخطط الحكومية على جميع المستويات وفي جميع التخصصات.

اتفاقية باريس حول المناخ هي اتفاقية طموحة بعيدة المدى. وأهم ما تنص عليه هو إبقاء الزيادة في معدل درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، مع السعي إلى حصر الزيادة في 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. لقد قدمت الدول «المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً» (INDCs) التي ستشكل «مساهمات محددة وطنياً» (NDCs) حالما يتم تصديق الإتفاقية. هذه المساهمات يجب مراجعتها وجعلها أكثر طموحاً بشكل تدريجي كل خمس سنوات اعتباراً من سنة 2020. وتلحظ الاتفاقية الأثر الملطّف للمنافع المشتركة الناتجة عن التنويع الاقتصادي، والإمارات العربية المتحدة اتخذت التنويع الاقتصادي حجر زاوية في مساهمتها المعتزمة المحددة وطنياً، والتي تنص على سعي الإمارات إلى «توسيع أهدافها الطموحة للحد من الانبعاثات وتحسين قابلية التكيف من خلال التنويع الاقتصادي».

أظهرت قيادة الإمارات التزاماً حقيقياً في العمل على مسألة تغير المناخ والتنويع الاقتصادي في الهيكلة الحكومية التي جرت مؤخراً، من خلال إحداث وزارة التغير المناخي والبيئة (وزارة البيئة والمياه سابقاً)، ومن خلال تأسيس «مجلس الإمارات للعلماء» لمراجعة السياسة الوطنية في العلوم والتقنية والابتكار. وتضطلع وزارة التغير المناخي والبيئة بدورها الخارجي في المساهمة بمفاوضات المناخ التي تقودها الأمم المتحدة، إضافة إلى دورها الريادي في التطوير المستقبلي للمساهمات المعتزمة المحددة وطنياً / المساهمات المحددة وطنياً، فضلاً عن دورها التنسيقي القيادي في تطبيق «الاستراتيجية الاتحادية للنمو الأخضر» المصممة لتنويع النمو الاقتصادي بهدف تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة منخض الكربون وعالي القيمة.

تمثل أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ تحديات كبيرة، ويتعين على حكومة الإمارات أن تحدد الأولويات التي تتطلب تركيزاً أكبر على المستوى المحلي. وفيما يتواصل تنويع الاقتصاد الإماراتي، سوف تحتاج الحكومة بشكل متزايد إلى الشراكة مع القطاع الخاص، وإلى خلق الظروف التمكينية المناسبة للقطاع الخاص من أجل الابتكار والاستثمار في الحلول التي نحتاج إليها. ويسعدني القول إن لدينا بالفعل بعض الأمثلة الجيدة عن شراكات تحقق نتائج ملموسة.

شراكات تساهم في تحقيق الهدف 8 للتنمية المستدامة (عمل لائق ونمو اقتصادي)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والمساهمة الإماراتية المعتزمة المحددة وطنياً، من خلال كفاءة استهلاك الطاقة وإيجاد وظائف خضراء

تعمد حكومة الإمارات إلى رفع الدعم الحكومي وزيادة تعرفة الطاقة والمياه لتعزيز كفاءة استهلاك الموارد ولدعم التنمية المنخفضة الكربون. وهذا جعل كفاءة استهلاك الطاقة أكثر جاذبية للقطاع الخاص نتيجة العائد الاستثماري المتزايد من مبادرات كفاءة استهلاك الطاقة.

رزان خليفة المبارك، الأمينة العامة لهيئة البيئة ـ أبوظبي

في دبي، حيث بدأت إصلاحات التعرفة مبكراً، حصل نمو في شركات خدمات الطاقة المرخّصة من حكومة دبي. وتسعى حكومة دبي إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 30 في المئة بحلول سنة 2030، وهذا سيلغي الحاجة إلى 15,000 ميغاواط من مصادر الطاقة الجديدة بحلول سنة 2030، أي ما يقارب نصف القدرة القائمة حالياً على مستوى البلد، استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية الإماراتية للنمو الأخضر. وتقدم شركات خدمات الطاقة مساهمة قيمة في كفاءة استهلاك الطاقة، إذ تعمل بموجب عقود أداء حيث تتحمل بعض المخاطرة في تبني تدابير توفير الطاقة التي تقترحها على العميل. وهي أيضاً مصدر جيد للوظائف الخضراء المضافة إلى التنويع الاقتصادي.

وهناك فرص للقيام بالمزيد. فالدراسة الرائدة حول تكييف الهواء في أبوظبي عام 2012 خلصت إلى إمكانية خفض استخدام الكهرباء في التبريد بمعدل 31 في المئة تقريباً في حال تطبيق تدابير مناسبة. وتقوم حكومة أبوظبي بتطبيق «نظام اللؤلؤ» لتقييم المباني الخضراء، الذي يمثل جزءاً من مبادرة التنمية المستدامة (استدامة). ومع توفر الظروف التمكينية الصحيحة يمكن للقطاع الخاص المساعدة في تسريع التطبيق وتحقيق منافع بيئية وخلق وظائف عالية القيمة.

وتضم «مجموعة أبوظبي للاستدامة» 48 عضواً من الحكومة والقطاع الخاص، وهي تسهّل تطوير وتطبيق مبادرات الاستدامة. وخلال عام 2015، أطلقت المجموعة «برنامج إدارة الطاقة» الذي يوفّر تدريباً معتمداً في إدارة الطاقة. ومع زيادة التعرفة، سيكون للجهات التي تتبنى إدارة جيدة للطاقة ميزة تنافسية أفضل.

شراكات تساهم في الوصول إلى الهدف 14 للتنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على البر) من خلال سياسات السياحة البيئية ومصائد الأسماك

لقد تراجعت الثروة السمكية في الإمارات العربية المتحدة كما في العديد من أنحاء العالم. وحكومة الإمارات مقبلة الآن على مراجعة شاملة لسياسات مصائد الأسماك، بالتشاور الوثيق مع مجتمع الصيد المحلي، بهدف استرجاع الثروة السمكية السليمة والحفاظ في الوقت نفسه على سبل العيش والتقاليد الثقافية. لكن مع زيادة النمو السكاني سيكون هناك طلب متزايد على البروتين الغذائي والحاجة لوظائف جيدة. في محاولة لتحقيق التوازن بين هذه المطالب المتنافسة، وضعت هيئة البيئة – أبوظبي سياسة وتشريعات داعمة لتربية الأحياء المائية تعزز فرص العمل الخاص في هذا القطاع لإنتاج الطعام وخلق الوظائف مع تحقيق معايير بيئية مرتفعة.

وفتحت هيئة البيئة – أبوظبي للجمهور منطقتين محميتين هما محمية الوثبة للأراضي الرطبة ومتنزه المنغروف الوطني. وتقوم شركات خاصة بتنظيم رحلات في القوارب عبر أشجار المنغروف (القرم) تسمح للمواطنين والمقيمين والزوار بالتعرف على بعض الحياة البرية التي تضمّها أبوظبي. وهذا يساعد في ترويج أنماط الحياة الصحيّة وإيجاد وظائف في قطاع السياحة البيئية. ومن منافع هذه المقاربة أن الناس الذين يستمتعون بالفضاءات البرية سوف يدركون قيمتها ويسعون لحمايتها.

استناداً إلى النجاح الذي حققه هذان الموقعان الرائدان، تم وضع دراسة إطار عمل للسياحة البيئية بهدف توسيع نطاقها ومشاركة القطاع الخاص ضمن إطار تنظيمي فعال.

شراكات تساهم في الوصول إلى الهدف 7 للتنمية المستدامة (طاقة بديلة ونظيفة) والمساهمة الإماراتية المعتزمة المحددة وطنياً من خلال سياسة الحكومة والتطورات التقنية

وضعت حكومة الإمارات العربية المتحدة هدفاً رسمياً بتوليد 24 في المئة من الطاقة من خلال مصادر الطاقة النظيفة (نووية ومتجددة) بحلول سنة 2021، وأعلنت عن عزمها على توسيع ذلك إلى نحو 30 في المئة بحلول سنة 2030. وتشجّع دبي أصحاب الملكيات الخاصة على تبني الخلايا الكهرضوئية من خلال «برنامج أنظمة إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة»، الذي يشجع أصحاب المنازل ومالكي المباني على تركيب ألواح الطاقة الشمسية الكهرضوئية للاستهلاك الخاص مع تصدير الكهرباء الفائضة إلى شبكة الكهرباء العامة. أما أبوظبي فاعتمدت نهج تنفيذ مشاريع طاقة شمسية كبرى تقوم بها «مصدر». ويفترض أن تساعد هذه الإشارة السياسية الواضحة من الحكومة في بناء ثقة القطاع الخاص للاستثمار في الطاقة المتجددة.

شراكات تساهم في الوصول إلى الهدف 6 للتنمية المستدامة (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 7 (طاقة بديلة ونظيفة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والمساهمة الإماراتية المعتزمة المحددة وطنياً من خلال الابتكار وتنويع الطاقة

بدعم من الحكومة المحلية وشركاء القطاع الخاص، تعمل «مصدر» على برنامج رائد لتحلية المياه باعتماد الطاقة المتجددة. ويهدف هذا البرنامج إلى إجراء أبحاث وتطوير تقنيات إزالة الأملاح بكلفة تنافسية واستهلاك كفوء للطاقة. وسيتم تعميم هذه التقنيات على صعيد تجاري ضمن دولة الإمارات مستقبلاً، مما سيؤدي إلى فصم الصلة بين تحلية المياه وانبعاثات غازات الدفيئة.

إضافة إلى ذلك، تقوم «مصدر للطاقة النظيفة»، من خلال شركة تدعى «الريادة»، باستكشاف وتطوير مشاريع بالمقياس التجاري لالتقاط واستخدام وتخزين الكربون، بهدف إنشاء شبكة وطنية لالتقاط الكربون من محطات توليد الطاقة والمنشآت الصناعية.

وتعمل هيئة البيئة – أبوظبي على توفير الظروف للابتكار في كفاءة استهلاك المياه من خلال الترويج لنهج الموازنة المائية. وهذا النهج يغيّر التخطيط المائي من ممارسة تقوم على الطلب إلى ممارسة تقوم على العرض، حيث تحدد الحكومة كمية المياه التي يمكن توفيرها بشكل مستدام من منظور اقتصادي وبيئي. ومن شأن ذلك أن يحوّل المياه المحلاة إلى مورد محدود يخلق الظروف لتسريع الابتكار والبحث عن حلول تدعم كفاءة الاستهلاك.

شراكات تساهم في الوصول إلى الهدف 12 للتنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) من خلال تعزيز المنتجات المستدامة

تعمل حكومة الإمارات العربية المتحدة مع القطاع الخاص لتعزيز المنتجات المستدامة والحد من توافر المنتجات الاقل استدامةً. في تموز (يوليو) 2014، دخلت مواصفة الإنارة الإماراتية حيز التنفيذ، وهي تحظر استيراد وبيع مصابيح الإنارة السيئة النوعية والكثيرة الاستهلاك للطاقة، مما سيحقق توفيراً ملحوظاً بالطاقة.

وهناك مشروع شراكة آخر بين «مبادرة البصمة البيئية» والقطاع الخاص لتطوير ملصق ومواصفة اقتصاد بالوقود للسيارات ذات الحمولة الخفيفة. ويمكن تقدير حجم الانبعاثات التي سيتم إنقاصها نتيجة تطوير وتطبيق سياسات مقتصدة في استهلاك وقود السيارات، بنحو عشرة ملايين طن سنوياً من مكافئ غاز ثاني أوكسيد الكربون في السوق الإماراتية.

خاتمة

تتشارك حكومة الإمارات العربية المتحدة والقطاع الخاص حالياً لدفع التنمية المستدامة وإنقاص انبعاثات الكربون. ومع التنويع الاقتصادي سيصبح القطاع الخاص شريكاً مهماً بشكل متزايد لتطبيق وتسريع الإجراءات في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس حول المناخ. وسوف تستفيد الحكومة والقطاع الخاص كلاهما من الشراكات التي ستخلق وظائف خضراء عالية القيمة، في ظل اقتصاد منخفض الكربون يحمي نوعية الحياة ويعززها حيثما أمكن ذلك.

تحديات التعليم المستدام في العالم العربي: الدور الحالي والمستقبلي للجامعة الأميركية في بيروت

صوما بو جودة، ريما كرامي عكاري، فضلو خوري

يواجه التعليم المستدام في العالم العربي تحدياً كبيراً بسبب مجموعة من العوامل، ويتطلب حلولاً عاجلة. هناك زيادة سكانية كبيرة في المنطقة للفئة العمرية التي تقل عن 25 عاماً، ونقص في قدرة الشباب على ولوج تعليم نوعي، وفرص محدودة لتمكينهم اقتصادياً وسياسياً بعد تأهلهم، كل ذلك في خضم اضطرابات سياسية وأعمال عنف تجتاح المنطقة في مسارح نزاع منفصلة أو متصلة متعددة. لذلك لا عجب أن 4 في المئة فقط من الطلاب العرب القادرين على مغادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين آفاقهم التعليمية يعودون بعد تخرجهم. وفي الوقت ذاته، أصبح التعليم العالي غير متاح بشكل متزايد لمعظم الناس، ما يضعف التماسك الاجتماعي ويزيد التفاوت الاقتصادي. وتسارعت زيادات الرسوم الدراسية خلال السنوات الأخيرة في كثير من الجامعات، بما في ذلك الجامعة الأميركية في بيروت. كل هذا وضع الجامعات غير الربحية الكبرى في المنطقة تحت خطر التحول من أماكن للتميز الفكري المستدام إلى أماكن لنخبة اقتصادية غير مبررة.

إدراكاً لهذه المخاوف وسعياً للتأثير فيها بشكل إيجابي، دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) الفترة 2005 – 2014 استباقياً «عقد التعليم المستدام». وفي العام 2012، أصدرت اليونسكو تقريراً حول الاستدامة، تم فيه حضّ جميع المعنيين بالتعليم على «ضمان التعليم الشامل والجيّد للجميع وتشجيع التعلم مدى الحياة»[1]. وقد أرسى هذا التقرير الأساس لحشد الجهات المعنية حول مفهوم التنمية المستدامة كفرع جديد من المعرفة لم يتم التثبت منه بعد. وبدأ تطوير هذه المبادئ في بلدان عربية مختارة، مثل الإمارات (دبي بالتحديد) والسعودية والكويت ولبنان، ما يشكل أهدافاً طموحة للدول العربية. وقد شهدت السنوات الأخيرة، على رغم التحديات، تحسناً في مؤشرات الوصول إلى التعليم على جميع المستويات التعليمية في الدول العربية.

لكن الدول العربية ما زالت تعاني جيوباً كبيرة من الأمية، وتكتنفها مشاكل خطيرة في نوعية التعليم، كما هو مبين في نتائج المقارنات الدولية[2] مثل PIRLS وPISA وTIMSS[3] وكما هو موضح في تقارير اليونسكو والبنك الدولي ومنظمات تعليمية أخرى[4]. وتم تصوّر الإصلاح التعليمي في البلدان العربية كنطاق واسع ومن أعلى الهرم إلى أسفله، بحيث يُباشر ويموَّل ويدار ويقيم حصراً على أعلى مستوى من قبل وزارات التربية أو المؤسسات الحكومية الأخرى مثل مراكز الأبحاث والتطوير التربوي (Karami-Akkary, 2014). فيما المجموعات التي تتأثر بالإصلاح بشكل أوثق، مثل المعلمين والمدراء والتلاميذ والأهل، ليس لديها دور فعال في تصور أو مراجعة أو توفير ردود فعل على خطط الإصلاح. ولا تزال هذه المقاربة سائدة، على رغم أن مفاهيم اللامركزية، وانخراط القطاع الخاص في التعليم، والاصلاح المرتكز على المدارس، ومسؤولية المجتمع المحلي عن التعليم، والقيادة الموزعة، وحقوق المعلمين وواجباتهم، أصبحت القاعدة وليس الإستثناء في بلدان لديها نظم تعليم كفوءة ومنتجة. وتهيمن أيضاً مقاربات مركزية على رغم أن دلائل بحثية تشير إلى أن المقاربات التي تعتمد على اطلاق التغيير من أسفل الهرم إلى أعلاه هي أكثر فعالية من المقاربات المسقطة من أعلى الهرم إلى أسفله في تقوية مشاركة المجتمع في صنع القرار، وأن إشراك جميع الجهات المعنية أمر ضروري لنجاح واستدامة أثر الإصلاح التعليمي.

هناك أيضاً نقص في الأبحاث حول الإصلاح التعليمي في البلدان العربية، كما أن المصلحين التعليميين ملزمون بالاعتماد على قاعدة المعرفة الدولية التي توفر حلولاً قد لا تستجيب للاحتياجات المحلية ذات الخلفية الثقافية (El-Amine, 2005). وفي محاولة لإحداث تغيير تربوي هادف، من الضروري تبني وجهات نظر إصلاحية جديدة، مع احتمال تحريك المنطقة العربية في اتجاهات أكثر إنتاجية واستدامة، حيث ترتبط الأبحاث بصنع القرار والممارسة وحيث يوجَّه إنتاج المعرفة إلى خدمة التطور لتحسين نوعية تعليم الشباب العربي.

بناء على الخبرة في مشاريع تجري قيادتها أو تنفيذها في الجامعة الأميركية في بيروت، مثل مشروع TAMAM[5] (تمام: التطوير المستند إلى المدرسة) – وهو مشروع بحثي تطويري مرتكز على

د. صوما بو جودة، أستاذ مادة تعليم العلوم في دائرة التربية في الجامعة الأميركية في بيروت، ترتكز أبحاثه على المناهج التعليمية وطبيعة العلوم.
د. ريما كرامي عكاري، أستاذة مشاركة في دراسات الإدارة والسياسة التعليمية في دائرة التربية في الجامعة الأميركية في بيروت، ترتكز أبحاثها على التطوير المهني وتطوير المدارس.
د. فضلو خوري، الرئيس السادس عشر للجامعة الأميركية في بيروت، لديه خبرة تزيد على عقدين في توجيه الطلاب المتفوقين والأساتذة والموظفين في العلوم والطب، وترتكز أبحاثه على علم الأحياء والوقاية من أمراض السرطان المرتبطة بالتبغ ومعالجتها.

المدرسة يعمل حالياً مع مدارس الجزائر ومصر والأردن ولبنان وعُمان وقطر والسعودية والسودان، ومشروع حول التعليم من أجل التنمية المستدامة مع اليونسكو، ومشروع تطوير المساعدة لإعادة تأهيل وتحسين شؤون المعلمين (DRASATI) الذي شمل العمل مع وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان ومراجعة المنشورات الموجودة حول إصلاح التعليم – نقترح أن يتبنى إصلاح التعليم منظوراً يجمع الأبحاث والتطوير بهدف تحقيق تطوير مستدام مرتكز على المدارسة. ولتجاوز نتائج المقاربات الإصلاحية التي كانت تنفذ في الدول العربية حتى الآن، نوصي بتحول نمطي باتجاه إصلاح تعليمي على المستوى ما قبل الجامعي، يعتبر الإصلاح تحولاً في مقاربته للقيادة والتعليم والتعلم (Karami-Akkari, Saad, & Katerji, 2012)، ويركز على تغيير المعتقدات والعادات الراسخة في الذهن (BouJaoude & Jurdak, 2009) بدل التركيز ببساطة على تغيرات تقنية في السلوك والممارسات التي قد لا تكون مستدامة وغير قابلة للتحويل إلى سياقات جديدة، ويتبنى مقاربة منظومية للتركيز على التعقيد بدلاً من البساطة، من خلال استهداف الترتيبات الهيكلية إلى جانب القواعد التنظيمية المعتمدة. ويجب أن يشمل هذا الإصلاح عدداً كبيراً من المعنيين على مستوى المدرسة والمجتمع والجامعة والوزارة، الذين يأتون بتشكيلة من الخبرات والآراء للتأثير على أجندة الإصلاح. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يستند هذا الإصلاح إلى سياق محلي ويرتبط بالتحديات التي يواجهها الممارسون المسؤولون عن تنفيذه. إن بناء القدرة لقيادة التغيير يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من تصميم الإصلاح، وأن يؤكد على الحوار والتعلم التعاوني، وأن يكون تجريبياً ومتجذراً في الاستعلام والتفكير والاختبار العلمي، لزيادة إمكانية استمرار الإصلاح وتأثيره.

التعليم من أجل التنمية المستدامة يقضي بأن يستهدف الإصلاح تحولاً في الترتيب التنظيمي والثقافي للمدارس. والمدارس التي يتم فيها التركيز على التنمية المستدامة يجب أن تُصمم كمنظمات تعليمية تمتاز بصفات تجديد الذات التي تنتج معرفة راسخة قادرة على التأثير في السياسة. ويجب أن تتبنى هياكل حوكمة ذاتية التنظيم تتضمن أفكاراً ابتكارية من خلال التكيف والتحول، وأن تعتنق ثقافة التعاون حيث يكون صنع القرار تشاركياً وحيث يشارك الجميع عن كثب. ويجب أن تكون هذه المدارس على اتصال وثيق بمجتمعاتها المحلية في علاقة منتجة في الاتجاهين مستثمِرة في أصولها وملبية احتياجاتها.

وماذا عن التعليم العالي، وعن الدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات الكبرى في الدول العربية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة ومن إجل عكس هجرة الأدمغة التي ما زال جزء

كبير من المنطقة يعاني منها؟ منذ 150 عاماً، خرَّجت الجامعة الأميركية في بيروت وسلفها الكلية السورية الإنجيلية خبرة الأطباء والمهندسين وسيدات ورجال الأعمال والكلاسيكيين والمبتكرين السياسيين واختصاصيي التغذية وخبراء الصحة العامة في المنطقة. أما قيمة الجامعة للمنطقة فلا يرقى إليها الشك، إذ تستقبل وتدرب وتخرج الأفضل والألمع.

لكن فيما ازدادت المساعدات المالية لطلاب الجامعة ثلاثة أضعاف خلال العقد الأخير، تصاعدت كلفة التعليم العالي، وأثر الاضطراب السياسي والركود الاقتصادي على الداخيل في لبنان والعالم العربي، مما جعل توفير تعليم عال عالمي المستوى للطلاب المتفوقين أكثر صعوبة بصرف النظر عن قدرتهم على الدفع. ولمواجهة هذه المشكلة، مع ما يعتريها من تعقيد، يتعين على الجامعة أن تساعد في توفير فرص جديدة لقادة المستقبل كي يكونوا مؤثرين ويصنعوا تغييراً في لبنان وفي المنطقة وفي العالم.

اقترحت الجامعة تجريب خدمة وطنية ونموذج تدريسي للتعليم العالي في لبنان، مقترناً بسماح في إيفاء الديون بالتعاون مع الحكومة اللبنانية، للحد من هجرة الأدمغة. هذا يمكن أن يحدث تحولاً في التعليم، من خلال تمكين المتخرجين من الانطلاق إلى المجتمع والتعليم في المدارس الحكومية والخاصة فيما هم يسددون قروضهم. هذا يضمن ثلاث سنوات على الأقل من الخدمة القيمة في مناطق من البلاد هي بأمس الحاجة إلى أساتذة متميزين.

وفي سبيل تحضير الطلاب على النحو الأمثل لإيجاد عمل في سوق الوظائف العالمية التنافسية، فإن زيادة فرص الممارسة التدريبية (internship) خصوصاً ضمن الصناعات الوطنية، تماشياً مع التنمية المستدامة كما حددتها اليونسكو، سوف تشجع الطلاب على خدمة المحرومين وتساعد في تمكين الأساتذة. ومن أجل تحقيق ذلك، تقترح الجامعة تقوية شراكاتها مع مؤسسات مرموقة حول العالم متماشية أصلاً مع أهداف التنمية المستدامة، مثل جامعة الأرض في كوستاريكا، التي تجسِّد نموذج الخدمة ذاته الذي تستند إليه الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيسها المؤسس الدكتور خوسيه زغلول وهو خريج الجامعة الأميركية في بيروت.

إن فلسفة «نتعلم لكي نخدم» حققت هدفها في الفترات المضطربة الكثيرة خلال السنوات الـ150 الماضية، وهي ما زالت معتمدة اليوم في الجامعة كما في الماضي: توفير فرص تعليمية تحويلية لأبناء المناطق المحرومة في لبنان وللعدد المتزايد من اللاجئين، ومعالجة المرضى في أرقى المرافق الطبية في المنطقة، وتوفير الخبرة المتمرسة المتعددة التخصصات للمساعدة في إعادة بناء المجتمعات الممزقة الخارجة من الحروب والنزاعات.

لتشجيع طلاب الجامعة على إحداث فرق في المجتمع، تقترح الجامعة تطوير مكونات الخدمة والقيادة في المناهج الدراسية. وهذه سوف تصبح مكونات إلزامية للتعليم في الجامعة. كما أن «مناهج التأثير» في كلية الطب تركز على تطوير الشخصية والقيم مثلما تركز على التفوق في العلوم الطبية. هذه الرؤية هي لتخريج أطباء يؤثرون في المجتمع ويحولونه كمعالجين وباحثين وأساتذة ودعاة تقدم وإصلاح.

أخيراً، مثلما أثبتت من خلال ريادتها في برنامج TAMAM، على الجامعة أن تكون أيضاً رائدة في علم أصول التدريس. وسوف يساهم ذلك في بناء الأسس التربوية للطلاب الذين يرغبون بتلقي العلم في الجامعة لكنهم غير مستعدين تماماً لمنهجها الدراسي الصارم عندما يتخرجون من المدرسة الثانوية. ومن خلال تلبية حاجات تلاميذ الصف العاشر، وتوفير الفرصة للذين فوق سن الخمسين لتطوير مهارات جديدة ومتابعة اهتمامات فكرية جديدة عبر مبادرتها «جامعة لكبار السن» التي تحظى بتقدير كبير، وتوسيع برامجها التعليمية الشعبية على الإنترنت، تسعى الجامعة الأميركية في بيروت لتكون نموذجاً لفرص تعليمية عميقة الأثر للطلاب من سن السادسة عشرة إلى سن الخامسة والتسعين. هذه الأهداف لن تتحقق بسهولة. لكن من يعود إلى تاريخ الجامعة منذ أسسها دانيال بليس يجد أنها واجهت تكراراً تحديات في مساعيها لتحويل ذاتها والمنطقة. علينا مواجهة تحدي قيادة الإبداع في التعليم المستدام في البلدان العربية، وسوف ننجح في مواجهته.

هوامش

1. راجع http://www.un.org/sustainabledevelopment/education/
2. راجع http://timssandpirls.bc.edu/
3. PIRLS - التقدم في دراسة دولية لمحو الأمية، PISA برنامج التقييم الدولي للطلاب، TIMSS - الاتجاهات في دراسة عالمية للرياضيات والعلوم.
4. راجع http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/ARB_EN.pdf و http://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/156267E.pdf
5. الاسم TAMAM مبني على العنوان العربي «تمام: التطوير المستند الى المدرسة».

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 في المنطقة العربية

ريم نجداوي، منية براهم، فيدال بيرينجيرو

أهداف التنمية المستدامة طموحة وشاملة، تدعو للعمل على عدة جبهات تنموية. وعلى رأس هذه الأهداف القضاء على الفقر والجوع، الحد من عدم المساواة، تعزيز الحصول على الخدمات الأساسية، حماية البيئة، وتعزيز السلام والعدالة.

في حين أدرجت وسائل تنفيذ الأهداف تحت كل من الأهداف الستة عشر، لكن تم تخصيص هدف أخير ليلعب دوراً أساسياً في تحقيق جميع الأهداف الأخرى. إنه الهدف السابع عشر الذي ينص على تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وهو يعتبر الركيزة الأساسية للأهداف الأخرى والجامع لها من خلال خمسة عناصر أساسية هي: التمويل، التكنولوجيا، بناء القدرات، التجارة، ما يسمى بالقضايا البنيوية التي تشمل السياسات والمؤسسات والشراكات والبيانات والرصد والمساءلة. وعلى هذا النحو، يجمع الهدف السابع عشر كل أصحاب المصلحة، بما فيهم الدول المتقدمة والنامية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتطلب تحقيق الهدف السابع عشر من كل هذه الجهات إجراء تحليل ذاتي لاستراتيجياتها، ومراجعتها، لجعلها تتناسب مع الوسائل اللازمة لتنفيذ أجندة التنمية الجديدة للسنوات الخمس عشرة المقبلة.

سعي المنطقة العربية إلى عقد شراكات من أجل تنفيذ أجندة 2030

تحتاج المنطقة العربية إلى تكثيف جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030. لكن في البداية من المهم مراجعة إطار تطورها. فقد اعتمدت المنطقة العربية تاريخياً على البرامج والمؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية، لكن هذه السياسة أثبتت محدوديتها في القدرة والاستمرارية والاستدامة والكفاءة. وعلى رغم أن أجندة 2030 تنص على الدور القيادي للدول في عملية التنمية، إلا أن عملية تنفيذ هذه الأجندة الطموحة تحتاج إلى جهود جميع أصحاب المصلحة. تستطيع المنطقة العربية حشد رؤوس الأموال البشرية والطبيعية والمالية والمادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عقد الشراكات والتحالفات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم هذه الشراكات يمكن أن يساعد في نشر جهود التنمية في المنطقة بتكاليف أقل وكفاءة أكبر. يشمل الشركاء، على سبيل المثال لا الحصر، الحكومات والجهات المانحة والدول المتلقية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية وجمعيات قطاع الأعمال. عالمياً، انتشرت الشراكات الإنمائية على مر السنين، نتيجة لزيادة العولمة، وارتفاع فرص الأعمال في أسواق الدول النامية التي تفتقر إلى البنى التحتية المناسبة، وتقلص المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى التحسن الإجمالي للحوكمة وإدارة المشاريع في الدول النامية. وتأتي هذه الشراكات في أشكال مختلفة، ولها مهام وأهداف مختلفة، لذلك هناك اختلاط في الأداء. إقليمياً، هناك أمثلة وإن كانت محدودة على بناء شراكات ناجحة وأخرى فاشلة.

يشكل تطوير الشراكات الإقليمية فرصة يمكن للمنطقة العربية استغلالها. فلدى الدول العربية الكثير من القواسم المشتركة، بما في ذلك اللغة والثقافة. لكن بين هذه الدول أيضاً العديد من الاختلافات في الهيكلين السياسي والاقتصادي وفي توافر الموارد ومستوى الدخل. وهناك اختلاف آخر هو مستوى مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

مراجعة الإمكانات في المنطقة العربية

في ما يأتي عرض قصير يسلط الضوء على امكانيات تنشيط الشراكات في المنطقة العربية كجزء من الهدف السابع عشر ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شراكات لتمويل التنمية

تعاني الدول العربية من فجوة تمويلية كبيرة. وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن دولاً عربية مختارة قد تحتاج إلى 3.6 تريليون دولار للوصل إلى نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2030 [1]، وأن الفجوة المالية ستكون أكبر بكثير لو تم احتساب تكاليف الصراعات. وتواجه المنطقة العربية، باستثناء الدول الغنية بالموارد، صعوبات في سد هذه الفجوة من خلال العمليات الداخلية، لأسباب متعددة بينها النظم غير الكفوءة لجمع الضرائب، والدعم الضخم للأسعار، والنفقات العسكرية الكبيرة. ومن أجل استكمال صورة الفجوة المالية، ينبغي النظر بتمعن إلى مصادر تمويل أخرى، ولا سيما المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاستثمارات الإقليمية البيئية والتحويلات المالية[2]. وتعتبر المساعدات الإنمائية

ريم نجداوي، رئيسة قسم سياسات الغذاء والبيئة، منية براهم، موظفة للشؤون الاقتصادية، فيدال بيرنجيرو، موظف للشؤون الاقتصادية، في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)

الشكل ب 1 الاستثمار البيني العربي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة العربية

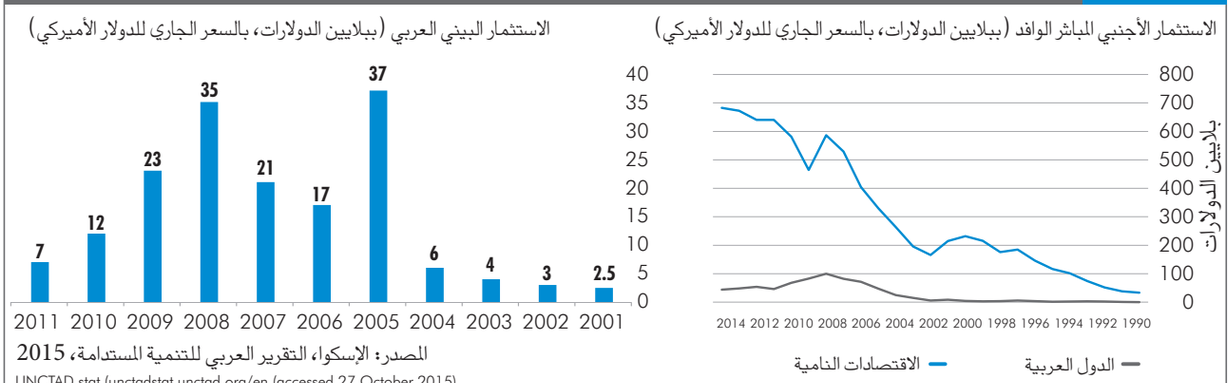

المصدر: الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2015

UNCTAD stat (unctadstat.unctad.org/en (accessed 27 October 2015)
Adapted from ESCWA, Arab integration: a 21st century imperative (Beirut, 2013, E/ESCWA/OES/2013/3)

الرسمية مصدراً رئيسياً للتمويل في المنطقة التي حصلت على 22 بليون دولار عام 2013، أي ما يعادل 60 دولاراً للفرد، لكن بمعظمها كانت مساعدات إنسانية لا إنمائية. تعتبر المساعدات الإنمائية العربية أيضاً مصدر تمويل مهم، لكنها تتقلب بسبب الاعتبارات السياسية وتقلب عائدات النفط[3]. وإن نظرنا إلى الانخفاض الحاد في الاستثمارات، تصبح الصورة أكثر سواداً بسبب عدم الاستقرار الحالي. فقد انخفضت الاستثمارات الإقليمية البينية المباشرة من 35 بليون دولار عام 2008 إلى 7 بلايين دولار فقط عام 2011[4]. كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة للمنطقة عام 2014 إلى 44 بليون دولار، أي إلى أقل من نصف ما كانت عليه عام 2008[5] (النظر الشكل ب1). بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحويلات المالية إلى المنطقة منخفضة نسبياً، حيث بلغت 53 بليون دولار عام 2015[6]، لكنها تستخدم لتمويل التعليم والإسكان بشكل أساسي.

لهذا ينبغي تحديد أطر عمل مميزة لتمويل التنمية في المنطقة. إن دعم الشراكات من أجل التنمية يوفر فرصة مهمة للمنطقة شرط أن توفر بيئة أكثر جاذبية، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويمكن للشراكات العربية أن تجمع المستثمرين والمؤسسات الخاصة، والصناديق السيادية والتنموية، والشركات الكبيرة، من أجل تنفيذ أجندة 2030 وتطوير المنطقة.

شراكات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

تبذل الدول العربية جهوداً عديدة لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من خلال تحسين أنظمتها التعليمية وتعزيز نقل التكنولوجيا. لكنها لا تزال مستخدمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار أكثر من كونها منتجة لها. ووفقاً لمنظمة اليونسكو، فإن نسبة الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية منخفضة جداً حتى بمقاييس البلدان النامية. فمعدل الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير لا يتعدى 0.2 في المئة، أي خمس معدل الإنفاق الإجمالي في الدول النامية و12 في المئة من معدل الإنفاق العالمي. وفي حال لم يتم تحفيز الطلب على العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال اقتصاد واعد، سيؤدي تدفق العرض إلى البطالة وهجرة الأدمغة[7].

وفي ظل تزايد المنافسة في السوق العالمية، ومن أجل ضمان نمو اقتصادي مستدام والاستفادة الكاملة من اقتصاد المعرفة، على المنطقة العربية أن تزيد نسبة تبنيها للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لكي تبقى في طليعة التنمية. وتستطيع المنطقة، من خلال المزيد من التعاون والشراكات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أن تتعامل مع التحديات المشتركة التي تواجهها، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتدهور البيئي وتزايد ندرة الموارد الطبيعية مع انخفاض الموارد الرأسمالية. تحتاج المنطقة العربية إلى مناخ يحفز على تعزيز الشراكات التعاونية الإقليمية وآليات التمويل من خلال إنشاء حاضنات إقليمية ومجمعات علمية، وإعطاء المنح والعقود الخاصة لتطوير واكتساب العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

شراكات لتطوير التجارة البينية

تعتبر المنطقة العربية من أقل مناطق العالم تكاملاً اقتصادياً. ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، لم يتعد حجم التجارة البينية 9 في المئة من إجمالي الصادرات عام 2012، على رغم وجود اتفاقات تجارية عديدة تم التوقيع عليها، بما في ذلك اتفاقية أغادير (2004)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2005) والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي (2008). ومع أن التجارة البينية وإنشاء أسواق كبيرة من خلال التكتلات التجارية الإقليمية تدعم النمو الاقتصادي، فهناك تقدم سريع لدول المنطقة

للتكتل مع بقية المناطق والدول، وذلك يعود إلى أسباب سياسية واقتصادية عديدة. ويمكن للتكتلات التجارية والشراكات التجارية الخاصة أن تدفع الدول العربية إلى اتباع استراتيجيات للنمو المرتكز على التصدير، والذي قد يشكل أحد المحركات الرئيسية للتنمية في المنطقة، لخلق فرص عمل وللتخفيف من حدة الفقر.

شراكات من أجل ثورة البيانات

لتحقيق أجندة 2030، ينبغي على صانعي السياسة مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة واستخدام البيانات كأداة لرسم سياساتهم. في الوقت الحالي، القدرات الإحصائية في معظم الدول العربية غير كافية، مما يشكل تحدياً للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية في تحديد خطوط الأساس ووضع مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز القدرات الإحصائية ومراجعة الأطر المؤسسية[8]. ويمكن للدول العربية الاستفادة من السبعين شريكاً ضمن مبادرة الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أطلقت في أيلول (سبتمبر) 2015 لدعم الدول في تحقيق وقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة[9]. وتهدف هذه المبادرة بشكل خاص إلى تحسين استخدام البيانات، وسد ثغرات البيانات وتسهيل الحصول عليها، وحشد الإرادة السياسية والموارد، بدعم من أكثر من 70 حكومة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية وشبكات خبراء.

يمكن للدول العربية أن تستفيد بشكل كبير من الدعم التقني والمادي لشركاء التنمية في هذه المبادرة لتطوير أنظمتها الإحصائية واستيفاء المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنطقة أن تستفيد من إنشاء مرصد إقليمي للتنمية المستدامة[10] لرصد التقدم المحرز في عملية التنمية، وذلك على خطى الاتحاد الأوروبي ومنطقة شمال المتوسط.

الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص

اعتمدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقليدياً على إدارة القطاع الخاص وتمويله لمشاريع حكومية، مما يسمح بتقاسم المخاطر وإمكانية الاستفادة من المهارات الإدارية والخبرات والابتكار والكفاءة في القطاع الخاص. في ظل هيكل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يمكن تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال استخدام المنافسة على المشتريات العامة والتشغيل والصيانة عندما يتم التنفيذ عبر شركات خاصة. لكن الشراكات بين القطاعين العام والخاص محدودة في الدول العربية، كما يظهر في الشكل ب2.

ارتكزت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أساساً على القطاعات الأقل استراتيجية وتنظيماً لأنها أكثر جاذبية وربحاً للقطاع الخاص. وتشكل الاستثمارات في قطاعي النقل والاتصالات حصة

الشكل ب 2 مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية، 1990 - 2013

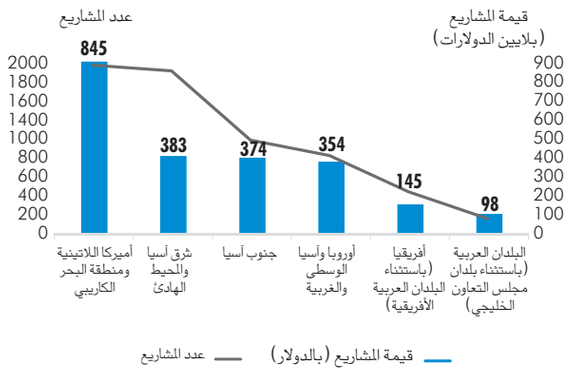

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي والمرفق الإستشاري للبيئة الأساسية الخاصة والعامة، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في المشاريع البيئة الأساسية http://ppi.worldbank.org/ (استرجعت في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

كبيرة من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1990 – 2013، في حين تدنى الاستثمار في القطاعات المولدة لفرص العمل وبشكل أساسي في استخراج المواد الخام والصناعات التحويلية. ويمكن معالجة ذلك من خلال تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والاستخدام الكفوء للمساعدات الدولية المتاحة.

هوامش

1. ESCWA, Sustainable development financing gap in the Arab region (E/ESCWA/EDID/2015/IG.15/).
2. ESCWA, Arab Sustainable Development Report (E/ESCWA/SDPD/20153/)
3. Khaled Hussein and others, “Reinforcing the role of Arab development funds: the financing gap” (E/ESCWA/OES/2013/WP.6).
4. ESCWA, Arab Integration: A 21st Century Development Imperative (E/ESCWA/OES/20133/).
5. World Development Indicators database, World Bank.
6. Original figure refers the Middle East and North Africa region. Source: The World Bank 2015. Migration and Development Brief No. 24. http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934128899076074 5-/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf.
7. ESCWA, Arab Sustainable Development Report (E/ESCWA/SDPD/20153/).
8. ESCWA, Arab Sustainable Development Report (E/ESCWA/SDPD/20153/)
9. See more at: http://www.data4sdgs.org/historic-launch-press-release#sthash.2QHNFg59.dpuf
10. Monia Braham, “Regional integration and the post-2015 Development Agenda: towards a follow-up and review mechanism of sustainable development policies in the Mediterranean Arab countries”, CIHEAM Watch Letter number 34 (September 2015).

الوقاية من المرض من خلال البيئات الصحية:
تقييم العبء المرضي الناجم عن المخاطر البيئية في البلدان العربية

مازن ملكاوي وباسل اليوسفي

لو أدركنا كم من الأمراض والعلل يمكن الوقاية منها عن طريق إدارة المخاطر البيئية، لاندفعنا أكثر في دعم التدابير الصحية الوقائية من خلال السياسات والاستراتيجيات والتدخلات والتقانات والمعارف المتاحة. هذا صحيح عموماً في ما يتعلق باستدامة التنمية في معظم بلدان العالم، لكنه أكثر أهمية في البلدان العربية حيث مخاطرنا البيئية أعلى ومعدلات التنمية أبطأ.

ترسم التنمية المستدامة سيناريوهات مشرقة حول المنافع المتبادلة وتقدم فوائد شبه فورية من خلال التصدي لقضايا الصحة والمناخ والبيئة بشكل متكامل. كما توفر أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بمقاربتها الشمولية ، فرصاً ملموسة لتخفيض العبء المرضي الناجم عن عوامل الخطر البيئية، وتساهم في «ضمان حياة صحية ورفاهية للجميع من كل الأعمار». لذلك فإن صنّاع السياسة في قطاع الرعاية الصحية والعاملين في الحقل الصحي مدعوون إلى التسلح بالأدلة التي تبرز الاحتياجات وتثبت ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع من أجل تعزيز التنمية المستدامة وبناء المجتمعات الصحية المعافاة.

قدرت منظمة الصحة العالمية سنة 2016 العبء المرضي العالمي الناتج من مخاطر بيئية بنحو 19 في المئة، وأن التدهور البيئي يتسبب بأكثر من 420 ألف حالة وفاة مبكرة سنوياً في المنطقة العربية، بما يمثل 20 في المئة من عدد الوفيات الكلي. وإذا احتسبنا حالات الوفاة والعجز كليهما، فإن العرب يخسرون سنوياً نحو 24 مليون سنة عمر معدلة بسبب العجز (من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز Disability Adjusted Life Year - DALYs) نتيجة التدهور البيئي. وللأسف، فإن هذا الرقم يكون أعلى بشكل ملحوظ عندما يتعلق الأمر بالأطفال دون سن الخمس سنوات، حيث يرتفع إلى 26 في المئة من مجموع الوفيات المسجلة. وتختلف البلدان العربية كثيراً من حيث ظروفها الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والبيئية والصحية، وتبعاً لذلك تتفاوت نتيجة هذا العبء المرضي البيئي كما هو موضح في الشكل ب 1.

شهد العقد الأخير تحولاً من انتشار الأمراض المعدية والطفيلية والغذائية إلى انتشار الأمراض غير السارية والإصابات، ليس فقط من حيث مدى تأثير المخاطر البيئية ولكن أيضاً من حيث العبء الإجمالي. ويرجع هذا التحول أساساً إلى انخفاض المخاطر البيئية التي تثير تفشي الأمراض السارية، فعلى سبيل المثال ازدادت نسبة الناس الذين تصلهم المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي المحسنة، وانخفضت نسبة الأسر التي كانت تستخدم الوقود الصلب للطهي. وفي ما يخص العبء المرضي الإجمالي بشكل عام، فقد ازدادت الأمراض غير السارية عالمياً كما هي الحال في معظم البلدان العربية حسبما هو موضح في الشكل ب 2.

وعلى غرار بقية مناطق العالم، تشتمل الأمراض الرئيسية والأكثر ارتباطاً بالبيئة في البلدان العربية على: أمراض القلب والشرايين والأوعية الدموية، وأمراض الإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي السفلي وأمراض السرطان والإصابات غير المتعمدة. أما المخاطر البيئية الرئيسية التي تسبب هذه المجموعات من الأمراض فهي تشمل تلوث الهواء الخارجي والداخلي ، ونقص توفير المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية، والتعرض المتزايد للنفايات والمواد الكيميائية الضارة، ومخاطر حوادث السير. إن التعرض للمخاطر البيئية من المحددات الرئيسية للصحة العمومية عبر دورة حياة الإنسان. وتظهر ضخامة العبء

الشكل ب 1 الوفيات السنوية المرتبطة بالتدهور البيئي[1]

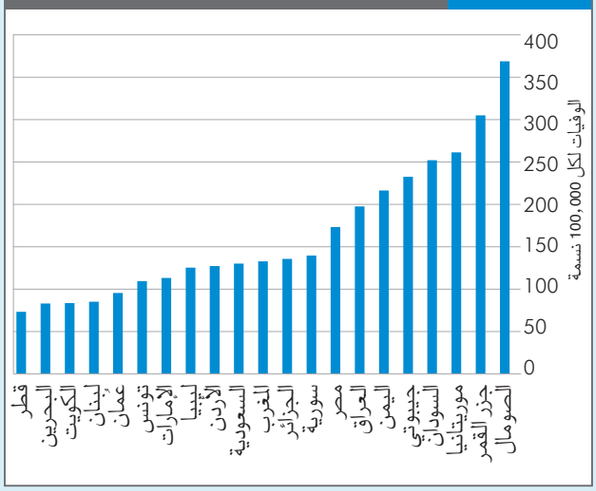

مازن ملكاوي، مستشار التعرضات الصحية البيئية في المركز الإقليمي لصحة البيئة (CEHA) التابع لمنظمة الصحة العالمية، والدكتور باسل اليوسفي مدير المركز.

الشكل ب 2 أسباب الوفاة التي تعزى إلى البيئة في البلدان العربية والعالم

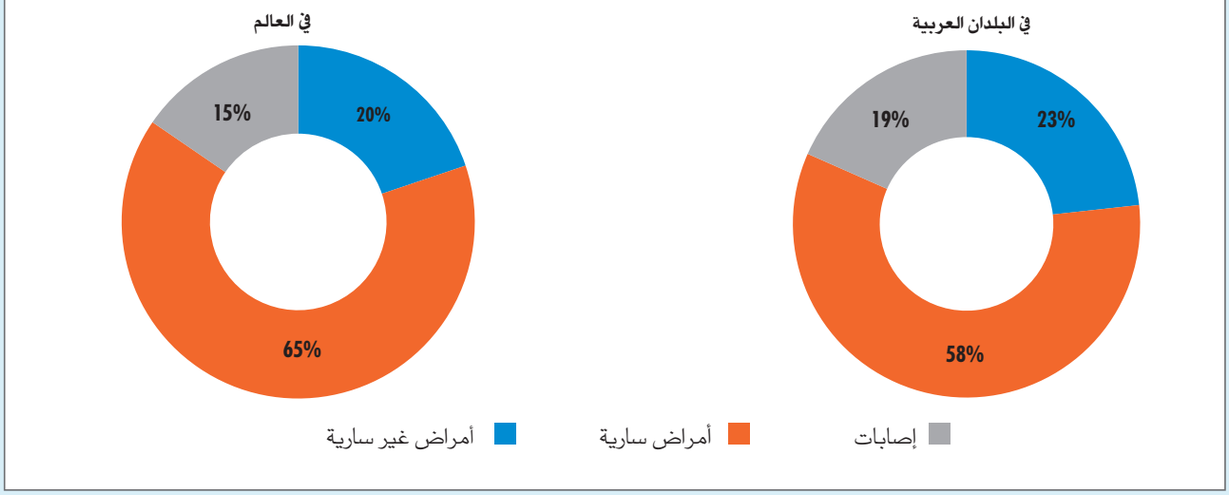

المرضي الناجم عن هذه المخاطر المتعددة بأنه لا يمكن التصدي لهذه المخاطر وما ينتج عنها من تداعيات صحية كل على حدة. فمن الضروري هنا اعتماد وتنفيذ «منهجية إيكولوجية ـ صحية متكاملة»، تعترف بالعلاقات المعقدة بين العوامل البيولوجية والسلوكية والبيئية والاجتماعية والتنموية.

من الواضح أن تخفيض العبء المرضي الناجم عن المخاطر البيئية ممكن تماماً من خلال تدخلات وتدابير منخفضة الكلفة. لكن لكي تكون هذه التدابير أكثر فعالية واستدامة، فإنه يجب تصميمها وتنفيذها على نحو بيئي ـ صحي شمولي متكامل. تقدم حماية البيئة منصة وقائية قوية لحماية صحة العموم والمجتمعات والأفراد. حيث يمكن اتخاذ العديد من التدابير الاستباقية والفورية لتخفيض العبء المرضي الناجم عن المخاطر البيئية. ومن الأمثلة على ذلك تخزين المياه المنزلية بشكل أكثر سلامة والترويج لتدابير نظافة شخصية أفضل، واستعمال وقود أنظف وطاقة أكثر أماناً، واستخدام وإدارة المواد السامة في المنزل وفي مكان العمل بحرص أكبر، واعتماد أساليب مأمونة للصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل. وبناءاً عليه، فإن الإجراءات والتدابير التي تتخذها قطاعات انتاجية وخدمية مثل الطاقة والنقل والبلديات والزراعة والصناعة، بالتعاون مع قطاع الصحة، هي حيوية وهامة في التصدي لأسباب اعتلال الصحة العامة ذات المسببات البيئية. فالإجراءات لا تأتي من قطاع الصحة العمومية وحده، بل من جميع القطاعات الأخرى التي تؤثر في المحددات البيئية للصحة. وإن العمل الجماعي المنسق والمتآزر في وضع سياسات صحية وبيئية وتنموية يعزز تحقيق تقدم جذري في صحة الانسان ورفاهه وجودة حياته من خلال إرساء منافع اجتماعية واقتصادية مشتركة ومتنوعة.

يتوقع بحلول العام 2050 أن يعيش 68 في المئة (نحو 646 مليون نسمة) من سكان العالم العربي في مناطق حضرية تتميز غالباً بازدحام مروري وهواء ملوث وسكن سيىء وفقر بخدمات المياه والصرف الصحي، إضافة إلى مخاطر صحية بيئية أخرى بما فيها تلك المرتبطة بمكان العمل (ويشار هنا إلى أنه في العام 2014 كان نحو 51 في المئة من سكان المنطقة العربية يمارسون أنشطة عمل

الشكل ب 3 العبء المرضي الإجمالي محسوباً بسنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز (DALYs)

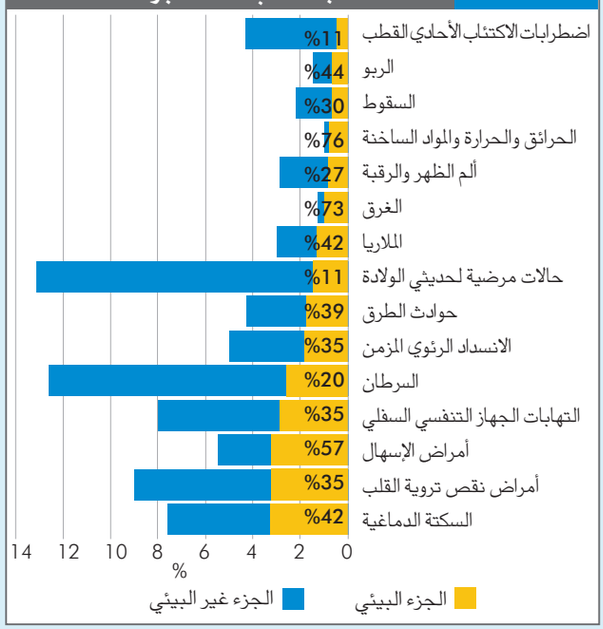

الجدول 1 أولويات وتدخلات بيئية لتخفيض العبء المرضي في البلدان العربية

المرض	مجالات التدخلات البيئية الرئيسية
أمراض القلب والأوعية الدموية	تلوث الهواء المنزلي والخارجي، دخان التبغ غير المباشر، التعرض للرصاص، ظروف العمل المجهدة، العمل بالمناوبة.
أمراض الإسهال	المياه، الصرف الصحي والنظافة الشخصية، الممارسات الزراعية، تغير المناخ.
التهابات الجهاز التنفسي	تلوث الهواء المنزلي والخارجي، دخان التبغ غير المباشر.
الانسداد الرئوي المزمن	تلوث الهواء المنزلي، تلوث الهواء الخارجي، التعرض للغبار في مكان العمل.
إصابات حوادث الطرق	تصميم الطرق، تخطيط استخدامات الأراضي، كثافة حركة المرور في مناطق التطوير حيث مشاريع كبرى للبنى التحتية.

اقتصادية، وفي عديد من البلدان يتم تشغيل هؤلاء العمال بشكل غير آمن وفي ظروف عمل خطرة ومهينة). إن إعادة تموضع قطاع الصحة العامة للعمل بشكل أكثر تنسيقاً في تطوير سياسات الصحة الوقائية الفعالة مع القطاعات المعنية المختلفة وضمنها، هي الخطوة الصحيحة الأولى لمواجهة الأخطار والمسببات البيئية للأمراض والإصابات وتقليص أعباء المراضة العالمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الحاجة الملحة في منطقتنا لمعالجة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمخاطر البيئية، الناشئة منها والمقبلة، مثل تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وخسارة التنوع البيولوجي، إذ إن هذه المخاطر مهيأة لتصبح من أصعب التحديات التي ستواجهها الأجيال العربية في العقود المقبلة. وبسبب العبء الثقيل الناجم عن عوامل المخاطر البيئية العكوسة أو القابلة للتخفيف والمتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية في المنطقة العربية، ونظراً لتوفر تدخلات وتدابير مناسبة الكلفة للصحة البيئية، فمن الضروري اعتماد منهجية تعاضدية متعددة الإختصاصات وإتاحة الموارد اللازمة لدفعها إلى الأمام من أجل الوقاية من هذه المخاطر والتقليل من مفاعيلها ومكافحتها.

ملاحظة

1. البيانات مأخوذة من تقرير «الوقاية من المرض من خلال بيئات صحية: تقييم عالمي للعبء المرضي الناتج من مخاطر بيئية»، منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2016

أوراق بحثية

112 الصحة

الصحة: «هدف تنموي مستدام» جامع وإقليمي من أجل الرفاه والبقاء في العالم العربي
إيمان نويهض، ريما حبيب، سوزان الخشن، شلبي سورديك (الجامعة الأميركية في بيروت)

132 القضاء على الجوع

المساهمة في القضاء على الجوع في البلدان العربية
محمود الصلح (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ـ إيكاردا)

الصحة: «هدف تنموي مستدام» جامع وإقليمي من أجل الرفاه والبقاء في العالم العربي

إيمان نويهض، ريما حبيب، سوزان الخشن، شلبي سورديك

تركز هذه الورقة على هدف التنمية المستدامة الثالث، أو الهدف 3 (SDG3)، الذي يدعو البلدان إلى «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار». وتعكس المقاصد المحددة لهذا الهدف توسعاً ملحوظاً في الأجندة الصحية السابقة للأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). ففي حين حددت أهداف الألفية المعايير الإرشادية لصحة الأم والطفل ولعدد من الأمراض السارية مثل الإيدز والملاريا، تبنّى الهدف 3 الجديد توجهاً أكثر شمولية يدعو إلى الاهتمام بجميع الأمراض السارية وغير السارية (بما في ذلك أمراض الصحة النفسية)، والوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وإساءة استعمال المواد (تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة)، والمخاطر البيئية، بالإضافة إلى صحة الأم والطفل. ويدعو الهدف 3 إلى ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وإلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل ضمان تطبيق مبدأ الإنصاف.

ويقترح هذا الهدف الجديد أربع «وسائل تنفيذ» تتعلق بمكافحة التبغ، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية، وزيادة التمويل وتطوير وتدريب القوة العاملة في قطاع الصحة، وتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

على رغم أن الصحة ترتبط بشكل واضح بهدف واحد من أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015، هو الهدف 3، فإن تحقيق مقاصد هذا الهدف يعتمد بقوة على تحقيق الأهداف الأخرى التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والبيئية والسياسية التي تؤثر على الصحة. بكلام آخر، التقدم نحو تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة يحسّن الصحة والرفاهية بشكل مباشر أو غير مباشر ويساهم في تحقيق الهدف 3.

لكن هل العالم العربي جاهز لتحقيق مقاصد الهدف 3؟

تثبت التجارب السابقة، كما الأحداث الحالية، أن التحديات التي تحول دون تحقيق هذه المقاصد كثيرة ومتشعبة. فقد حققت البلدان العربية إنجازاً متبايناً في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الستة المرتبطة بالصحة، مع تحقيق النجاح الأكبر في مجال صحة الأم والطفل. ويرجح أن تستمر هذه التباينات مع الأجندة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة، كما أن نقص البيانات الموثوقة قد يعيق عملية مراقبة التقدم نحو تحقيق هذه المقاصد.

ويشكل النزاع في المنطقة العربية عقبة كبيرة في طريق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأكثر من 10 دول من أصل 22 دولة عربية ترزح إما تحت الاحتلال وإما تحت وطأة الحروب أو النزاعات. وتؤوي المنطقة عشرات ملايين اللاجئين أو المهجَّرين. ويفتقر كثير من مواطني الدول العربية إلى حقوق أساسية، كالمشاركة السياسية وحرية التعبير وحتى حرية التنقل من مكان الى آخر. وتعاني معظم الدول العربية من عدم الاستقرار، أو تجاور دولاً تعاني من عدم الاستقرار، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

وتبدو النظم الإيكولوجية الداعمة لصحة الإنسان في المنطقة العربية هشة جداً، خصوصاً اذا أخذنا في الاعتبار العوامل المسببة لتغير المناخ. ويعاني 12 بلداً عربياً من ندرة حادة في المياه، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد خلال العقود المقبلة. كما ينتشر التصحر في كثير من البلدان العربية حيث تعتمد معيشة أعداد كبيرة من السكان على الأراضي الزراعية. بالإضافة الى ذلك، يشكل تلوث الهواء، الداخلي والخارجي على حد سواء، مصدر قلق حقيقي في المدن العربية الكبرى. إن الخسارة المأسوية السريعة للنظم الإيكولوجية الداعمة للحياة لا تعيق إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل تهدد حتى وجود المجتمعات والبلدان العربية.

المطلوب إطار عملي للشراكة بين الدول العربية يروج للتشارك في الموارد والخبرات، كما يشجع التضامن من أجل تحقيق الهدف 3 وأهداف التنمية المستدامة كافة، ومن أجل التغلب على التحديات المتشابكة والمتشعبة التي تتعلق بهذه الأهداف.

في ما يأتي نقترح أربع توصيات لتحقيق هذا الهدف:

أولاً، على كل بلد عربي أن يتبنى مقاصد مختلفة للهدف 3، بناء على أدائه السابق وواقعه الحالي وأدائه المتوقع في المدى القريب. تُجمع المعلومات وفق الجنس والعمر والعرق والجنسية حسب الحالة. ويجب تشكيل مجموعات عمل وطنية وإقليمية تعمل على مؤشرات صحية محددة، من أجل تعزيز التعاون والدعم عبر البلدان العربية المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة.

ثانياً، على البلدان العربية، خصوصاً ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أن تركز على تحسين نظم الصحة العامة لتحقيق مقاصد الهدف 3. فلا يمكن تحقيق أي من هذه المقاصد الصحية من دون نظام صحي موثوق وأداء متقدم في الصحة العامة يشمل نظم رصد ومراقبة لقياس التقدم المحرز. وتتطابق هذه المقاصد مع ما وصفه المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية بوظائف الصحة العامة في المنطقة.

ثالثاً، على العاملين في المجال الصحي أن يتبنوا مقاربة أفقية شمولية للقضايا الصحية، بدلاً من المقاربة العمودية لكل مرض على حدة. ويقتضي الارتباط الواضح بين الهدف 3 وأهداف التنمية المستدامة الأخرى أن يطور العاملون في المجال الصحي وأصحاب القرار السياسي استراتيجيات شاملة وأطراً تعزز التعاون بين مختلف الوكالات وعبر القطاعات كافة.

رابعاً، على العاملين في المجال الصحي أن يدركوا تلاقي الهدف 13 (SDG13) وأهداف مؤتمر تغير المناخ COP21 في دعم الهدف 3 الخاص بالصحة. إن تحقيق مقاصد الهدف 13 حول تغير المناخ سيسهل بشكل كبير العمل لتحقيق مقاصد الهدف 3.

في الختام، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأداء السابق والتحديات السياسية والاقتصادية الحالية، يمثل السعي لتحقيق مقاصد الهدف 3 فرصة لإيجاد هدف جامع لجميع البلدان العربية كي تتعاون على بناء نظم صحية مرنة، وتخفيض الوفيات والإصابات الناجمة عن أمراض وظروف متعددة، وتحسين صحة الناس ورفاههم، خصوصاً في البلدان الأكثر فقراً. ان للهدف 3 إمكانية كبيرة ليكون بمثابة جسر إلى السلام والشراكة والمساواة بين البلدان العربية.

ا. مقدمة

وقع قادة العالم بحلول نهاية العام 2015 على اتفاقية باريس حول تغير المناخ، وقبلها على أهداف التنمية المستدامة التي حددت تطلعات طموحة للقضاء على الفقر المدقع وحماية كوكب الأرض وضمان الازدهار للجميع (UN General Assembly, 2015). ولقد راقبت عدة وكالات للأمم المتحدة عملية اجماع الدول التي أدت إلى التوصل إلى هذين الإتفاقين. (Yamey et al., 2014) ويطرح هذان الإتفاقان أجندات (برامج) تنمية واستدامة طموحة من المتوقع أن تؤثر تأثيراً كبيراً في السياسات العالمية والإقليمية خلال العقود المقبلة. على العاملين في المجال الصحي وأصحاب القرار السياسي أن يولوا اهتماماً وثيقاً بهذه الأجندات، إذ من المرجح أن تحدد كيفية تدفق الموارد والرأسمال والإهتمام السياسي على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية كافة. لقد سبقت هذه الأهداف الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي اقترحت أهدافاً تنموية وحددت نهاية العام 2015 موعداً نهائياً لتحقيقها (UN General Assembly, 2000)، وهي بدورها أدت دوراً هاماً في حشد الرأسمال السياسي والمالي اللازم للعمل على تحقيقها (Brende and Hoie, 2014).

تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية ستة مقاصد مرتبطة بالصحة، أظهرت فيها البلدان العربية انجازاً متبايناً (UN and LAS, 2013). إقليمياً، تحقق النجاح الأكبر في مجال تحسين صحة الأم والطفل (Iqbal et al., 2014)، مع تحقيق مكاسب متواضعة في التصدي للأمراض السارية

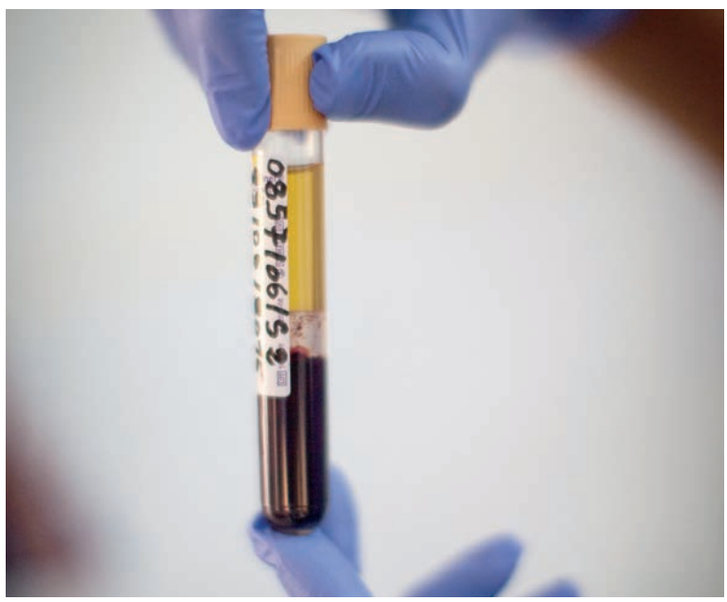

(MDG monitor, 2015). ويعود سبب هذا التباين بين البلدان العربية الى عاملين اساسين: وفرة الموارد والاستقرار السياسي داخل البلد. (The Arab NGO Network For Development, 2010). فقد أخفقت الدول العربية الأكثر فقراً وغير المستقرة سياسياً في تحقيق مقاصدها، وحققت البلدان ذات الدخل المتوسط تقدماً أكبر، أما البلدان الغنية، خصوصاً في الخليج، فقد تجاوزت المقاصد بأشواط كبيرة (UN and LAS, 2013). ونلاحظ تباينات كبيرة داخل البلد الواحد، خصوصاً بين سكان الأرياف والمدن، وبين المناطق الأكثر فقراً والأكثر ثراء (UN and LAS, 2013). وارتبط التقدم باتجاه هذه المقاصد الصحية بمدى تحقيق الأهداف التنموية الأخرى، كالقضاء على الفقر المدقع، وتحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكفالة الاستدامة البيئية.

تمثل أهداف التنمية المستدامة توسعاً ملحوظاً للأهداف الإنمائية للألفية، لكنها تختلف عنها بنقطة أساسية ألا وهي نقطة الإرتكاز. ففي حين ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على إرساء بنية تحتية لدعم الحاجات الأساسية في البلدان الفقيرة، تركز أهداف التنمية المستدامة على أهداف تنموية طموحة لجميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء (Kroll, 2015). هناك بالتأكيد قيمة سياسية في حشد التضامن العالمي حول مجموعة من الأهداف التنموية المهمة لجميع البلدان، لكن محاولات التعميم هذه تصطدم باستثناءات معينة. فكثير من البلدان العربية تمثل استثناء واضحاً للقاعدة، إذ إن أكثر من 10 دول عربية ترزح إما تحت الاحتلال أو تعاني من حروب أو نزاعات، وتأوي المنطقة عشرات ملايين اللاجئين أو المهجرين داخلياً، كما يفتقر الكثير من مواطني الدول العربية إلى حقوق أساسية كالمشاركة السياسية وحرية التعبير أو حتى حرية التنقل من مكان الى آخر (EL-Zein et al., 2016). وتعاني معظم الدول العربية من عدم الإستقرار، أو تجاور دولاً تعاني من عدم الإستقرار أكثر من أي منطقة في العالم. فقد تربعت أربع دول عربية، هي العراق وسورية وليبيا واليمن، على رأس قائمة الدول «الأكثر هشاشة» في «مؤشر الدول الهشة» للعام 2015 (Messner et al., 2015)، مما يعكس حالة عدم استقرار معقدة ومتفاقمة في المنطقة، تؤثر بدورها بشكل خطير على استراتيجيات التنمية. نعطي مثالاً على ذلك الأولويات التنموية في الأردن وسورية الجارتين: الأول بلد مستقر نسبياً على رغم احتوائه عدداً كبيراً من اللاجئين، والثاني يعيش حرباً أهلية ضارية وعدم استقرار سياسي وضرراً في البنية التحتية ونزوحاً جماعياً للسكان. تشكل التباينات الواسعة في الموارد

والاقتصاد والإستقرار الأمني والسياسي بين الدول العربية تحدياً هائلاً. وتدعو متطلبات المنطقة إلى مقاربات متنوعة ومترابطة تأخذ بعين الإعتبار حالة المنطقة الفريدة، وذلك من أجل دوزنة أجندة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 لتلائم هذه المتطلبات.

تركز هذه الورقة على الهدف 3 (SDG3) الخاص بالصحة والرفاه، لكنها تقدم عرضاً وتحليلاً لأهداف التنمية المستدامة الأخرى وأثرها المحتمل على النظم والسياسات الصحية في المنطقة العربية. وهي تهدف بشكل خاص إلى تقديم هذه الأهداف ضمن السياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي الخاص بالمنطقة. وسوف يُسلط الضوء على أهمية تبني مقاربة إيكولوجية متكاملة للصحة (أي نهج وحدة النظام البيئي وصحة الإنسان (ecosystem approach)، تأخذ بعين الإعتبار ترابط الهدف 3 مع بقية أهداف التنمية المستدامة، وجهود الحد من تغير المناخ وتخفيف آثاره التي اقترحتها اتفاقية باريس. وتدعو الخاتمة جميع العاملين في الصحة إلى تبني مقاربة تعتمد الصحة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن توصيات إضافية لتسهيل تنفيذ مثل هذه الأجندة الإقليمية الطموحة.

II. الهدف 3 والمنطقة العربية

يدعو هدف التنمية المستدامة الثالث (الهدف 3) جميع البلدان إلى «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار». وتعكس المقاصد المحددة لهذا الهدف توسعاً كبيراً في الأجندة الصحية السابقة للأهداف الإنمائية للألفية. ففي حين حددت الأهداف الإنمائية للألفية المعايير الإرشادية لصحة الأم والطفل، ولعدد من الأمراض السارية مثل الإيدز والملاريا، تبنى الهدف 3 الجديد توجهاً أكثر شمولية يدعو إلى الاهتمام بجميع الأمراض السارية وغير السارية (بما في ذلك أمراض الصحة النفسية)، والوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وإساءة استعمال المواد (تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة)، بالإضافة إلى صحة الأم والطفل. ويدعو الهدف 3 إلى ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وإلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل ضمان تطبيق مبدأ الإنصاف. ويدرج الجدول 1 مقاصد الهدف 3 الخاصة بالصحة والرفاه، إضافة إلى جدول فرعي حول «وسائل التنفيذ» المقترحة.

كما ذكر أعلاه، تتفاوت صورة صحة السكان بين البلدان العربية، وتعكس إلى حد كبير العوامل السياقية التي تحيط بها (مثل النزاعات والصراع السياسي وعدم المساواة الاقتصادية وندرة الموارد). وقد أشار مقداد وزملاؤه (2014) إلى هذه الاختلافات الصحية في بحث حديث نشرته مجلة «لانست» الطبية، مستعملين سنوات العمر المصححة باحتساب مُدد العجز (DALYs) لقياس عبء المرض. وصنف هذا البحث البلدان العربية في ثلاث فئات: بلدان مرتفعة الدخل وبلدان متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل بناء على مؤشرات اقتصادية معينة. ويحدد الجدول 2 الهموم الصحية الخمسة الأوائل ضمن كل فئة.

يسلط الجدول 2 الضوء على التباينات بين الدول في النتائج والأولويات الصحية. فلقد سيطرت البلدان المرتفعة الدخل على الأمراض السارية، وتكافح حالياً للتخلص من إصابات حوادث المرور والأمراض غير السارية بما فيها الصحة العقلية. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل، والتي تمر حالياً بحالة تحول وبائي، عبئاً مرضياً مزدوجاً مع مكافحتها معدلات عالية من الأمراض السارية وغير السارية. اما البلدان المنخفضة الدخل فما زالت تكافح الأمراض السارية التي تهيمن على أولوياتها الصحية، إضافة إلى معدلات عالية من وفيات الأمهات والرضع. ويعرض الجدول 3 بشكل أوضح هذه الفوارق الصحية بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المرتفعة الدخل (وفق تصنيف البنك الدولي في تموز / يوليو 2016) في ما يتعلق بكل من مقاصد الهدف 3. (إحصاءات الصحة العالمية 2016، إحصاءات المرصد الصحي العالمي، 2016).

يقدم الجدول 3 نتائج حساسة ومهمة:

- يوضح الجدول بمزيد من التفصيل مدى عدم المساواة في منطقة تتقاسم العديد من القيم التاريخية والثقافية والدينية.
- أداء البلدان المنخفضة الدخل سيئ جداً، وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق أي من مقاصد الهدف 3 الصحية. وفي المقابل، حققت البلدان المرتفعة الدخل جميع المقاصد وتجاوزتها باستثناء مقاصد الأمراض غير السارية وإصابات حوادث المرور. وتقع بين هاتين الفئتين البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، مع تفاوتات واسعة في ما بينها.

- قد تكون البيانات متوافرة لكثير من المقاصد، وغير متوافرة لبعضها الآخر من دون رقم أساسي للرصد.

- من المهم أيضاً مراجعة هذه الأرقام بحذر وعدم تبنيها إلا إذا تم التأكد من نوعية جمع البيانات. بالإضافة الى ذلك، تمثل هذه البيانات المعدلات الوطنية من غير الأخذ بعين الإعتبار تعدد وجوه الأولويات الصحية ضمن البلد الواحد، إذ قد تشهد الأقاليم والمحافظات في البلد ذاته تباينات كبيرة من حيث الموقع (حضري – ريفي) والثروة والجنس ونسبة التعليم (UN and LAS, 2013).

III. الحاجة إلى منظورٍ إقليمي ومقاربة تعتمد مفهوما إيكولوجيا متكاملا للصحة (أي نهج وحدة النظام البيئي وصحة الإنسان)

تشكل المعلومات الصحية للبلدان (بروفيل) مرجعاً مهماً لأهداف التنمية العربية، ولكنها تمثل جزءاً من الإطار النظري المطلوب لمعالجة المشاكل الإقليمية وللحصول على النتائج المرجوة. والواقع أن كثيراً من التحديات الصحية والتنموية في البلدان العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والإجراءات المتبعة والتطورات في بلدان عربية مجاورة، كما في المثال الذي سبق ذكره عن البلدان التي تجاور سورية وهي الأردن والعراق ولبنان. وتفترض صيغة أهداف التنمية المستدامة أن الأهداف والتحديات التنموية الوطنية غالباً ما تكون محصورة ضمن حدود البلد الواحد (El-Zein et. al., 2016). لكن الحقيقة بالنسبة إلى كثير من الدول العربية هي أن الحدود «قابلة للاختراق» وتعتبر مفتوحة إلى حد ما. فتدفق آلاف المهاجرين السوريين إلى أوروبا، الذي أطلق نزاعات من كراهية الأجانب والعنف العرقي، لا يُقارن أمام حجم المشاكل التي يختبرها العديد من الدول العربية. ففي حين أن لدى الدول الأوروبية المال السياسي الكافي والبنية التحتية والموارد اللازمة لاستيعاب مهاجرين جدد، تكافح دول عربية كثيرة للحفاظ على بنى تحتية اقتصادية وسياسية واجتماعية هشة أصلاً (Fargues, 2014).

وتساهم سياسة القوى الإقليمية في زيادة تعقيد هذه المسائل بين البلدان، مما يجعل سياسات كل بلد عربي على حدة متأثرة إلى حد كبير بجهات فاعلة إقليمية، خصوصاً من خلال التدخل العسكري أو التأثير الاقتصادي. وتفتقر أهداف التنمية المستدامة إلى لغة موضوعية حول حوكمة قضايا مصيرية كهذه، من تدخل عسكري وسياسي إلى

التعامل مع اللاجئين والمهجرين ومساندتهم (El-Zein et al., 2016). وغالباً ما تكون هذه القضايا حصيلة عمل أو تدخل دول متعددة عربية وغربية. على سبيل المثال، سبقت أزمة اللاجئين السوريين الحالية مباشرة أزمة اللاجئين العراقيين (2006 – 2009)، حيث نزح مليونا عراقي إلى دول عربية مجاورة بما فيها سورية (Fargues, 2014) نتيجة الغزو الأجنبي للعراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة (Jabbour, 2014). من دون لغة تعترف بهذا الترابط، سواء كعامل مساعد أو كتهديد، ستدور المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في حلقات مفرغة حول الديناميكيات غير المعلنة التي تملي الحقائق على كثير من الدول العربية الفقيرة. ويخلق الافتقار إلى أحكام تعالج هذه القضايا المذكورة سياقاً سياسياً صعباً، حيث يتم طمس المخاوف الحقيقية في محاولة للتقيد بإطار عمل محدود لغوياً ومفهومياً.

نظراً للترابط الدقيق والإعتماد المتبادل في قضايا محورية كالحروب وإعادة الإعمار، والهجرة، واللاجئين/المهجرين، والاستثمار الاقتصادي، والنظم السياسية (Jabbour, 2014)، فإن أي مقاربة مدروسة للصحة في المنطقة العربية يجب أن تستند بشكل أساسي إلى تحقيق تعاون إقليمي ودولي، وأن تتبنى الإطار الإيكولوجي المتكامل للصحة (أي نهج وحدة النظام البيئي وصحة الإنسان) كإطار أساسي لتحليل المعطيات. فلقد أخفقت بلدان عربية كثيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة لسنة 2015 (UN and LAS, 2013)، وهناك إشارات قوية إلى أن غالبية دول المنطقة قد تخفق أيضاً في تحقيق مقاصد الصحة التي يتضمنها هدف التنمية المستدامة الثالث بحلول سنة 2030 ما لم يتم تبني مقاربة جديدة للموضوع (El-zein et al., 2016; Jabbour, 2014; Rahim et al., 2014). ويعكس هذا السيناريو الذي يلوح في الأفق الأزمة السياسية القائمة التي قد تتطور إلى أزمة صحة مستقبلية ذات مضاعفات عالمية.

سوف نحاول في الجزء الباقي من هذه الورقة تأطير حقائق صحية إقليمية من خلال العلاقة التلازمية بين الصحة والبيئة والسياسة والاقتصاد.

ليس جديداً أن نقول إن صحة البشر ورفاههم يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة. لكن بلداناً عربية كثيرة تعاني أزمات إنسانية وبيئية في آن واحد، وبشكل مترابط في حالات كثيرة. وإذا ما أخذنا مفاعيل تغير المناخ بعين الإعتبار، نجد أن النظم الإيكولوجية التي تدعم صحة البشر في هذه

الجدول 1 مقاصد الهدف 3 حول الصحة

المقصد 1.3	بحلول سنة 2030، خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية (للأمهات الحوامل أو الوالدات) إلى أقل من 70 وفاة لكل 100,000 مولود حي
المقصد 2.3	وبحلول سنة 2030، وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون السن الخامسة التي يمكن تفاديها، بسعي جميع البلدان إلى خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 وفاة في كل مولود حي
المقصد 3.3	وبحلول سنة 2030، وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى
المقصد 4.3	وبحلول سنة 2030، تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين
المقصد 5.3	تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد وعلاجها، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة
المقصد 6.3	بحلول سنة 2020، خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف
المقصد 7.3	وبحلول سنة 2030، ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية
المقصد 8.3	تحقيق التغطية الصحة الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وحصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة والميسورة الكلفة
المقصد 9.3	بحلول سنة 2030، الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة
مقاصد «وسائل التنفيذ» المقترحة	
المقصد 3.أ	تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
المقصد 3.ب	دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض السارية وغير السارية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة (TRIPS) بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما حصول الجميع على الأدوية
المقصد 3.ج	زيادة التمويل في قطاع الصحة زيادة كبيرة، وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة
المقصد 3.د	تعزيز قدرات جميع البلدان، وخصوصاً البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحدّ من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الجدول 2 **الأسباب الخمسة الأوائل لسنوات العمر المصححة باحتساب مُدَد العجز المعدلة (DALY's) في المنطقة العربية وفق الدخل الوطني* ومقاصد الهدف 3 المرتبط بها**

	بلدان منخفضة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان مرتفعة الدخل
1	عدوى الجهاز التنفسي السفلي (الهدف 3.3)	داء القلب الإقفاري (الهدف 4.3)	حوادث المرور (الهدف 6.3)
2	الإسهال (الهدف 3.3)	أنواع العدوى التي تصيب الجهاز التنفسي السفلي (الهدف 3.3)	الاضطراب الاكتئابي الرئيسي (الهدف 4.3)
3	الملاريا (الهدف 3.3)	السكتة الدماغية وغير ذلك من أمراض الأوعية الدماغية (الهدف 4.3)	داء القلب الإقفاري (الهدف 4.3)
4	الخداج ونقص الوزن عند الولادة (الهدف 1.3)	الاضطراب الاكتئابي الرئيسي (الهدف 4.3)	ألم اسفل الظهر (الهدف 4.3)
5	حالات التشوه الخلقي (الهدف 2.3)	الخداج ونقص الوزن عند الولادة (الهدف 1.3)	السكري (الهدف 4.3)

* البلدان المنخفضة الدخل: جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، اليمن، الصومال. البلدان المتوسطة الدخل: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، السودان، سورية، تونس. البلدان المرتفعة الدخل: البحرين، السعودية، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات.
المصدر: (Mokdad et al, 2014)

المنطقة هشة جداً (El-Zein et al., 2014). على سبيل المثال، تقدر الأمم المتحدة أن 12 بلداً عربياً تعاني من ندرة حادة في المياه، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد خلال العقود المقبلة (UNDP, 2013). كما ينتشر التصحر في كثير من البلدان العربية حيث تعتمد معيشة أعداد كبيرة من السكان على الأراضي الزراعية (Abahussain et al., 2002). ويشكل تلوث الهواء، الداخلي والخارجي على حد سواء، مصدر قلق حقيقي في المدن العربية الكبرى، خصوصاً أثناء فصل الصيف وبشكل متزايد مع استمرار درجات الحرارة في الارتفاع (Habib et al., 2012). إن الخسارة المأسوية السريعة للنظم الإيكولوجية الداعمة للحياة لا تعيق إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل تهدد حتى وجود المجتمعات والبلدان في المنطقة (El-Zein et al., 2014).

إن قدرة البلدان العربية على تحقيق المقاصد الصحية في ضوء التدهور البيئي تتأثر سلباً بالحروب والنزاعات. أولاً، يرتبط انهيار النظم الإيكولوجية بالنزاع في حلقة من ردود الفعل السلبية: ندرة الموارد والصراع عليها يؤديان إلى توتر على الصعيد الإجتماعي، ويؤدي هذا التوتر إلى الحروب التي بدورها تدمر النظم الإيكولوجية البيئية مما يزيد من ندرة الموارد، ويؤدي كل هذا إلى اتساع نطاق النزاعات وأعمال العنف. ثانياً، تؤذي هذه النزاعات الناس وتقتلهم، وتدمر النظم الإيكولوجية الداعمة للصحة (تدمير المستشفيات، هجرة العاملين في المجال الصحي، اختلال برامج التحصين والبرامج الوقائية الأخرى)، مما يضعف المنجزات الصحية السابقة. أضف إلى ذلك معاناة نحو نصف البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية من التدخلات الأجنبية والإحتلال والحروب التقليدية أو الأهلية (El-Zein et al., 2016). كل هذه الأمور مجتمعة تجعل الدول العربية عرضة بشكل كبير للتأثيرات البيئية والصحية لهذه النزاعات الطويلة الأمد (El-Zein et al., 2016).

وتحدد التحديات الاقتصادية والسياسية بعض الحقائق البيئية، فكثير من البلدان العربية تفتقر إلى الموارد أو الإرادة السياسية لفرض قواعد صارمة أو لتنفيذ سياسات ناجعة وآليات عملية لحماية البيئة (طلبه وصعب، 2009). من جهة، تعتمد البلدان العربية الأكثر ثراء على بيع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم (Gelvin, 2012)، الأمر الذي قد يجعل بعضها يتردد في اتخاذ خطوات ناجعة لحماية البيئة ودعم استراتيجيات بيئية بديلة أكثر استدامة، سواء في المنطقة أو على الصعيد العالمي. ومن جهة أخرى، لا تملك البلدان الأكثر فقراً الموارد البشرية والاقتصادية ولا الالتزام السياسي للتحرك في هذا الاتجاه. وقد أفضت هذه اللامساواة الاقتصادية والنظم الحكومية غير الفعالة إلى نظم صحية ضعيفة في كثير من البلدان العربية (Jabbour, 2003) التي تعاني أصلاً من محدودية الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الصحية العامة، كما تعاني من انعدام الإشراف على الاتجاهات الصحية ومراقبتها من أجل رصد العبء الحقيقي للأمراض أو تكييف النظم الصحية مع البيئات المتغيرة.

ويسلط التحليل أعلاه الضوء على التحديات الفريدة التي يواجهها دعم النظم الإيكولوجية المساندة للحياة في المنطقة. ويجب التنبه إلى أن الحكومات العربية تدرك، ربما أكثر من حكومات أخرى، الأزمات البيئية الماثلة في عقر دارها، لكنها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بشيء حيالها (صعب، 2012). فأزمة النفايات التي دامت عاماً في لبنان، وما زالت من دون حل نهائي ناجع، توفر دليلاً مثالياً على عدم فعالية هذه الحكومات. فمع تكدس أكوام النفايات المتراكمة في شوارع المدن وعلى قنوات تصريف المياه، تصارعت المجموعات المتعارضة داخل الحكومة لا لإيجاد حل للأزمة ولكن من أجل تحقيق مآربها الخاصة، في حين عانى اللبنانيون وما زالوا من العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة (Atallah, 2015). وفيما الحلول العملية واضحة للبلاد بأكملها، أخفقت

الجهات السياسية الفاعلة في معالجة الأزمة الملحة، وفاتتها فرصة تبني خطة وطنية مستدامة لإدارة النفايات الصلبة على المدى الطويل. وبالمثل، فإن الحلول لكثير من الأزمات البيئية التي تواجه الدول العربية داخل الحدود وعبرها معروفة من المجتمعات العلمية وغير العلمية، لكن التحدي يكمن دائماً في انعدام الالتزام السياسي وفي التردد في جعل هذه القضايا من أولويات جدول العمل السياسي (Waterbury, 2013).

IV. مسارات إلى تحقيق إنجاز عربي ناجح

يبدو احتمال تحقيق مقاصد الهدف 3 بعيد المنال في ضوء الحقائق الإقليمية الراهنة. وكما أوضحنا سابقاً، فإن المشاكل الصحية التي يعاني منها الناس تتصل بشكل وثيق بالتطورات البيئية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية. وللخروج من هذا المأزق بشكل بناء وناجع، يجب ان يبحث العاملون الصحيون عن الحلول ليس فقط ضمن النطاق الصحي وإنما أيضاً ضمن القطاعات الأخرى. فعلى رغم أن بعض المقاصد الصحية يمكن معالجتها ضمن النظم الصحية الحالية، فإن غالبية مقاصد الهدف 3 سوف تتحقق فقط إذا تبنى العاملون في مجال الصحة مقاربة كلية وشاملة، وإذا تشاركوا والوكالات الصحية مع هيئات أخرى تعمل خارج نطاق الصحة، وذلك لتحقيق مقاصد الهدف 3 ومجمل أجندة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

نقترح المبادئ الآتية لتحقيق هذا الهدف والتي سيتم التوسع بها في هذا القسم:

الجدول 3 الأداء[أ، ب] المتعلق بمقاصد الهدف 3 بحسب فئات الدخل الوطني

مقاصد الهدف 3	المؤشرات المقترحة	البلدان المنخفضة الدخل [ج]	البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض [د]	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى [هـ]	البلدان المرتفعة الدخل [و]
المقصد 1.3 بحلول سنة 2030، خفض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 وفاة في كل 100,000 مولود حي	الوفيات النفاسية لكل 100,000 مولود حي، 2015	335 (جزر القمر)؛ 732 (الصومال)	33-68 (مصر، تونس، سورية)؛ 121-602 (بلدان أخرى)	9-50. 140 (الجزائر)	6-17
	نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون صحيون مهرة (%)، 2006-2014	9 (الصومال)؛ 82 (جزر القمر)	74-92، 20 (السودان)؛ 43 (اليمن)؛ 65 (موريتانيا)	91-100	98-100
المقصد 2.3 بحلول سنة 2030، وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بسعي جميع البلدان إلى خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 وفاة في كل 1000 مولود حي وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 وفاة في كل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)، 2015	73,5 (جزر القمر)؛ 136,8 (الصومال)	12,9 حتي 14 (مصر، سورية، تونس)؛ 27,6 (المغرب)؛ 41,9-84,7	8,3 - 17,9 25,5 (الجزائر)؛ 32 (العراق)	6,2-14,5
	معدل وفيات المواليد (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)، 2015	34 (جزر القمر)؛ 39,7 (الصومال)	8,2- 7 (سورية، تونس) 12,8 (مصر)؛ 17,6- 35,7	4,8 - 10,6؛ 15,5 (الجزائر)؛ 18,4 (العراق)	1,1-7,9
المقصد 3.3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الإلتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين الذين تراوح أعمارهم بين 15 و49 عاما (لكل 1000 شخص غير مصاب)، 2014	0,5 الصومال؛ لا بيانات (جزر القمر)	0,1> - 0,4	0,1> (الجزائر، لبنان)؛ البقية لا بيانات	0,1 (عمان)؛ بقية لا توجد بيانات
	معدل انتشار داء السل (لكل 100,000)، 2014	35 (جزر القمر)؛ 274 (الصومال)	15-33 (مصر، سورية، تونس)؛ 48-111؛ 619 (جيبوتي)	5،5 حتي 16 (الأردن، لبنان)؛ 40-78	1،6 حتي 29
	معدل انتشار الملاريا (لكل 1000شخص في خطر)، 2013	78,8 (الصومال)؛ 170,6 (جزر القمر)	0- 37,7 لا بيانات (مصر، المغرب، تونس)	0- 0,1> (الجزائر، العراق)، البقية لا بيانات	0- 0,1> (عمان، المملكة العربية السعودية)؛ البقية لايوجد بيانات
	النسبة المئوية للأطفال الصغار الذين يتلقون ثلاث جرعات من لقاح التهاب الكبد ب (%)، 2014	42 (الصومال)؛ 80 (جزر القمر)	71-99	62-98	94-99
المقصد 4.3 بحلول سنة 2030، تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين	النسبة المئوية للوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض النفسية الزمنة لدى الذين تراوح أعمارهم بين 30 و70 عاما (%)، 2012	19,1 (الصومال)؛ 23,5 (جزر القمر)	15-24,5	12,4-23,7	11,8-18,9
	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100,000 شخص)، 2012	8 (الصومال)؛ 10,5 (جزر القمر)	0,4-3,1؛ 10,7-11,5 (جيبوتي، السودان)	0,9-1,8	0,3-3 ؛ 4,7-7,2 (قطر، البحرين)
المقصد 5.3 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وتأمين علاجها	إجمالي استهلاك الفرد من الكحول (فوق عمر 15 سنة)، باللليترات من الكحول الصافي، تقديرات متوقعة، 2015	0,2 (جزر القمر)؛ 0,5 (الصومال)	0,1-1,4	0-2,2	0,1-4,3
المقصد 6.3 بحلول سنة 2020، خفض عدد الوفيات والإصابات العالمية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى النصف	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100,000 من السكان)، 2013	25,4 (الصومال)؛ 28 (جزر القمر)	12,8-24,7	20,2-26,3، 73,4 (ليبيا)	8-27,4
المقصد 7.3 بحلول سنة 2030، ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية	النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب اللاتي تمت تلبية حاجتهن الى خدمات تنظيم الأسرة بطرق حديثة (%)، 2005-2015	27,8 (جزر القمر)، لا بيانات (الصومال)	23,8 حتي 80	29,6-77,2	19,1-68,9 (عمان، قطر)؛ بقية لا توجد بيانات

أ – WHO (2016b). ««إحصاءات الصحة العالمية 2016: مراقبة الصحة في أهداف التنمية المستدامة». منظمة الصحة العالمية تم الوصول إليها في 7 تموز (يوليو) 2016 /http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/2016/en.

ب – رؤى مؤشرات المرصد الصحي العالمي، منظمة الصحة العالمية، 2016 تم الوصول إليها في 4 تموز (يوليو). 2016 http://apps.who.int/gho/data/node.imr#ndx-p

مقاصد الهدف 3	المؤشرات المقترحة	البلدان المنخفضة الدخل [ج]	البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض [د]	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى [هـ]	البلدان المرتفعة الدخل [و]
المقصد 8.3 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وحصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة الكلفة	مصروف الجيب كنسبة مئوية من إجمالي المصروف على الصحة، 2013 ب	45,1 (جزر القمر)، لا بيانات (الصومال)	75,8-35,3	36,5-25,1	19,8-8,4
	درجة التفاوت النسبي في تغطية خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والأطفال في 83 بلداً، 2005 ـ 2013	34 (الصومال)؛ 77 (جزر القمر)	90-57 (مصر، موريتانيا، سورية، اليمن)؛ البقية لا بيانات	98-89 (العراق والأردن)؛ لبقية لا بيانات	لا بيانات
المقصد 9.3 بحلول سنة 2030، الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة	معدل الوفيات التي تعزى إلى التعرض لمستويات غير مأمونة من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (لكل 100,000 شخص)، 2012	63,4 (جزر القمر)؛ 116,8 (الصومال)	64,5-28,8	33,2-21,7	28,1-7,5
	معدل الوفيات الناجمة عن التسمم غير المتعمد (لكل 100,000 شخص)، 2012	28,6 (جزر القمر)؛ 98,8 (الصومال)	13-0,8 34,6-26,4 (جيبوتي وموريتانيا والسودان)	3,9-0,4	0,2-0,1>
	معدل الوفيات الناجمة عن التسمم غير المتعمد (لكل 100,000 شخص)، 2012	3,5 (جزر القمر)؛ 10 (الصومال)	5,6-0,5	1,4-0,7	0,8-0,4
المقصد 3.أ تعزيز تنفيذ الإتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	انتشار تعاطي التبغ حالياً بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً وما فوق (%)، 2015	ذكور 23,1 / أنثى 6 (جزر القمر)؛ لا بيانات (الصومال)	ذكر 44 حتي 49,9 / أنثى 3,7-0,3 (مصر، موريتانيا، المغرب)؛ البقية لا بيانات	ذكور 45,5-70،2 / أنثى 10,7 حتى 31 (الأردن، لبنان)؛ البقية لا بيانات	ذكر 21 حتي 48,8 / أنثى 7,6-1 (البحرين، السعودية عُمان)؛ البقية لا بيانات
المقصد 3.ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض السارية وغير السارية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة (TRIPS) الذي يؤكد حق البلدان النامية في الإستفادة من الأحكام الواردة في الإتفاق والمتصلة بالتجارة بشأن حقوق الملكية الفكرية، المتعلقة بالمرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما حصول الجميع على الأدوية	لا بيانات		لا بيانات	لا بيانات	لا بيانات
المقصد 3.ج زيادة التمويل إلى حد كبير في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها وابقاؤها في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية	معدل كثافة المهنيين المهرة في مجال الصحة (لكل 10,000 شخص)، 2005 – 2013	1,5 (الصومال)؛ لا بيانات (جزر القمر)	15,1-8 63,5-33,2 (مصر، سورية، تونس)	87- 31,5، 6,1 (العراق)	196,1-63,4 32,9 (البحرين)
المقصد 3.د تعزيز قدرات جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	النسبة المئوية لخصائص القدرات الأساسية الثلاث عشرة التي تحققت عند نقطة زمنية محددة، 2010 ـ 2015	6 (الصومال)؛ 29 (جزر القمر)	95-63 29 (موريتانيا)؛ 46 (جيبوتي واليمن)	97-64	99-86

ج – البلدان المنخفضة الدخل: جزر القمر، الصومال

د – البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض: جيبوتي، مصر، موريتانيا، المغرب، السودان، سورية، تونس، اليمن (البيانات حول فلسطين غير متوافرة في تقرير الإحصاءات الصحية لمنظمة الصحة العالمية 2016)

هـ – البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى: الجزائر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا

و – البلدان المرتفعة الدخل: البحرين، السعودية، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات

1. التفكير إقليمياً والعمل محلياً.

2. إعطأ الأولوية لمقاصد الهدف 3 التي تركز على تحسين نظم الصحة العامة.

3. توضيح التقاطعات بين مقاصد الهدف 3 ومقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

4. تسليط الضوء على نقاط الالتقاء بين أهداف مؤتمر COP21 والهدف 13 (SDG13) من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتغير المناخ، والتي بدورها تدعم الهدف 3 الخاص بالصحة.

أ. يجب أن تكون الجهود محلية ولكن مبنية على أساس إقليمي قوي

لتعاون العرب دور فعال في تحقيقهم العام لأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. والتعاون أمر حتمي بسبب الطبيعة الإقليمية لكثير من التحديات العربية. وكما بيّنا في الأقسام السابقة، يسهل اختراق الحدود الجغرافية في العالم العربي، بحيث يهاجر العديد من الناس عبر الحدود الوطنية مراراً وتكراراً. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من التحديات الإقليمية الضاغطة التي تؤثر في صحة السكان لا تكمن حصراً في الحدود الوطنية، نقصد بذلك تحديات كتغير المناخ وتلوث الهواء والاستدامة البيئية والأمن الغذائي وندرة المياه والازدهار الاقتصادي. وقد اتضحت الحاجة إلى نماذج تنموية تعتمد على التعاون بين البلدان في أزمة اللاجئين السوريين، التي عززت التواصل بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني عبر عدة دول عربية.

تختلف الأولويات الصحية بحسب كل بلد أو منطقة فرعية في العالم العربي (Mandil, 2009). لذلك، لا يمكن للسياسات التعامل مع العالم العربي على أنه وحدة متجانسة. وبدلاً من ذلك، على كل بلد عربي تبني مقاصد مختلفة للهدف 3 بناءً على أدائه السابق وواقعه الحالي وأدائه المتوقع على المدى القريب. ثم إن البيانات الخاصة ببعض المؤشرات قد تكون غير متوافرة في عدد من البلدان. وفي هذه الحالة، يجب تحديد مؤشرات بديلة. وعلاوة على ذلك، يجب جمع البيانات من مناطق البلد الواحد كافة (الحضرية/الريفية، الفقيرة/الغنية) وذلك بحسب الجنس والعمر والعرق والجنسية وفق الحالة. ويجب إيلاء أهمية خاصة للمعلومات التي تتعلق بالجنسية لمركزها المحوري في الواقع العربي السياسي والإقتصادي.

كمثال لاعتماد مقاربة تأخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار، يمكن تكوين مجموعات عمل وطنية وإقليمية على أساس الأداء في مؤشرات صحية محددة. ويجب أن تراعي هذه المجموعات الفوارق بين الجنسين، كما يجب أن تتضمن عاملين في مجال الصحة وغيرهم من العاملين في القطاعات الأخرى، وممثلين حكوميين وغير حكوميين بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. ويجب أن تنتظم البلدان العربية في مجموعات تتيح تعزيز التعاون والدعم بين البلدان بغية تحقيق الأهداف المشتركة. مثال على ذلك، يجب أن تضم كل مجموعة أعضاء من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع، من ذوي الإختصاصات المختلفة. بهذه الطريقة تتمكن البلدان ضمن كل مجموعة من مبادلة مواردها ونقاط القوة الخاصة بها (أي البنى التحتية أو الأفراد أو المال) خارج نموذج التبعية السائد حالياً. ويجب تحفيز هذه المبادلات، ربما من خلال مكافأة المجموعات على أساس الأداء عند تحقيق مقاصد معينة من الهدف 3.

ولكن يجب الإنتباه إلى أن التركيز على الخصائص ضمن كل بلد عربي يجب ألا يكون على حساب تقويض الجهود والتعاون الإقليميين. على البلدان العربية ذات الموارد البشرية و/أو المالية الوافرة أن تتبادل الخبرات وأن تبني القدرات البشرية وتستثمر الموارد مع البلدان الفقيرة والأقل حظوة. فبالرغم من الإختلافات كافة، يواجه العالم العربي تهديدات مشتركة، فالحروب والنزاعات في بلد ما تؤثر في البلدان المجاورة وغيرها من البلدان العربية، سواء بتشريد الناس أو تقويض الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. وتنعم البلدان العربية بموارد طبيعية مختلفة، كالمياه أو النفط أو الأراضي الخصبة، التي من الممكن تقاسمها أو تبادلها لهذه الغاية. بعبارة أخرى، التعاون الإقليمي الذي تسهله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمعات المدنية ضروري جداً لنجاح الجهود الوطنية لتحقيق مقاصد الهدف 3.

ب. إعطاء الأولوية لبعض مقاصد الهدف 3 المرتبطة بالنظم الصحية

لا يمكن تحقيق أي من المقاصد الصحية للهدف 3 من دون نظام صحي موثوق وأداء جيد لخدمات الصحة العامة يشمل نظم رصد ومراقبة لقياس التقدم المحرز وللإستجابة للمخاطر الصحية المحلية والعالمية. وتتطابق هذه المقاصد مع ما وصفه المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية بوظائف الصحة العامة (WHO, 2016b)

في المنطقة. والواقع أن مقاصد الهدف 3 التي تركز على عمل النظم الصحية هي جزء لا يتجزأ من تحقيق مقاصده الأخرى. إن بناء نظم معلومات صحية موثوقة وقوة عاملة شاملة تتضمن الصحة العامة، تكون مؤهلة للعمل في المجال الصحي، يشكل عنصراً حاسماً في بناء نظام صحي فاعل. ويحدد الجدول 4 السبل التي تتقاطع فيها مقاصد الهدف 3 المرتبطة بالنظام الصحي مباشرة مع الحصائل الصحية لهذه المقاصد.

تتخبط البلدان العربية في سعيها إلى بناء نظم صحية مستدامة ومرنة تشغلها قوى عاملة مؤهلة. ويعمل المدافعون عن الصحة العامة بجد لوضع أجندة عدالة

الشكل 1 الصحة في عصر أهداف التنمية المستدامة

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2016

اجتماعية ضمن هذه النظم، لكنهم لم يحققوا حتى الآن سوى نتائج متباينة. من أجل تحسين الأداء في جميع مقاصد الهدف 3، على العاملين في القطاع الصحي وغيرهم من العاملين في المجتمع المدني أن يستمروا في الدعوة إلى تحسين النظم الصحية، ودعم المؤسسات الصحية العامة، وتعزيز السياسات الصحية المنصفة.

ج. عند مقاربة موضوع الصحة يجب أن تشمل الجهود جميع أهداف التنمية المستدامة الـ16 الأخرى

صحيح ان الهدف 3 هو الهدف الوحيد بين أهداف التنمية المستدامة الـ17 الذي يتناول الصحة والرفاه بشكل واضح وصريح. لكن، ومن منظور الصحة العامة، لجميع أهداف التنمية المستدامة روابط مباشرة وغير مباشرة مع الصحة، وتحقيقها يدعم صحة الناس ورفاهيتهم و/أو يسهل تحقيق مقاصد الهدف 3 المختلفة. بعبارة أخرى، لأجندة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 هدف واحد محوري ألا وهو صحة الناس ورفاههم.

- الهدف 1: القضاء على الفقر والحدّ منه يؤدي إلى توزيع أفضل للثروات والموارد، مما يساعد على تحسين أوضاع الناس الأشد فقراً بشكل منهجي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف نظماً سياسية واقتصادية أكثر عدلاً تأخذ بعين الإعتبار الوسائل التي تمكن الفقراء من الحصول على خدمات صحية جيدة والتعليم والغذاء مما يحسن صحة الجميع ورفاههم.

- الهدف 2: القضاء على الجوع وسوء التغذية يضمن نمواً جسدياً وتطوراً إدراكياً أفضل للأطفال، وحالات حمل أكثر صحة وأقل خطراً، وانخفاضاً في الأمراض السارية. إن في منطقة الشرق الأوسط نحو 20 مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من التقزم، نجدهم غالباً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض (WHO, 2016b). كما يعاني معظم الأطفال تحت سن الخامسة في جميع البلدان العربية إما من الهزال وإما من الوزن الزائد، مع انتشار أكبر للحالة الأولى في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض (WHO, 2016b). يتطلع هذا الهدف الى تأمين تغذية جيدة، وذلك عبر الحدّ من سوء التغذية ومن الإفراط فيها على حد سواء، ما يخفض من البدانة وداء السكري وأمراض السرطان والأمراض غير السارية الأخرى.

- الهدف 4: حصول الجميع على التعليم الابتدائي والثانوي ذي الجودة العالية، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، من شأنه أن يطور المجالات المهنية اللازمة لتحسين النظم الصحية والاقتصادية في كل بلد عربي. إن الحصول على التعليم اللازم يمكن الأفراد من أن يصبحوا عناصر تغيير في أسرهم ومجتمعاتهم ويزيد وعيهم الصحي وقدرتهم على اتخاذ القرارات الصحية السليمة.

- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والفتيات يضمن حصولهن على الخدمات الصحية والاجتماعية اللازمة، وأسواق العمل، والنظم القانونية التي تهدف إلى منع الإساءة والاستغلال. يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بمقاصد الهدف 3 حول صحة الأم والصحة الإنجابية والجنسية والأمراض غير السارية وغيرها من الحصائل الصحية الأخرى.

- الهدف 6: الحصول على المياه الجيدة النوعية يرتبط بشكل مباشر بالحدّ من الأمراض السارية، بما في ذلك التهاب الكبد الفيروسي أ وغيره من الأمراض التي تحملها المياه الملوثة.

- الهدف 7: زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة تعني اتكالية أقل على الوقود الأحفوري، كما تعني طاقة أرخص وأكثر مراعاة للبيئة. على سبيل المثال، تشكل نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف 9 في المئة في الصومال، و10 في المئة في جيبوتي، و23 في المئة في السودان (WHO, 2016b). ومن شأن الإعتماد الأقل على الوقود الأحفوري أن يخفض مستويات تلوث الهواء الداخلي والخارجي ويقلل الإصابات بالأمراض التنفسية والأمراض غير السارية الأخرى.

- الهدف 8: توافر الوظائف اللائقة والنمو الاقتصادي يدعم تحسين النظم الصحية، وتعزيز المبادرات الفردية والمجتمعية، كما يضمن المزيد من الموارد للتصدي للتحديات الصحية الوطنية. إن ضمان الدفاع عن الحقوق الصحية والمهنية بالتوازي مع تحقيق هذا الهدف يؤمنان صحة جسدية ونفسية أفضل للعمال وعائلاتهم.

- الهدف 9: من الممكن للبنية التحتية المرنة والتصنيع الشامل والابتكار أن تؤدي مجتمعة إلى تطوير

الجدول 4 التقاطع بين مقاصد الهدف 3 المرتبطة بالنظام الصحي والمقاصد المرتبطة بالحصائل الصحية

	مقاصد النتائج الصحية للهدف 3					
مقاصد الهدف 3 المرتبطة بالنظام الصحي	**1.3 الوفيات النفاسية**	**2.3 وفيات الأطفال دون سن الخامسة**	**3.3 الأمراض السارية**	**4.3 الأمراض غير السارية بما في ذلك أمراض الصحة النفسية**	**5.3 إساءة استعمال المواد**	**6.3 الاصابات الناجمة عن حوادث المرور**
المقصد 7.3 بحلول سنة 2030، ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية	√	√	√	√		
المقصد 8.3 تحقيق التغطية الصحة الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الجيدة والفعالة والميسورة الكلفة	√	√	√	√	√	√
المقصد 9.3 بحلول سنة 2030، الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة	√	√	√	√		
المقصد 3.أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	√	√		√		
المقصد 3.ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض السارية وغير السارية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة (TRIPS) بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما حصول الجميع على الأدوية		√	√	√		
المقصد 3.ج زيادة التمويل في قطاع الصحة، وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة، زيادة كبيرة	√	√	√	√	√	√
المقصد 3.د تعزيز قدرات جميع البلدان، خصوصاً البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحدّ من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	√	√	√	√	√	√

تدخلات صحية منخفضة الكلفة توسع نطاق التكنولوجيا إلى أبعد من المجتمعات الثرية لتصل إلى المناطق الأكثر فقراً وتهميشاً.

- الهدف 10: يشكل الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها عنصراً رئيسياً في جميع أهداف التنمية المستدامة. كما يشكل قوة دافعة حقيقية وراء التنمية العادلة والمتوازنة التي تستهدف وتعطي الأولوية للفقراء وللفئة المهمشة في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء.
- الهدف 11: توفر المدن والمستوطنات البشرية المأمونة والصحية طرقاً أكثر أماناً، ومساحات خضراء، ومساحات عامة مفتوحة ومراعية للبيئة،

وسكناً بأسعار معقولة، مع إعطاء الأولوية لكبار السن والأطفال والمشاة. وتدعم هذه الموارد صحة المجتمعات ورفاهها وتعزز العافية النفسية والتماسك الاجتماعي. إن معدل التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة (PM2.5) في المدن العربية، إذا ما استخدمنا مؤشر جودة الهواء المحيط، يتعدى الخط التوجيهي لجودة الهواء لدى منظمة الصحة العالمية البالغ 10 ميكروغرام في المتر المكعب، متراوحاً بين 16.9 في الصومال و131.6 في السعودية (WHO, 2016b).

- الهدف 12: يؤدي ترشيد الاستهلاك إلى كميات أقل من النفايات، مما يضمن بيئة أنظف وموارد داعمة للصحة أوفر، خصوصاً لأولئك الذين هم في أشدّ الحاجة إليها.

- الهدف 13: العمل لمواجهة تغير المناخ يؤثر على الصحة بطرق لا تعد ولا تحصى، بما فيها المحافظة بشكل اكبر على الموارد الطبيعية وتعاون المجتمعات وتحسين النظم الصحية. سوف يتم التطرق الى هذه الجوانب وغيرها من العمل المتعلق بتغير المناخ بشكل أوسع في القسم التالي من هذه الورقة.

- الهدفان 14 و15: لحماية واستدامة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية دور فعال في الحفاظ على الأمن الغذائي للبشر. فهذه النظم الإيكولوجية تدعم الإمدادات الغذائية البشرية وتؤثر تأثيراً عميقاً في البيئات الحية وفي الحصول على الموارد الأساسية الضرورية لإدامة الحياة، بما فيها المياه والتربة والهواء والخضرة.

- الهدف 16: إن بناء مجتمعات ومؤسسات شاملة تنعم بالسلام والإستقرار هو أساسي لجميع أهداف التنمية المستدامة. ولهذا الهدف أهمية خاصة في العالم العربي الذي يشهد نزاعات كثيرة ويأوي العدد الأكبر من النازحين واللاجئين. إن اجتناب الحروب ووقفها يؤديان إلى تخفيض الوفيات والإصابات ودعم صحة الناس ورفاههم، كما يشجعان تطوير وتقوية البنى التحية والموارد الداعمة للصحة.

- الهدف 17: من شأن الشراكة العالمية بين البلدان والمنظمات والمؤسسات، خصوصاً بين الأغنياء والفقراء، أن تغلق الفجوة الآخذة في الاتساع بين المجتمعات، كما من شأنها أن توفر الدعم للمجتمعات والبلدان القليلة الموارد في المنطقة.

تقضي الروابط الواضحة بين الهدف 3 وأهداف التنمية المستدامة الأخرى بأن يطور اصحاب القرار السياسي استراتيجيات شاملة وأطراً تعزز التعاون بين مختلف الوكالات وعبر القطاعات كافة. يجب على وزارات الصحة والهيئات الصحية الدولية والمحلية أن تبدأ التفكير والعمل بشكل شمولي اوسع من نطاق الصحة، كما يجب على العاملين في المجال الصحي التشارك مع هيئات غير صحية (اجتماعية وبيئية وعمالية وزراعية وسواها) لتحقيق أهداف التنمية الصحية والبيئية وغيرها. يدعو هذا الأمر العاملين في المجال الصحي إلى تبني مقاربة أفقية وشمولية للقضايا الصحية، بدلاً من المقاربة العمودية لكل مرض على حدة.

د. تنفيذ اتفاقية مؤتمر تغير المناخ COP21 والتصدي لتغير المناخ (الهدف 13) يساعدان على تحقيق الهدف 3

يتخبط كوكبنا وسط أزمة مناخية من صنع الإنسان أتت نتيجة النمو الإقتصادي، خاصة الإستعمال الكثيف للوقود الأحفوري (Hansen et al., 2008). تهدد هذه الأزمة مستقبل الجنس البشري وبقاءه ما لم يتم التصدي لها بشكل جدي (UNFCCC, 2015). لتغير المناخ تأثير كبير ملموس وقابل للقياس على الصحة العامة في أنحاء العالم. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يعتبر تغير المناخ مسؤولاً عن خسارة 5.5 مليون سنة عمر مصححة باحتساب مدد العجز (DAILYs) عام 2000. وقد استنتج المنتدى الإنساني العالمي (2009) بأن تغير المناخ مسؤول عن وفاة 300 ألف شخص في العالم كل سنة، و«يؤثر بشكل خطير» على 325 مليون شخص آخرين.

ونظراً لحدة تأثيرات تغير المناخ على الصحة العامة حالياً، من المتوقع أن تكون التأثيرات المستقبلية أكثر سوءاً. فقد أفيد في التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014) بـ«ثقة عالية جداً» أن تغير المناخ سوف يفاقم المشاكل الصحية الموجودة أصلاً، بالإضافة إلى التسبب بمشاكل جديدة مثل النزوح والهجرة الناجمين عن هذا التغير. ولقد أعلنت اللجنة المشتركة لكلية لندن الجامعية ومجلة «لانست» الطبية مؤخراً أن «تغير المناخ هو التهديد الصحي العالمي الأكبر في القرن الحادي والعشرين» (Costello et al., 2009). وحدد التقرير ستة مسارات يؤثر تغير المناخ من خلالها (بموجب تقديرات متحفظة) في صحة البشر ورفاههم. وهذه المسارات هي: تغير طراز وأنماط الأمراض، نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي،

الجدول 5 الروابط بين التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ ومقاصد الهدف 3

	مقاصد الهدف 3										
تأثيرات تغير المناخ	1.3 الوفيات النفاسية	2.3 وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة	3.3 الأمراض السارية	4.3 الأمراض غير السارية	5.3 إساءة استعمال المواد	6.3 حوادث المرور	7.3 خدمات رعاية الصحة الإنجابية والجنسية	8.3 التغطية الصحية الشاملة	9.3 المواد الكيميائية والتلوث	أ.3 مكافحة التبغ	ب.3 اللقاحات	ج.3 تمويل قطاع الصحة والقوى العاملة	د.3 إدارة المخاطر الصحية العالمية
تغير أنماط المرض	√		√							√	√	√	
انعدام الأمن الغذائي										√		√	√
ندرة المياه / سوء الصرف الصحي					√					√	√	√	√
الملأوي المهددة/ غير الآمنة	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√	√
أحداث مناخية متطرفة وكوارث طبيعية	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√
هجرة السكان	√	√	√	√		√	√	√	√	√	√	√	√

ندرة المياه ونقص الصرف الصحي، هشاشة المسكن والمستوطنات البشرية، الأحداث المناخية المتطرفة، النزوح والهجرة اللذان يسببهما تغير المناخ.

يرتبط كل من هذه «المسارات» ارتباطاً وثيقاً بمقاصد الهدف 3 في أجندة سنة 2030. ومع تسبب موجات الحر والمخاطر الأخرى المرتبطة بالمناخ في زيادة كثير من الأمراض السارية وغير السارية (Friel et al., 2011)، سيصبح تحقيق الهدف 3 أكثر تحدياً وصعوبة، خصوصاً في المنطقة العربية حيث الأحداث المناخية المتطرفة شائعة أصلاً (Lelieveld et al., 2012). ويبين الجدول 5 الروابط بين تأثيرات تغير المناخ المذكورة أعلاه والمقاصد الصحية المختلفة للهدف 3.

نظراً للعلاقة الوثيقة بين تغير المناخ والصحة، فإن تحقيق مقاصد الهدف 13 بشأن العمل المتعلق بالمناخ يساعد على تحقيق مقاصد الهدف 3. كما نجد في حالات أخرى تآزراً في الأداء المتبع لتحقيق الهدفين 3 و13. وأخيراً، فإن تحقيق بعض المقاصد الصحية للهدف 3 يساعد فعلاً في تخفيف تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها. على سبيل المثال، تحسين الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة (المقصد 7.3) يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، مما يخفض معدلات النمو السكاني الذي يعتبر من المحركات الرئيسية لتغير المناخ وفق تقرير توقعات البيئة العالمية الخامس (Levy & Morel, 2012). وبشكل عام، فإن تأطير تغير المناخ كقضية صحية عامة قد يجتذب اهتماماً سياسياً ودعماً مالياً ضروريين للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته (Lelieveld et al., 2012).

لقد تم اقتراح أعمال محددة في مجال التصدي لتغير المناخ بموجب الهدف 13، وهي تشمل الآتي:

- 13-1: المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
- 13-2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

الجدول 6 العلاقة بين الأعمال المرتبطة بتغير المناخ (الهدف 13) ومقاصد الهدف 3

	مقاصد الهدف 3											
	1.3 الوفيات النفاسية	**2.3** وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة	**3.3** الأمراض السارية	**4.3** الأمراض غير السارية	**5.3** إساءة استعمال المواد	**6.3** حوادث المرور	**7.3** خدمات رعاية الصحة الإنجابية والجنسية	**8.3** التغطية الصحة الشاملة	**9.3** المواد الكيميائية والتلوث	**أ.3** مكافحة التبغ	**ب.3** اللقاحات	**ج.3** تمويل قطاع الصحة والقوة العاملة	**د.3** إدارة المخاطر الصحية العالمية
مقاصد الهدف 13													
1.13 المرونة والتكيف	3	3	3	3	2	2	3	3	2	2	0	0	0
2.13 الإدماج الوطني	2	2	2	2	1	2	2	2	1	1	0	0	0
3.13 إذكاء الوعي	2	2	2	2	1	2	2	2	1	1	0	0	0
أ.13 التمويل (صندوق (المناخ الأخضر)	2	2	2	2	1	2	2	2	1	1	0	0	0
ب.13 تعزيز الكفاءة	3	3	3	3	1	3	3	3	2	1	0	0	0

- 13-3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحدّ من أثره، والإنذار المبكر به.

- 13أ: تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً بحلول سنة 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وتفعيل صندوق المناخ الأخضر عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

- 13ب: تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

يبين الجدول 6 أدناه العلاقة بين العمل المتعلق بتغير المناخ (الهدف 13) وبعض مقاصد الهدف 3. ويقدر الجدول أثر تدابير تغير المناخ على النتائج الصحية لكل مقصد من 0 إلى 3. وتشير العلامة 0 إلى أن تحقيق مقصد الهدف 3 لا يتأثر بالمقصد المحدد للهدف 13. أما العلامة 1 فتشير إلى ان إنجاز مقصد الهدف 13 سوف يساعد بتحقيق المقصد المحدد للهدف 3. وتشير العلامة 2 إلى أن تحقيق مقصد الهدف 3 سوف يشكل تحدياً هائلاً من دون تلبية المقصد المحدد للهدف 13. وتشير العلامة 3 إلى استحالة تحقيق مقصد الهدف 3 من دون نجاح المقصد المحدد للهدف 13.

من أجل تأطير تغير المناخ كأزمة صحة عامة، يجب تعزيز اتفاقية باريس واستعمالها كوثيقة أساسية لتحقيق مقاصد الهدف 3. فبعد شهرين من صدور أجندة 2030، اجتمع مندوبو مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21) في باريس لمناقشة اتفاق يخلف بروتوكول كيوتو الذي تنتهي فترة التزامه الثانية سنة 2020. وبدت المفاوضات التي حدثت في COP21

كمعركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (Raman, 2016)، حيث تفاوضت غالبية البلدان النامية، بما في ذلك مجموعة الـ77، من أجل اتفاق «يتمحور حول عدم تخفيف الإنبعاثات» (Raman, 2016p; Gupta, 2015)، في حين أرادت البلدان المتقدمة اتفاقاً يركز على التخفيف للوصول إلى «درجة الحرارة المنشودة»، بحيث تلزم البلدان المتقدمة والبلدان النامية بمعايير خفض الانبعاثات ذاتها (Raman, 2016).

لقد اعتبر الكثيرون النتيجة انتصاراً للبلدان النامية. وانعكس هذا الانتصار جزئياً في المادة 2، الفقرة الفرعية 1 (وتكرر في المادة 4، الفقرة الفرعية 1) من الاتفاقية التي نصت على أنه يجب تنفيذ الاستجابة العالمية لتغير المناخ «في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر»، مما زاد من أهمية التكيف والتمويل (Raman, 2016). ويوفر COP21 تحديداً فرصة مهمة للعالم العربي، خاصة أنه يحمِّل البلدان الـ196 جميعاً مسؤولية تخفيض الانبعاثات، ويحافظ على مبدأ «المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة»، ويطلب من الدول المتقدمة أن تقدم «الدعم المتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات» إلى البلدان النامية قبل سنة 2020. وتوفر هذه الصيغة للبلدان العربية القدرة على تفسير COP21 في ضوء أهداف التنمية المستدامة وبشكل يدعم الوقائع الإقليمية والمحلية.

٧. خاتمة

تمثل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) توسيعاً وتحسيناً ملحوظين للأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). وتحديداً، تشمل بنود الصحة ضمن الهدف 3 قائمة موسعة بمقاصد الحصائل الصحية، واهتماماً مركزاً على تنفيذ النظم الصحية وتقييمها. وإضافة إلى ذلك، توفر الأجندة الموسعة المنصوص عليها في اتفاقية أهداف التنمية المستدامة فرصاً جديدة لتحقيق الأهداف الصحية ضمن إطار استراتيجيات اجتماعية واقتصادية وسياسية موسعة. وفي حين أن نقاط التقاطع بين مقاصد الهدف 3 ومقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى لم ترد بشكل واضح في وثائق الأمم المتحدة، فإن هذه الروابط يجب أن تكون واضحة لأصحاب القرار السياسي، وأن يُعتمد عليها كمورد نظري وعملي لدعم السياسات الصحية. وعلاوة على ذلك، يجب على أصحاب القرار السياسي في العالم العربي إعطاء الأولوية لمقاصد الهدف 3 على المستويين الوطني والإقليمي بناء على الاحتياجات والقدرات والطموحات الوطنية والإقليمية.

يجب التركيز على النظم الصحية ومؤسسات الصحة العامة وعلى مبدأ الإنصاف وعلى حشد الجهود من اجل تحقيق الهدف 3 وتغيير الوضع الحالي. ويتطلب تحقيق هذا التغيير أشكالاً جديدة من الإجراءات. لم تكن الجهود السابقة كافية لإنجاز أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، لذلك فإن أي توقع بأن المقاربات ذاتها سوف تفضي إلى نتائج مختلفة في أهداف التنمية المستدامة هو توقع مضلل.

تواجه المنطقة العربية تحديات فريدة من نوعها، خصوصاً إذا أخذنا بعين الإعتبار الأزمات الإقليمية من حروب وهجرة وندرة الموارد والتباينات الاقتصادية. أضف إلى ذلك التباينات الواسعة بين البلدان والمناطق المتجاورة، وضمن الدولة الواحدة. يتطلب التصدي لهذه التحديات التي لا تحصى مقاربات جديدة تعول على التعاون الإقليمي والخبرات والتجارب السابقة. وعلى الدول العربية خصوصاً أن تطور إطاراً عملياً للشراكة في ما بينها يروج للتشارك في الموارد والخبرات ويعزز الإرادة السياسية الداعمة للتغيير. كما يجب الاعتماد على ثروة الخبرة والموارد التي تمتلكها البلدان العربية في سعيها إلى حلول محلية لقضاياها الملحة، مثل انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والهجرة الجماعية وتطوير البنى التحتية.

توفر أجندة تغير المناخ الحافلة فرصة لحشد هذه الأصول الوطنية باتجاه حماية البيئة والتنمية المستدامة والصحة. وعلى العاملين في مجال الصحة وأصحاب القرار السياسي الإلمام جيداً بصيغة اتفاقية COP21 وأهداف التنمية المستدامة. فهذه الوثائق تمثل أساساً وصيغة مشتركين لمقاربة التحديات المحلية والإقليمية المقبلة، كما توفر فرصة للتفكير في فرادة السياق العربي والحاجة إلى فهم دقيق جداً للسياسات والممارسات السارية.

المراجع

Abahussain, A. A., Abdu, A. S., Al-Zubari, W. K., El-Deen, N. A., & Abdul-Raheem, M. (2002). "Desertification in the Arab region: analysis of current status and trends". Journal of Arid Environments, 51(4), 521-545.

Atallah, S. (2015). "Garbage Crisis: Setting the Record Straight"

http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=48 [Accessed June 30, 2016].

Lelieveld, J., Hadjinicolaou, P., Kostopoulou, E., Chenoweth, J., El Maayar, M., Giannakopoulos, C., Hannides, C., Lange, MA., Tanarhte, M., Tyrlis, E., & Xoplaki, E. (2012). "Climate change and impacts in the Eastern Mediterranean and the Middle East". Climatic Change, 114(3-4), 667-687.

Levy, M., Morel, A. (2012). Chapter 1: Drivers. In Global Environmental Outlook Five: Environment for the future we want. United Nations Environmental Program. Valetta: Progress Press LTD.

Mandil, A. (2009). "Commentary: Mosaic Arab world, health and development". International Journal of Public Health, 54: 361.

MDG Monitor (2015). "Fact sheet on current MDG progress of Lebanon (Arab States)". http://www.mdgmonitor.org/mdg-progress-lebanon-arab-states/ [Accessed June 29, 2016].

Mokdad, AH., Jaber, S., Aziz, MI., AlBuhairan, F., AlGhaithi, A., AlHamad, NM., Al-Hooti, SN., Al-Jasari, A., AlMazroa, MA., AlQasmi, AM., Alsowaidi, S., Asad, M., Atkinson, C., Badawi, A., Bakfalouni, T., Barkia, A., Biryukov, S., El Bcheraoui, C., Daoud, F., Forouzanfar, MH., Gonzalez-Medina, D., Hamadeh, RR., Hsairi, M., Hussein, SS., Karam, N., Khalifa, SE., Khoja, TA., Lami, F., Leach-Kemon, K., Memish, ZA., Mokdad, AA., Naghavi, M., Nasher, J.,Qasem, MB., Shuaib, M., Al Thani, AA., Al Thani, MH., Zamakhshary, M., Lopez, AD., Murray, CJ. (2014). "The state of health in the Arab world, 1990–2010: an analysis of the burden of diseases, injuries, and risk factors". The Lancet, 383 (9914): 309-320.

Rahim, HF, Sibai, A., Khader, Y., Hwalla, N., Fadhil, I., Alsiyabi, H., Mataria A, Mendis S, Mokdad AH, & Husseini, A. (2014). "Non-communicable diseases in the Arab world". The Lancet, 383(9914): 356-367.

http://apps.who.int/gho/data/node.imr#ndx-P. [Accessed on July 4, 2016].

Global Humanitarian Forum. (2009). "The Anatomy of a Silent Crisis". Global Humanitarian Forum, Geneva.

Gupta, J. (2015). "Paris Climate Summit: How the negotiating blocs work. China Dialogue" https://www.chinadialogue.net/article/show/single/en/8351-Paris-climate-summit-how-the-negotiating-blocs-work [Accessed April 2016].

Habib, R.R., Baris, E., & Rabie, T. (2012). "Human health and well-being are threatened by climate change" in Adaptation to a changing climate in Arab countries: A Case for Adaptation, Governance, and Leadership in Building Climate Resilience. (Dorte Verner) The World Bank, Washington DC.

Hansen, J., Sato, M., Kharecha, P., Beerling, D., Berner, R., Masson-Delmotte, V., Pagani, M., Raymo, M., Royer, L., & Zachos, J. C. (2008). "Target atmospheric CO_2: Where should humanity aim?". arXiv preprint arXiv:0804.1126.

Iqbal, F., & Kiendrebeogo, Y. (2014). "The Reduction of Child Mortality in the Middle East and North Africa: A Success Story". http://ssrn.com/abstract=2491936 [Accessed June 30, 2016]

Jabbour, S. (2003). "Health and development in the Arab world: which way forward?" BMJ : British Medical Journal, 326(7399): 1141–1143.

Jabbour, S. (2014). "Health and contemporary change in the Arab world". The Lancet, 383(9915): 477-479.

Kroll, Christian (2015). "Sustainable Development Goals: Are the rich countries ready?" Gütersloh: Bertelsmann Foundation, Germany

Brende, B., & Høie, B. (2015). "Towards evidence-based, quantitative Sustainable Development Goals for 2030". The Lancet, 385(9964), 206-208.

Costello, A., Abbas, M., Allen, A., Ball, S., Bell, S., Bellamy, R., Friel, S., Groce, N., Johnson, A., Kett, M., Lee, M., Levy, C., Maslin, M., McCoy, D., McGuire, B., Montgomery, H.,Napier, D., Pagel, C., Patel, J., de Oliveira, JA., Redclift, N., Rees, H., Rogger, D., Scott, J., Stephenson, J., Twigg, J., Wolff, J., Patterson, C. (2009). "Managing the health effects of climate change". The Lancet, 373(9676), 1693-1733.

El-Zein, A., DeJong, J., Fargues, P., Salti, N., Hanieh, A., & Lackner, H. (2016). "Who›s been left behind? Why sustainable development goals fail the Arab world". The Lancet, S0140-6736(15), 1312-4.

El-Zein, A., Jabbour, S., Tekce, B., Zurayk, H., Nuwayhid, I., Khawaja, M., Tell, T., Al Mooji, Y., De-Jong, J., Yassin, N., Hogan, D. (2014). "Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival". The Lancet, 383(9915):458-76.

Fargues, P. (2014). Europe must take on its share of the Syrian refugee burden, but how? European University Institute: Migration Policy Center, Italy.

Friel, S., Bowen, K., Campbell-Lendrum, D., Frumkin, H., McMichael, A. J., & Rasanathan, K. (2011). "Climate change, noncommunicable diseases, and development: the relationships and common policy opportunities". Annual review of public health, 32(2011), 133-47.

Gevlin, JL. (2012). "The Arab uprisings: what everyone needs to know". Oxford University Press.

Global Health Observatory Indicator Views, World Health Organization, 2016

Raman, M. (2016). "The Climate Change Battle in Paris: An Initial Analysis of the Paris COP21 and the Paris Agreement". The Economic and Political Weekly, Volume 51, Issue Number 2, 9 Jan 2016.

Saab, N. (2012). Arab Environment: Survival Options. Arab Forum for Environment and Development, Beirut.

The Arab NGO Network for Development (2010). Assessing the Millennium Development Goals Process in the Arab Region. The Arab NGO Network for Development, Beirut.

Tolba, M., & Saab, N. (2009). Arab environment: Climate change. Arab Forum for Environment and Development, Beirut.

UNDP. (2013). Water governance in the Arab Region: Managing scarcity and securing the future. New York: Regional Bureau for Arab States.

UNFCCC (2015). Adoption of the Paris Agreement. Resolution Adopted by the 21st Conference of Parties 12 December 2015. United Nations Framework Convention on Climate Change, Paris.

UN General Assembly (2000). United Nations Millennium Declaration. Resolution adopted by the General Assembly on 18 September 2000. United Nations.

UN and LAS (2013). The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015. United Nations and League of Arab States, Beirut

UN General Assembly (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. United Nations.

Waterbury, J. (2013). The Political Economy of Climate Change in the Arab Region. United Nations Development Program, New York.

WHO (2016a). "Assessment of essential public health functions in countries of the Eastern Mediterranean Region". World Health Organization.
http://www.emro.who.int/about-who/public-health-functions/index.html [Accessed July 1, 2016]

WHO (2016b). "World health statistics 2016: monitoring health for the SDGs, sustainable development goals." World Health Organization.
http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/2016/en/ [Accessed July 5, 2016]

Yamey, G., Shretta, R., & Binka, F. N. (2014). "The 2030 sustainable development goal for health". BMJ, 349, g5295.

د. إيمان نويهض أستاذ وعميد كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت.
د. ريما حبيب أستاذة ورئيسة دائرة صحة البيئة في الكلية.
سوزان الخشن مدرّسة باحثة في الكلية.
شلبي سورديك طالبة ماستر في دائرة صحة البيئة في الكلية.

المساهمة في القضاء على الجوع في البلدان العربية

محمود الصلح

تعد منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث تقع معظم البلدان العربية، المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد حالياً زيادة في نسبة سكانها الذين يواجهون الجوع (FAO 2015). هذا ليس مستغرباً، لأنها المنطقة التي تعاني أكبر عجز غذائي في العالم، ولأن البلدان العربية تتأثر أكثر من بلدان أخرى بصدمات أسعار المواد الغذائية، التي تجلت تأثيراتها بشكل ملحوظ عام 2008 أثناء الأزمة الغذائية العالمية. ومن الواضح أيضاً أن تداعيات تغير المناخ، خصوصاً موجات الجفاف المتتالية منذ العام 2007، ساهمت في الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي وزادت انعدام الأمن الغذائي. وتعاني المنطقة أيضاً من ارتفاع البطالة، خصوصاً في صفوف الشباب، فضلاً عن ازدياد النزوح من الأرياف إلى المدن والهجرة إلى الخارج. ويرى بعض المحللين أن هذه العوامل، جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى، ساهمت في الاضطرابات المدنية وبروز التطرُّف وأزمة النزوح الحالية في بعض هذه البلدان.

هناك إمكانية كبيرة لسد الفجوة بين استهلاك الغذاء وإنتاج الغذاء. وقد تجلّى ذلك عملياً باستخدام العلم والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، من خلال تكثيف نظم الإنتاج الزراعية بزيادة الإنتاجية وسد الثغرات المحصولية في الأراضي القائمة. وقد نجحت مشاريع عدة في زيادة الكثافة المحصولية، وخفض خسائر الغذاء وهدره على طول سلسلة الإنتاج والإمداد، ودعم الإدارة المستدامة لموارد المياه من خلال تحسين كفاءة الري، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد بالمياه، واستعمال المياه الهامشية، سواء المياه المالحة أو مياه الصرف المعالجة، لزراعة المزيد من الغذاء.

من الواضح أن البلدان العربية قادرة على التحرك بفاعلية نحو «صفر جوع»، وهو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030. وذلك من خلال زيادة استثماراتها في إنتاج زراعي كفوء، مثل الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، والاستخدام المستدام والكفوء للمياه، والإدارة المتكاملة للمياه والأراضي، والزراعة الحافظة، والزراعة من دون حراثة أو بحد أدنى من الحراثة، ونظم الإنتاج المتكاملة التي تجمع بين المحاصيل والمواشي والمراعي، وتنوع نظم إنتاج المحاصيل وتناوب المحاصيل، والإدارة المتكاملة للآفات، والنظم المتكاملة للمغذيات النباتية، والزراعة الترابية والمائية المحمية، والزراعة داخل المدن وعلى أطرافها.

تختلف البلدان العربية في ما يتوافر لها من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وفي قدرتها على تعزيز الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي. ولتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق هدف «صفر جوع»، يحتاج العالم العربي إلى سياسات تضع الزراعة في رأس أولويات الاستثمار في مجالي البحوث الزراعية والتنمية المستدامة، وتقوية التعاون العربي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، فضلاً عن تعزيز التعاون والشراكات الإقليمية والدولية على أساس التكامل والفوائد المقارنة.

لتلبية الهدف الثاني (SDG2) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، المتعلق بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة[1]، يحتاج العالم العربي إلى اهتمام كبير وعمل جماعي من الحكومات والجهات المانحة والباحثين والعاملين في مجال التنمية والمجتمع المدني. هذا لأن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث تقع معظم البلدان العربية، تعدّ المنطقة الوحيدة التي تشهد حالياً زيادة في انتشار الجوع، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (2015)[2]. فقد تضاعف عدد الجياع من 16.5 مليون شخص بين 1990 و1992 إلى 33 مليون شخص بين 2014 و2016. وارتفعت أيضاً نسبة من يعانون من نقص التغذية خلال الفترة نفسها من 6.6 إلى 7.5 في المئة. كما أن عدد الأطفال الذين يعانون من التقزُّم مرتفعة في بلدان مثل مصر والعراق والسودان واليمن. وفي المنطقة ككل، يعاني ثلث السكان من فقر الدم، خصوصاً الأطفال والحوامل والنساء في سن الإنجاب. ويعزى هذا الاتجاه المقلق إلى تصاعد التنازعات وعدم الاستقرار وما يترتب عليها من انهيار الخدمات العامة والخاصة في بعض البلدان العربية. وفي حين تختلف هذه المنطقة عن دول مجلس التعاون الخليجي وعن وشمال أفريقيا في تلبية هدف الألفية الإنمائي السابق المتمثل في خفض انتشار الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015، فإن الطلب على الأغذية في المنطقة ككل يتزايد بسرعة مع النمو السكاني، ويتم تلبية الطلب الحالي أساساً عن طريق الاستيراد. والواقع أن المنطقة العربية هي أكبر مستورد للحبوب في العالم، ومن المرجح أن يزداد اعتمادها على واردات الغذاء بشكل كبير في المستقبل[3]، إذ تشير التقديرات لسنة 2030 إلى أن العجز في الحبوب سيكون ضعفي ما هو عليه اليوم.

أبرز البنك الدولي وغيره المدى الذي تكون فيه البلدان العربية، أكثر من مناطق أخرى، عرضة إلى أبعد الحدود للصدمات في أسعار المواد الغذائية، والآثار التي تم الشعور بها بشكل ملحوظ عام 2008 أثناء الأزمة العالمية للغذاء، إلى جانب آثار التغيُّر المناخي. ويرى بعض المحللين أن هذه العوامل ساهمت، جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى، في الاضطرابات المدنية، وبروز التطرُّف والنزوح الحالي للسكان في بعض هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، يعدُّ تدهور الموارد الطبيعية في البلدان العربية غير مسبوق، مع تدهور الأراضي واستنزاف الموارد المائية التي تؤثر في عمليات التنمية وقدرة النُظم الإيكولوجية على توفير خدماتها التي تشتد الحاجة إليها.

والواقع أن هذه المنطقة نفسها تهدر وتواجه خسائر في الأغذية بمعدلات أعلى من المتوسط العالمي. وهذا يضع أيضاً تحديات هائلة لمعالجة الأمن الغذائي، كما يلقي أعباء إضافية وغير ضرورية على الموارد المائية الشحيحة في العالم العربي وتكاليف الاستيراد. يحدث هذا الهدر وهذه الخسائر على طول سلسلة القيمة الغذائية بأكملها. وبالنسبة للقمح، تقدر الخسائر بنحو 16 مليون طن، ما يكفي لإطعام 100 مليون شخص.

لا بد من عكس اتجاه الجوع المتزايد في البلدان العربية، كما ينبغي عكس خسائر الغذاء وهدره. وللقيام بذلك، تحتاج الحكومات العربية إلى سياسات موصلة إلى تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تقوية شبكات الأمان، وإدارة تقلبات السوق، وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. تركِّز هذه الورقة على عنصر واحد مهم في هذه المعادلة: تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي في العالم العربي، مع صون الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام. وقد قام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)[4]، على مدى فترة 40 عاماً، بجمع المعرفة والخبرة التي تثبت أن تحقيق الهدف 2 في البلدان العربية أمر ممكن من خلال العلم والتكنولوجيا اللذين يتصديان للقيود الطبيعية والتقنية والسياسية الكبرى التي تعوق الإنتاج الغذائي في المنطقة. وهذه القيود ملخصة بإيجاز في ما يأتي:

الشكل 1 التغيُّر النسبي في متوسط الهطول المطري السنوي بين 1980/1999 و2080/2099

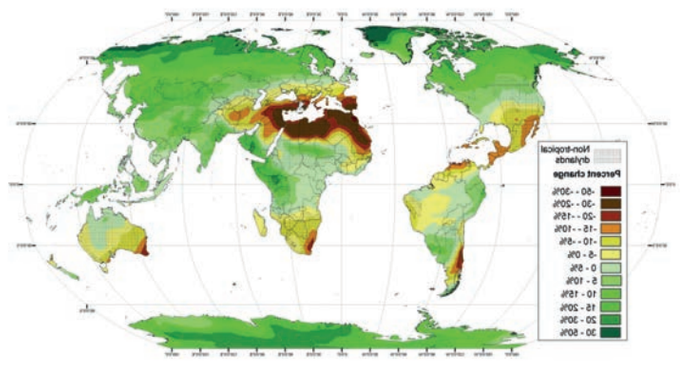

المصدر: الخريطة من إعداد W. GÖBEL وE. DE Pauw، وحدة المعلومات الجغرافية[5] في إيكاردا (2011)

أ. القيود الطبيعية والضغط السكاني

تقع البلدان العربية جغرافياً في مناطق جافة غير استوائية، ذات بيئات زراعية – إيكولوجية هشة، تتسم بموارد مائية شحيحة وأراضٍ قليلة صالحة للزراعة وتدهور متزايد للأراضي والتَّنوُّع البيولوجي ونوعية المياه. وهي أيضاً منطقة تظهر فيها آثار التغيُّر المناخي بقوة، وبخاصة حدوث موجات جفاف أكثر تواتراً، وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة مستويات الملوحة بسبب تسرُّب المياه المالحة، ومواسم النمو الأقصر، والإجهادات الأحيائية بما في ذلك الأمراض المزمنة والناشئة والآفات الحشرية والأعشاب الطفيلية. ولعل أخطر التداعيات المترتبة على التغيُّر المناخي هو الانخفاض المتوقع في هطول الأمطار خلال المئة سنة المقبلة، والذي سوف يؤثر في قدرة النُّظُم الزراعية البعلية والمروية على إنتاج الغذاء. ومن المتوقع أن ينخفض هطول الأمطار بنسبة 15 الى 50 في المئة حسب الموقع في العالم العربي، كما هو مبين في الشكل 1 الذي يعرض معدل التغيُّر في متوسط الهطول المطري بين السيناريوهات العالمية النموذجية الثمانية عشر للتغيُّر المناخي في هذه المنطقة.

ومما يزيد هذه القضايا تعقيداً ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان العربية – نحو 2.2 في المئة سنوياً – وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.2 في المئة خلال الفترة 2015-2010. ومع نمو السكان، جنباً إلى جنب مع تزايد التحضُّر وأنماط الاستهلاك المتغيرة، سيتزايد الطلب على المواد الغذائية، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه التي يزداد الطلب عليها في مختلف القطاعات، وكذلك على العملة الصعبة لدعم زيادة استيراد المواد الغذائية.

ب. القيود التقنية

هناك نقص في التقنيات المتاحة للمزارعين، وبخاصة صغار المزارعين، للتغلُّب على القيود الطبيعية المبينة أعلاه من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية. وتشمل الأمثلة على هذه التقنيات الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية للمحاصيل الرئيسية الأساسية، وممارسات الإدارة المناسبة للمحاصيل والمياه والأراضي. وفي حين أن العديد من هذه التقنيات متاح بفضل البحث والإرشاد الزراعيين اللذين نجحا في معالجة بعض هذه التحديات، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في كل من البحوث الزراعية التكيُّفية ونقل التكنولوجيا لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة، والوصول إلى أولئك المزارعين الذين هم بأمس الحاجة إلى هذه التقنيات.

ج. القيود السياسية

إن وجود بيئة سياسية غير مؤاتية يعوق الاستثمار في البحوث الزراعية والتنمية. وقد عمدت بعض البلدان، فقط بعد الأزمة العالمية للغذاء عام 2008، إلى وضع الزراعة في مرتبة عالية بما فيه الكفاية على جدول استثماراتها. ورغم أن هذا أحدث تغييراً، فهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لمعالجة الاختناقات في تحسين الإنتاجية الزراعية. وهناك حالياً استثمارات غير كافية في تنمية القدرات المؤسسية، ولا سيما بالنسبة لمؤسسات البحوث الزراعية والعلماء المواطنين. وهناك نقص في مؤسسات الإرشاد ونقل التكنولوجيا لتوفير الخدمات التي يحتاجها المزارعون. ومن القيود السياسية الأخرى:

- عدم كفاية فرص القروض الصغيرة لصغار المزارعين لمساعدتهم في الوصول إلى المدخلات والتقنيات التي يحتاجونها لزراعة المزيد من المحاصيل الغذائية.
- تقلب أسعار السوق الذي يلقي مخاطر إضافية على كاهل صغار المزارعين.
- الافتقار إلى سياسات تمكينية لتسهيل ربط المزارعين بالأسواق المحلية والدولية.

د. الإسهام في القضاء على الجوع في الوطن العربي

يعد تحقيق "صفر جوع" وزيادة الإنتاج الغذائي في البلدان العربية نافذة واحدة لفرصة مهمة. وبالنظر إلى أن إدخال أراض جديدة في الإنتاج الزراعي ليس خياراً بالنسبة لمعظم البلدان، باستثناء السودان، حيث أن إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في جميع البلدان الأخرى هي أقل من ثلاثة ملايين هكتار، فإن هناك فعلياً ثلاث مقاربات فقط لزيادة الإنتاج الزراعي من أجل معالجة المستويات المتزايدة من انعدام الأمن الغذائي وتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء. وهذه المقاربات هي:

- تكثيف نُظُم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة العائد أو الإنتاجية على الأراضي القائمة (أو سدّ الثغرات المحصولية)؛

- زيـادة الكثافة المحصولية (عـدد المحاصيل في الموسم الواحد) على الأراضي الزراعية القائمة؛
- تخفيض خسائر الغذاء وهدره على طول سلسلة الإمداد.

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، من المتوقع على المستوى العالمي أن تأتي 93 في المئة من الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي من التكثيف الزراعي لزيادة الغلال أو الإنتاجية عمودياً لكل وحدة من الأرض ومن الكثافة المحصولية (أي أكثر من محصول واحد في السنة). وضمن الـ 93 في المئة من الزيادة المطلوبة، يأتي 72 في المئة من التكثيف المستدام لنُظُم الإنتاج، ويأتي 21 في المئة من تعدد المحاصيل نتيجة زراعة أكثر من محصول واحد في العام اذا سمحت الظروف البيئية بذلك، كما هي الحال في وادي النيل في مصر. لذلك، لا بد من تحقيق جزء كبير من هذا النمو بتحسين الإنتاجية من خلال الزيادات العمودية في الإنتاجية الزراعية والإنتاج، بدلاً من التوسُّع الأفقي.

دأبت إيكاردا منذ عام 1977 على إجراء البحوث من أجل التنمية في العالم العربي لمعالجة الأمن الغذائي، من خلال تطوير المعرفة والتقنيات لدعم تكثيف نُظُم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الغلال أو الإنتاجية في الأراضي القائمة (أو سدّ الثغرات في الغلال) وبزيادة كثافة المحصولية (عـدد من المحاصيل في الموسم الواحد) في الأراضي الزراعية الحالية.

لقد تعلمنا أن النُظُم الإيكولوجية في العالم العربي تكون متنوعة ومختلفة من حيث العناصر الفيزيائية الحيوية والقضايا السياسية والاجتماعية – الاقتصادية. إن فهماً سليماً لتعقيد النظام وديناميكياته أمر بالغ الأهمية من أجل مساعدة المجتمعات الريفية في العالم العربي على تحقيق مسارات إلى التنمية قابلة للتطبيق. ونحن نبني على البرامج التقليدية للمحاصيل وتحسين الثروة الحيوانية للترويج لمقاربة بحوث "نظم" شمولية متعددة الاختصاصات، تسعى لفهم التفاعلات والمفاضلات بين طيف كامل من العناصر – بما في ذلك البشرية والإيكولوجية – التي تقيّد أو تحسِّن الإنتاجية الزراعية وتحـدد أكـثر التدخلات البحثية ملاءمة للتنمية، والتي تشمل في الجوهر الاستخدام المستدام للموارد والمدخلات الطبيعية.

هـ. ردم فجوات الغلال في إنتاج المحاصيل لتعزيز الأمن الغذائي

إن الإنتاجية الزراعية في معظم البلدان العربية هي

الشكل 2 الفجوة المحصولية في القمح في بعض الدول العربية

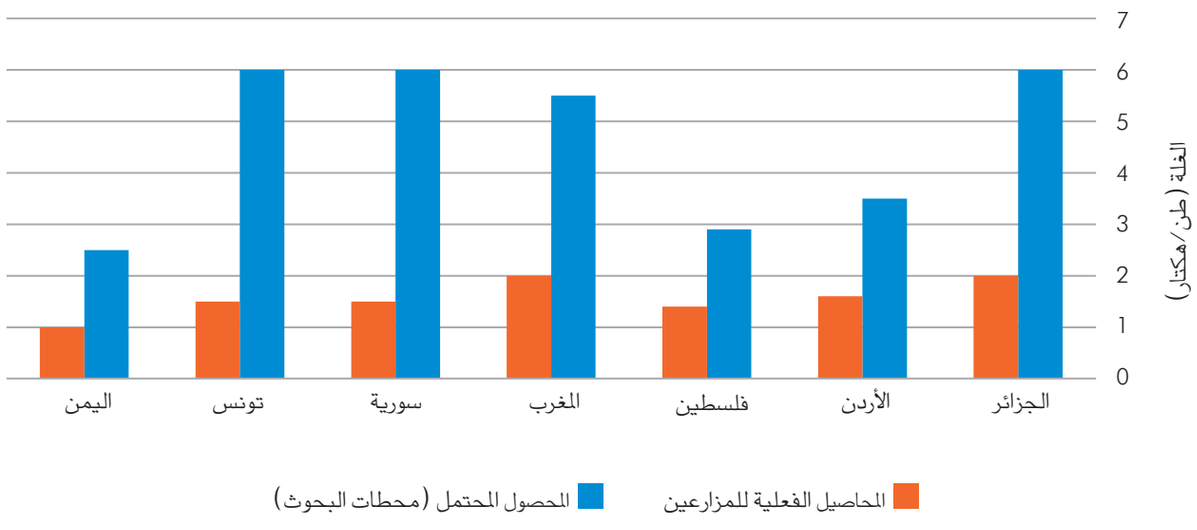

المصدر: تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، مشروع إيكاردا (2011 حتى الآن) بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED)، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (BMGF) وصندوق أوبك للتنمية الدولية وتنفذه إيكاردا

الجدول 1 غلة القمح (طن / هكتار) في الحقول التجريبية مقارنة مع حقول المزارعين في ثمانية بلدان عربية (معدل أربعة مواسم زراعية 2010 / 2011 – 2013 / 2014)

البلد	مصر	الاردن	المغرب		فلسطين	السودان	سورية		تونس		اليمن	المعدل
نظام الإنتاج	مروي	مطري	مطري	تكميلي	مطري	مروي	مطري	تكميلي	مطري	تكميلي	تكميلي	
ممارسات محسنة	8.28	2.24	2.85	6.00	2.02	3.62	1.90	5.11	3.20	5.75	4.03	4.09
ممارسات المزارعين	6.65	1.75	2.53	4.83	1.74	2.17	1.63	4.53	2.60	4.46	2.58	3.22
النسبة المئوية لمعدل الزيادة	**25**	**28**	**13**	**24**	**16**	**67**	**17**	**13**	**23**	**29**	**56**	**28**
الحد الأقصى للمحصول	**10.35**	**3.45**	**4.30**	**7.50**	**2.17**	**5.37**	**2.96**	**6.96**	**4.36**	**7.90**	**5.14**	**5.50**
النسبة المئوية للزيادة القصوى	**56**	**97**	**70**	**55**	**25**	**147**	**82**	**54**	**68**	**77**	**99**	**75**

المصدر: تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية، مشروع إيكاردا (2011 حتى الآن) بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED)، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (BMGF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وتنفذه إيكاردا

أقل من المعدل العالمي بسبب القيود التقنية والسياسية المذكورة أعلاه. ومع ذلك، فإن احتمال زيادة الإنتاجية الزراعية، لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سُبُل معيشة المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد في البلدان العربية، ممكن من خلال ردم فجوة الغلال بين مستويات المحاصيل الفعلية للمزارعين والمحاصيل المحتملة في ظل إدارة مناسبة ومدخلات ذات تقنيات محسنة. ويظهر الشكل 2 بوضوح الفجوة المحصولية في إنتاج القمح بين المحاصيل الفعلية للمزارعين وإمكانية الإنتاج في عدد من البلدان العربية.

ويمكن إيراد أمثلة على الجهود الرامية لردم الثغرات المحصولية من خلال مشروع ممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED)، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (BMGF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وتنفذه إيكاردا منذ عام 2011 وتُشرِك فيه مصر والمغرب والأردن والسودان وسورية وتونس واليمن، وفي مرحلة لاحقة لبنان وفلسطين والجزائر والعراق. وكانت نتائج هذا الاستثمار الواسع النطاق في العلوم والتكنولوجيا إيجابية للغاية: سجل المزارعون في أنحاء العالم العربي، زيادات كبيرة في إنتاجية القمح باستخدام الأصناف المحسنة المقاومة للجفاف والحرارة والآفات والأمراض الفتاكة، مثل الصنف UG 99 الذي يتراوح متوسط زياداته المحصولية من 13 في المئة تحت ظروف الزراعة البعلية في المغرب إلى 67 في المئة تحت ظروف الري في السودان، بمعدل متوسط زيادة شاملة مقدارها 28 في المئة في جميع البلدان. وفي ما يتعلق بالحد الأقصى للزيادة في إنتاجية القمح، تراوحت في هذه الفترة من 25 في المئة تحت ظروف الزراعة المطرية في فلسطين و147 في المئة تحت الظروف المروية في السودان، مع معدل زيادة إجمالية قدرها 75 في المئة في جميع البلدان. وكانت المكاسب المالية أيضاً ملحوظة: مع زيادة في المعروض من القمح في مصر من 557,030 طناً في موسم 2009–2010 إلى 880,941 طناً في 2013–2014 (بزيادة نسبتها 58 في المئة)، وقُدرت القيمة السنوية بـ52.2 مليون دولار. ويبين الجدول 1 نتائج أربع سنوات. وتكمن قوة المشروع في زيادة إنتاج القمح ليس فقط عن طريق إدخال الأصناف المحسنة، ولكن أيضاً مع تحسين حزم إدارة التربة والمياه والمحاصيل لتحسين الاستخدام المستدام للموارد وتحقيق أقصى قدر من المكاسب المحصولية.

التوصية للبلدان العربية هي بتكثيف نظم الإنتاج الزراعي مع مراعاة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المتاحة، من خلال الزيادة العمودية في الإنتاج الزراعي لكل وحدة من المدخلات (مثل الأراضي والمياه والأسمدة والبذور والعمل والمال) مع الحد من الضرر الذي يلحق بالبيئة. وبالتالي يمكن للبلدان العربية زيادة استثماراتها في تقنيات الصوْن للتكثيف الزراعي المستدام من أجل زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، من خلال المقاربات المختبرة الآتية:

- الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)
- الاستخدام المستدام للمياه والإدارة المتكاملة للمياه والأراضي
- الزراعة الحافظة / دون حراثة أو بحد أدنى من الحراثة (ZT / CA)
- نظم الإنتاج المتكاملة للمحاصيل / الثروة الحيوانية / المراعي
- تنويع نظم إنتاج المحاصيل وتناوب المحاصيل الإدارة المتكاملة للآفات (IPM)
- النظام المتكامل للتغذية النباتية (IPNS)
- الزراعة العضوية (OA)
- الزراعة المحمية / والزراعة المائية
- الزراعة في المدن وحول المدن

و. تحسين إنتاج الثروة الحيوانية من أجل الأمن الغذائي

يعد الإنتاج الحيواني المساهم الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية. وباستثناء العراق، نما الإنتاج الحيواني من 3 إلى 5 في المئة في معظم البلدان العربية بين عامي 1990 و 2013 (الجدول 2). ويبين الشكل 3 نصيب الفرد من استهلاك اللحوم والحليب. وتعد الكويت المستهلك الأعلى للفرد من اللحوم، بواقع نحو 78 كيلوغراماً للفرد سنوياً بينما تعد سورية المستهلك الأدنى بواقع 18 كيلوغراماً للفرد سنوياً.

في عام 2014، كانت قلة قليلة من البلدان العربية قريبة من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الحيواني. وكان السودان البلد الوحيد المكتفي ذاتياً في العالم العربي، على الرغم من أن بلداناً مثل سورية والمغرب والجزائر وتونس كانت مكتفية ذاتياً حتى عام 2000. وحقق النمو في إنتاج الدواجن أكبر نمو في مصادر الغذاء الحيوانية، إذ ازداد أكثر من الضعفين عام 2013 بالمقارنة مع معدل الإنتاج خلال الفترة من 1995 إلى 2000. ونما إنتاج الأغنام والماعز والأبقار بنسبة 21 في المئة، في حين نما إنتاج الإبل بنحو 45 في المئة خلال الفترة نفسها.

تمثل العائق الرئيسي لنمو الإنتاج الحيواني في المصادر المحدودة من الأعلاف المنتجة محلياً، وارتفاع كلفة مصادر الأعلاف المستوردة، وبخاصة بعد انخفاض قيمة العملات المحلية في بعض البلدان. في الماضي، وفّر الرعي المجاني في المراعي في معظم البلدان العربية 75–80 في المئة من مصادر العلف. واليوم، توفر المراعي 15 إلى 20 في المئة فقط من العلف. ويرجع ذلك أساساً إلى

الشكل 3 أ استهلاك الفرد من اللحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2014

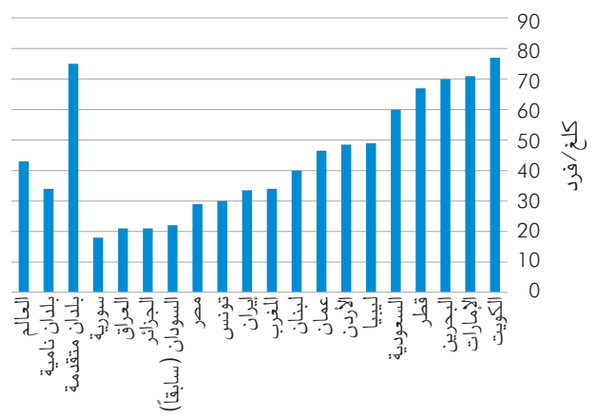

المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)

الشكل 3 ب استهلاك الفرد من الحليب (م)
كلغ / فرد (مكافئ حليب)

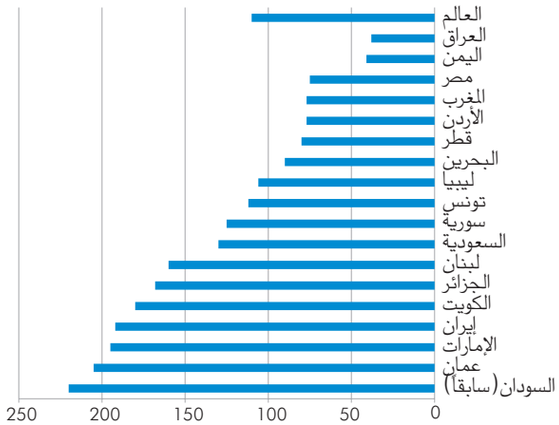

المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)

الجدول 2 حصة الثروة الحيوانية من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في بلدان مختارة من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونمو القطاع ما بين 1999 و 2013

القيمة الإجمالية للإنتاج (بملايين الدولارات وفق ثابتة 2004 ـ 2006)

	1990			2013			المعدل السنوي للنمو (%)	
	الزراعة	الماشية	الحصة(%)	الزراعة	الماشية	الحصة(%)	الزراعة	الماشية
الجزائر	4795	2533	53	14681	5131	35	5	3
مصر	8732	3073	35	18097	7703	43	3	4
إيران	10155	1999	20	21932	6021	27	3	5
العراق	1758	113	6	2543	75	3	2	-2
الأردن	429	157	37	1016	534	53	4	5
لبنان	1121	195	17	1346	355	26	1	3
المغرب	6103	2352	39	11399	4597	40	3	3
فلسطين	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	825	352	43	غير متوافر	غير متوافر
قطر	41	28	68	74	59		3	3
السعودية	5157	1427	28	8884	3430	39	2	4
السودان (سابقاً)	4733	2228	47	14056	5658	40	5	4
تونس	1768	261	15	2873	685	24	2	4
اليمن	1241	426	34	2873	1308	46	4	5
العالم	**1,263,846**	**396,465**	**31**	**2,252,610**	**735,271**	**33**	**3**	**3**

المصدر: FAOSTAT, 2015

الرعي الجائر والإفراط في مخزونات الحيوانات مما أدى إلى الاستخدام غير المستدام للمراعي.

تستخدم إيكاردا مقاربات جديدة لتحسين الإنتاج الحيواني في العالم العربي من خلال عملها على المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز). ويقوم العلماء بتوصيف وصوْن السلالات المحلية من أنماط مختلفة من الماشية، وتحديد السلالات الأكثر إنتاجية أثناء استكشاف تكيُّفها مع البيئات الحارة والقاحلة. ويتم إشراك المجتمع في كل هذه الجهود، ولا سيما النساء، اللاتي يتم بناء قدراتهن حول الحيوانات التي يجب المحافظة عليها أو التخلص منها عند انخفاض إنتاجيتها. وقد حسنت الجهود في الأردن والعراق نظام "المواشي – الشعير" من خلال تطوير خصوبة الماشية المحسنة والإنتاج، عن طريق تدابير مثل الفطام المبكر والحلب المتزامن، والجرعة الصحيحة والتوقيت المناسب لمكافحة الطفيليات، والمكعبات العلفية المستدامة، مع تطوير ونشر أصناف جديدة من الشعير قادرة على تحمُّل فترات الجفاف الطويلة وندرة المياه المتزايدة في الأردن والعراق. وقد وجدت إيكاردا أن مقاربات المجتمع لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية والاستخدام المستدام للمراعي وموارد المياه تكون أفضل عند إدارة الملكيات المشتركة. ويمكن تعظيم مصادر العلف المنتجة محلياً من خلال استخدام مخلفات المحاصيل بعد معالجتها لزيادة قيمتها التغذوية واستساغتها. ومن الممكن تطوير مصادر غير تقليدية للأعلاف المغذية، مثل المنتجات الثانوية ومخلفات المحاصيل والصبار اللاشوكي الذي ينتشر على نطاق واسع في الأراضي الهامشية من المغرب وتونس.

ز. تحسين كفاءة الري وإدخال تقنيات موفرة للمياه لزراعة مزيد من المحاصيل الغذائية

يعد تحسين كفاءة الري وإدخال تقنيات موفرة للمياه قضيتين ملحتين لمزارعي المحاصيل الغذائية في المنطقة العربية. والري بالغمر هو الطريقة التقليدية

الشكل 4 نسب الأغذية المفقودة والمهدورة الصالحة للأكل (بالوزن) لكل مجموعة سلعية في كل خطوة من سلسلة الإمداد الغذائي، في شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا (%)

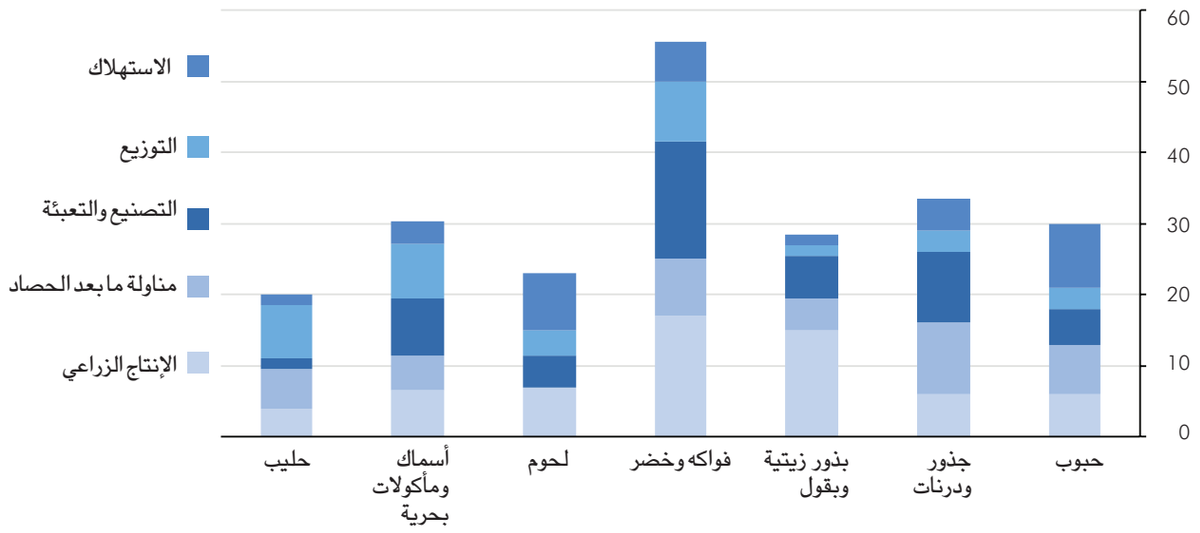

المصدر: مقتبس من غوستافسون وآخرين، 2011

(حيث يستخدم لري نحو 70 في المئة من المساحة المروية)، وهي طريقة غير فعالة ومكلفة ومبذرة. وفي كثير من الأحيان يستخدم المزارعون، إذ ليس لديهم خيار آخر، مياهاً ذات نوعية متدنية تقود إلى التملّح والغدق وتدهور الأراضي أحياناً بشكل كبير بحيث لا يتعذر زراعة أي محصول غذائي فيها بعد ذلك. وبالتالي، يحتاج المزارعون إلى وجود نظام فعَّال واقتصادي ومستدام لإدارة الري لتعظيم العائد من المحاصيل والمياه.

تنتج الأبحاث أنظمة ري مثلى طوال موسم النمو لزيادة إنتاجية المحاصيل لكل وحدة من المياه المستخدمة. وقد أسفرت الدراسات التي أجرتها إيكاردا مؤخراً بالتعاون مع نُظُم البحوث الوطنية في العالم العربي عن تطوير حزم مبتكرة لإدارة المياه على مستوى المزرعة لتقليل الفاقد من المياه في الزراعة. وقد ركّزت هذه الحزم على تحسين توقيت الري، وضبط كميات المياه المستخدمة، وتقنيات محسنة لتحضير الأرض تؤدي إلى استخدام أكثر إنتاجية للمياه من دون تكاليف إضافية للمزارعين.

من الأمثلة على ذلك مكننة تقنية المصاطب ذات الأخاديد المرتفعة والعريضة، المنفذة لمساعدة مزارعي القمح على تحسين إنتاجيتهم وكفاءة استخدامهم للمياه. وقد عملت التجارب التي أجريت في المزارع في محافظة الشرقية في مصر على تقييم وضبط وصقل أصناف القمح والممارسات الزراعية المحسنة في الظروف الميدانية. وفي هذه التجارب، حسنت تقنية زراعة القمح على مصاطب مرتفعة (RB) محاصيل القمح ووفرت في المياه. وتشمل الحزمة زراعة القمح على مصاطب مرتفعة ذات عرض مثالي، والتسميد المناسب، واستخدام أفضل أصناف القمح ذات الإنتاجية العالية. ومنذ إدخال هذه الحزمة المحسنة، ازدادت المساحة المزروعة بالقمح على المصاطب المرتفعة في محافظة الشرقية تدريجياً من 2080 هكتاراً في الموسم الأول (2010 – 2011) إلى نحو 80,000 هكتار في 2014 –2015. وكحزمة، قللت التقنية من استخدام مياه الري بنسبة 25 في المئة، وزادت محصول الحبوب بنسبة 30 في المئة، وزادت كفاءة استخدام المياه بنسبة 73 في المئة، وخفضت كمية البذور المستخدمة للزراعة بنسبة 30–50 في المئة، ووفرت الطاقة بنسبة 33 في المئة نتيجة تخفيض ضخ المياه.

أحدث المشروع ثورة في الممارسات الزراعية في الدلتا. وشجع نجاحه الحملة الوطنية للقمح التي تقودها الحكومة المصرية لدعم تنفيذ 1900 موقع ميداني تجريبي في المحافظات الـ22، باستخدام أسلوب المصاطب المرتفعة المدعوم من المشروع بميزانية قدرها 8.7 مليون جنيه مصري. ونتيجة لذلك، يتم الآن

زراعة أكثر من 300,000 هكتار من الأراضي في مصر باستخدام هذا النظام.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى أكثر بكثير من الاقتصاد بالمياه في الري. فقد أظهرت الأبحاث إمكانات هائلة لتقنيات توفير المياه، وبخاصة معالجة مياه الصرف الصحي والمياه المالحة والمياه الرمادية وإعادة استخدامها بشكل آمن، من أجل توفير المياه العذبة وزراعة المزيد من الغذاء وإعادة تغذية المياه الجوفية. وفي العراق، قادت إيكاردا مشروع وضع إطار لإدارة الملوحة لصانعي القرار في المنطقة للمساعدة في تحسين كفاءة الري لدى المزارعين، للحد من الترشيح العميق إلى المياه الجوفية الضحلة وما يؤدي إليه من إعادة تملّح منطقة الجذور. كما اختارت أصناف قمح عالية الإنتاج في ظروف التربة المالحة.

لا يزال هناك الكثير الذي يتعيَّن القيام به لتحسين كفاءة الري وإدخال التقنيات الموفرة للمياه في زراعة المحاصيل الغذائية في العالم العربي، من خلال الأبحاث والعلوم والسياسات وآليات التسعير وتغيير السلوك. وكان هناك أيضاً تقدم كبير في هذا المجال. وفي الواقع، نظراً لندرة المياه في العالم العربي والحاجة الملحة إلى زيادة إنتاج الغذاء، على العالم العربي أن يكون "وادي السيليكون" لأبحاث المياه في العالم. وفقاً لذلك، يشجَّع المستثمرون من القطاعين العام والخاص وفي المستويات الإقليمية والوطنية والدولية على الاستثمار في هذا المجال لتعزيز أسباب الحياة في المنطقة ومساعدتها في مسار تطورها.

ح. التعامل مع فضلات الأغذية وخسائر ما بعد الحصاد لتعزيز الأمن الغذائي

إن كمية المواد الغذائية المفقودة والمهدورة في العالم لعربي هي أعلى من المعدل العالمي. وعلى أساس نصيب الفرد، فإن الكمية المقدرة من المواد الغذائية المفقودة والمهدورة هي 250 كيلوغراماً للفرد سنوياً. وتعود ضخامة الخسائر الاقتصادية الناجمة إلى واقع أنها المنطقة التي تعاني أكبر عجز غذائي وأنها أكبر مستورد للغذاء في العالم. وهكذا، فإن للأغذية المفقودة والمهدورة تأثيراً خطيراً جداً في الأمن الغذائي. ويتم هدر الكثير من المواد الغذائية التي توضع على المائدة للاستهلاك، سواء في المطاعم أو في المنازل. وتشير التقديرات إلى أن فضلات الغذاء الجاهز للأكل تبلغ نحو 35 في المئة.

المصدر المهم الآخر لخسائر الأغذية هو الناجم عن أنشطة الحصاد وما بعد الحصاد. إذ يمكن أن تتضرر الأغذية أو تتلف أو تفقد خلال حصادها ومناولتها وتصنيعها وتعبئتها وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها واستهلاكها. ويوضح الشكل 4 نسبة المواد الغذائية المفقودة نتيجة لهذه الإجراءات في بعض السلع الغذائية في شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا. وتؤثر هذه الخسائر في قدرة المنطقة على الحدّ من الجوع، وتضع أعباء كبيرة ومهدرة على الموارد الطبيعية الشحيحة في المنطقة، خصوصاً المياه، وتساهم في التغيُّر المناخي من خلال توليد الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الأغذية المفقودة والمهدورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعادل خسارة 42 كيلومتراً مكعباً من المياه سنوياً. وتؤثر خسائر الأغذية أيضاً في مزارعي الحيازات الصغيرة، الذين تفوتهم فرص توليد المزيد من الدخل بسبب الخسائر التي تلحق بهم أثناء مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد.

وعلى مستوى المزرعة، يمكن أن يُفقد الغذاء من خلال مرافق التخزين السيئة، وترك المحاصيل عرضة للأمطار وغزو الحشرات والقوارض. ومن شأن حصاد المحاصيل ودرسها وتنظيفها باستخدام تقنيات وأدوات خاطئة إلحاق الضرر بها أيضاً. كما يؤدي سوء تقنيات الحلب وتصنيع الحليب وتخزينه ونقله إلى فساده، ما يجعله غير آمن للاستهلاك البشري.

يتم التعامل مع خسائر الأغذية والنفايات الغذائية بشكل أفضل، عن طريق استخدام مقاربة تقوم على سلسلة الإمداد، باعتبار أن الخسائر تحدث على طول سلسلة الإمداد لسلعة معينة. ويتعيَّن معالجة هذا الأمر على مستوى المزارع التجارية الكبيرة والمزارع الصغيرة. ويمكن للعلم والتكنولوجيا استهداف كلتا المجموعتين، من خلال تحسين النُظُم الزراعية وآلات الحصاد، والبنية التحتية للتخزين بما في ذلك التخزين البارد، والتجفيف المحسن والأكثر نظافة صحية، وتقنيات الصون والحفظ، لتحسين سلامة الغذاء ومدّ عمره الافتراضي.

وقد وافقت البلدان العربية مجتمعة على الحد من الخسائر والنفايات الغذائية بنسبة 50 في المئة خلال السنوات العشر المقبلة. وسوف تركز الجهود على الحد من الهدر والخسائر أثناء عملية زراعة المحاصيل الغذائية، وكذلك أثناء المعالجة والمناولة والتعبئة والنقل والتسويق. ويمكن أن تفيد هذه المبادرة من تطور

البحوث والتكنولوجيا، فضلاً عن خدمات الإرشاد وآليات التمويل، للمساعدة في تقديم الحلول للحد من الخسائر حيثما تكون هناك حاجة إليها. ومن المهم جداً للبلدان العربية إطلاق حملات وطنية للحد من خسائر الغذاء في البيوت وفي المطاعم. وقد تبنت بعض المطاعم بالفعل نظاماً لفرز الغذاء الجيد والآمن وغير المستخدم وجعله متاحاً للمؤسسات الخيرية. إن التقليل من هدر الطعام سيعزِّز الأمن الغذائي ويحدّ من الواردات الغذائية.

ط. التعاون الإقليمي المرتكز على المزايا النسبية

تختلف البلدان العربية في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة لها، وبالتالي تختلف في قدرتها على تعزيز الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الغذائي المحلي. وهكذا فإن التعاون بين البلدان العربية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هو وسيلة حاسمة للعالم العربي كي يعزز أمنه الغذائي وينتقل نحو القضاء على الجوع إن التعاون الدولي والإقليمي والشراكات في مجالي البحوث الزراعية والتنمية المستدامة المرتكزة على التكامل والمزايا النسبية، يمكن تحسينها أكثر لتعزيز الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في البلدان العربية. وقد ثبت أن التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هو وسيلة فعالة لتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتطوير حلول مشتركة للمشاكل المشتركة، وتعزيز روح المنافسة البناءة والابتكار. وهذا سيتطلب بيئة سياسية تمكينية للاستثمار في جهود البحث والتنمية الزراعية لتعزيز استدامة الموارد الطبيعية كمجالات ذات أولوية، ووضع العائدات التي تنتجها مباشرة في أيدي المزارعين.

وكما اتضح في أمثلة قليلة، فإن استخدام مقاربة متكاملة لزيادة إنتاج الغذاء مع استخدام الموارد الطبيعية المحدودة بشكل مستدام هو أمر ممكن. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحويل الزراعة إلى محرك قوي للنمو الاقتصادي، ليس فقط لإنتاج مزيد من الغذاء، ولكن أيضاً لخلق فرص عمل جديدة ومرغوبة للشباب في العالم العربي.

المرجع

FAO. 2015. Regional Overview of Food Insecurity - Near East and North Africa: Strengthening Regional Collaboration to Build Resilience for Food Security and Nutrition, Cairo, Egypt, FAO.
El-Dahir. Mohamed. 2015. Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region, Issue Brief for the Arab Sustainable Development Goal. Regional Coordination Mechanism, FAO, 2015. http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal2.pdf

ملاحظات

1. الأمن الغذائي يعني أن «لكل الناس، في جميع الأوقات، فرص الوصول المادية والاجتماعية والاقتصادية إلى غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية ويناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة». وعلى المستوى الوطني، يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون جميع المواطنين آمنين غذائياً بشكل فردي. إن أبعاد الأمن الغذائي هي: أولاً، توافر الغذاء، المرتبط بالإنتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي على الغذاء. ثانياً، الوصول إلى الغذاء، وتوافر السوق وقدرة الناس على تحمل التكاليف كمنتجين و/أو مستهلكين للمواد الغذائية. ثالثاً، الاستقرار والإنتاج المستقر الأقل تأثراً بالإجهادات اللاأحيائية (الجفاف والحرارة والملوحة، الخ) والأحيائية (الأمراض والآفات الحشرية والأعشاب الطفيلية) والاستقرار في سياسة التسعير. رابعاً، استخدام الأغذية المتاحة ذات القيمة الغذائية الجيدة وضمان سلامة الغذاء.
2. http://www.fao.org/documents/card/en/c/b715647e-a9584-b8887-fc-9d1c3364b161/
3. http://www.afedonline.org/Report2014/E/p12-20%43chp1eng.pdf
4. http://www.icarda.org/
5. http://drylandsystems.cgiar.org/content/global-drylands-and-climate-change-relative-change-mean-annual-precipitation-19801999

د. محمود الصلح، المدير العام السابق، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)

الكتّاب المشاركون

بالترتيب الأبجدي حسب اسم العائلة

حسين أباظة
رئيس شعبة الاقتصاد والتجارة في جنيف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى تقاعده عام 2009. وضع العديد من البرامج حول اقتصاديات البيئة، وله الكثير من المؤلفات حول أساليب التقييم البيئية المتكاملة، والتفاعل بين التجارة والبيئة، وتقييم الموارد البيئية والطبيعية، واستخدام الأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية. المحرر المشارك لتقرير «أفد» حول الاقتصاد الأخضر، 2011.

د. ريما حبيب
أستاذة الصحة المهنية والبيئية ورئيسة دائرة صحة البيئة في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. لها أبحاث رئيسية وقدمت مساهمات في مواضيع تشمل الآتي: صحة النازحين واللاجئين والمهاجرين، مقاربات النظم الإيكولوجية لصحة الإنسان في المجتمعات الريفية الفقيرة، والتعرضات ذات الصلة بالعمل وصحة الإنسان.

سوزان الخشن
مدرّسة باحثة في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. حائزة على بكالوريوس في علوم المختبرات الطبية من كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية، ودرجة ماجستير في الصحة العامة من كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. شاركت في عدد من المشاريع البحثية في مجال الصحة العامة منذ التحاقها بكلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2002.

شلبي سورديك
طالبة ماجستير في العلوم البيئية (اختصاص صحة البيئة) في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. قبل انتقالها إلى لبنان نالت درجة بكالوريوس علوم في الدراسات الاجتماعية والإيكولوجية في جامعة ألاسكا، فيربانكس. شاركت في عدد من المشاريع البحثية في مجال صحة البيئة منذ التحاقها عام 2016 كطالبة دراسات عليا بدائرة صحة البيئة في الجامعة الأميركية في بيروت.

د. عبدالكريم صادق
مستشار اقتصادي في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لأكثر من خمسة وعشرين عاماً، بما في ذلك ثماني سنوات كمدير تنفيذي لدولة الكويت في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ومستشار المدير التنفيذي في البنك الدولي. له مئات الأوراق المنشورة. المحرر المشارك لتقرير «أفد» حول الأمن الغذائي، 2014.

نجيب صعب
أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، وناشر ورئيس تحرير مجلة «البيئة والتنمية». مهندس معماري، حصل على جائزة «العاليون الخمسمئة» (Global 500) لسنة 2003 من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، وجائزة الشيخ زايد الدولية للبيئة لسنة 2011. محرر سلسلة تقارير «أفد» حول البيئة العربية.

د. محمود الصلح
مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) حتى منتصف تشرين الأول (أكتوبر) 2016. له خبرة تزيد على 30 سنة في الأبحاث والتنمية الزراعية الدولية في البلدان النامية، خصوصاً في المناطق الجافة، لدى فورد فاونديشن والجامعة الأميركية في بيروت والفاو. يحمل درجة دكتوراه في علم الوراثة من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وله أكثر من 120 منشوراً. تم تقدير مساهمته في الأبحاث والتنمية الزراعية من خلال العديد من المكافآت والأوسمة الرفيعة.

د. ابراهيم عبدالجليل
أستاذ كرسي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في جامعة الخليج العربي في البحرين. الرئيس التنفيذي السابق لجهاز شؤون البيئة في مصر ورئيس مجلس الإدارة السابق لجهاز تخطيط الطاقة المصري. له نحو 70 دراسة في قضايا الطاقة والبيئة العربية. المحرر المشارك لتقرير «أفد» حول الطاقة المستدامة، 2013.

د. محمد العشري*
زميل رئيسي في مؤسسة الأمم المتحدة. الرئيس التنفيذي السابق لمرفق البيئة العالمي. مدير دائرة البيئة في البنك الدولي سابقاً والرئيس الأسبق لشبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين REN21. عضو في مجالس إدارة الصندوق العالمي لحماية الطبيعة والمنتدى العربي للبيئة والتنمية ومعهد الموارد العالمي.

د. إيمان نويهض
عميد كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت وأستاذ صحة العمل وصحة البيئة فيها. تتركز أبحاثه على تأثير المخاطر البيئية وتلك المتعلقة بالعمل على الصحة. ساهم في تأسيس حلقة من الباحثين تعمل على تعميم مفهوم الصحة البيئية في المنطقة العربية.

* المستشار الرئيسي للتقرير.

اللجنة المشرفة
من أعضاء مجلس أمناء أفد

د. محمد العشري، زميل رئيسي في مؤسسة الأمم المتحدة والرئيس التنفيذي السابق لمرفق البيئة العالمي.
نائب رئيس مجلس أمناء «أفد».

د. عبد الرحمن العوضي، الأمين التنفيذي للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ووزير الصحة السابق في الكويت.
رئيس اللجنة التنفيذية لـ«أفد».

د. عدنان بدران، رئيس مجلس إدارة الجامعة الأردنية والمستشار الأعلى لجامعة البتراء.
رئيس وزراء الأردن السابق. رئيس مجلس أمناء «أفد».

نجيب صعب، ناشر ورئيس تحرير مجلة «البيئة والتنمية» وأمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

المصطلحات المختصرة

10YFP	Ten Year Framework of Programmes on Sustainable Consumption and Production
AAAID	Arab Authority for Agricultural Investment and Development
ABSP	Agricultural Biotechnology Support Programme
AC	Air-Conditioning
AC	Alternating Current
ACSAD	Arabic Centre for the Studies of Arid Zones and Drylands
ACU	Arab Custom Union
ADA	Arriyadh Development Authority (Riyadh)
ADCO	Abu Dhabi Company for Onshore Oil Operations
ADEREE	The National Agency for Energy Efficiency and the Development of Renewable Energy
ADFD	Abu Dhabi Fund for Development
ADR	Alternative Disputes Resolution
ADSG	Abu Dhabi Sustainability Group
ADWEA	Abu Dhabi Water & Electricity Authority
AED	United Arab Emirates Dirham
AEPC	African Environmental Protection Commission
AEPS	Arctic Environmental Protection Strategy
AEWA	African-Eurasian Waterbird Agreement
AFED	Arab Forum for Environment and Development
AFESD	Arab Fund for Economic and Social Development
AG	Associated Gas
AGDP	Agricultural Gross Domestic Product
AGERI	Agricultural Genetic Engineering Institute
AGP	Arab Gas Pipeline
AGU	Arabian Gulf University
AHD	Aswan High Dam
AHDR	Arab Human Development Report
AIA	Advance Informed Agreement
AIDS	Acquired Immunodeficiency Syndrome
AIECGC	Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation
AKTC	Aga Khan Trust for Culture
Al	Aluminum
ALBA	Aluminium Bahrain
ALECSO	Arab League Educational, Cultural, and Scientific Organization
ALMEE	Lebanese Association for Energy Saving & Environment
ALOA	Association for Lebanese Organic Agriculture
AMCEN	African Ministerial Conference on the Environment
AMF	Arab Monetary Fund
AMU	Arab Maghreb Union
ANME	National Agency for Energy Management
AoA	Agreement on Agriculture (WTO Uruguay Round)
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development
AP	Advanced Passive reactor

AP	Additional Protocol
API	Arab Planning Institute
APR	Advanced Power Reactor
APRUE	National Agency for the Promotion and Rationalization of Use of Energy
AREE	Aqaba Residence Energy Efficiency
ARWR	Actual Renewable Water Resources
ASABE	American Society of Agricultural and Biological Engineers
ASDRR	Arab Strategy for Disaster Risk Reduction
ASFSD	Arab Strategic Framework for Sustainable Development
ASR	Aquifer Storage and Recovery
AU	African Union
AUB	American University of Beirut
AUM	American University of Madaba (Jordan)
AVL	Automatic Vehicule Location
AWA	Arab Water Academy
AWC	Arab Water Council
AWCUA	Arab Water Countries Utilities Association
b/d	Barrels per Day
BADEA	Arab Bank for Economic Development in Africa
BAU	Business as Usual
Bbl	Oil Barrel
BCH	Biosafety Clearing House
Bcm	Billion cubic meters
BCWUA	Branch Canal Water User Association
BDB	Beyond Design Basis
BDL	Central Bank of Lebanon
BGR	German Geological Survey
BMP	Best Management Practices
BMZ	German Federal Ministry of Economic Cooperation and Development
BNEF	Bloomberg New Energy Finance
BOD	Biological Oxygen Demand
boe	Barrels of Oil Equivalent
BOO	Build-Own-Operate
BOOT	Build Own Operate Transfer
BOT	Build Operate Transfer
BP	British Petroleum
BREEAM	Building Research Establishment Environmental Assessment Method
BRO	Brackish Water Reverse Osmosis
BRS	ARZ Building Rating System
BU	Boston University
C&D	Construction and Demolition
C&I	Commercial and Industrial
CA	Conservation Agriculture
CAB	Centre for Agriculture and Biosciences
CAGR	Compound Annual Growth Rate
CAIP	Cairo Air Improvement Project
CAMP	Coastal Area Management Project
CAMRE	Council of Arab Ministers Responsible for the Environment
CAN	Competent National Authority
CAPEX	Capital Expenditures
CBC	Community-Based Conservation
CBD	Convention on Biological Diversity
CBO	Community-Based Organization
CBSE	Center for the Study of the Built Environment (Jordan)
CCA	Climate Change Adaptation
CCGT	Combined Cycle Gas Turbine
CCS	Carbon Capture and Sequestration
CCS	Carbon Capture and Storage
CCS CO_2	Capture and Storage

CCUS	Carbon Capture, Usage and Storage
CD	Compact Disk
CDM	Clean Development Mechanism
CDRs	Certified Emissions Reductions
CEDARE	Centre for Environment and Development for the Arab Region and Europe
CEDRO	Country Energy Efficiency and Renewable Energy Demonstration Project for the Recovery of Lebanon
CEIT	Countries with Economies in Transition
CEO	Chief Executive Officer
CEP	Coefficient of Performance
CERES	Coalition for Environmentally Responsible Economics
CERs	Credits
CFA	Cooperative Framework Agreement
CFC	Chloro-Fluoro-Carbon
CFL	Compact Fluorescent Light
CFL	Compact Fluorescent Lamp
CG	Coordination Groups
CGE	Computable General Equilibrium
CGIAR	Consultative Group on International Agricultural Research
CH4	Methane
CHN	Centre Hospitalier du Nord -Lebanon
CHP	Combined Heat and Power
CILSS	Permanent Interstate Committee for Drought Control in the Sahel
CIRAD	Agricultural Research for Development
CITES	Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora
CIWM	Chartered Institution of Wastes Management
CIHEAM	International Centre for Advanced Mediterranean Agronomic Studies
CLO	Compost-Like-Output
CLRTAP	Convention on Long-Range Transboundary Air Pollution
CM	Carbon Management
CMI	Community Marketing, Inc.
CMS	Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals
CNA	Competent National Authority
CNCA	Public Agricultural Bank
CNG (CNS)	Compressed Natural Gas
CO	Carbon Monoxide
CO_2	Carbon Dioxide
$CO_{2e/eq}$	CO_2 equivalent
COD	Chemical Oxygen Demand
COP	Conference of the Parties
CPB	Cartagena Protocol on Biosafety
CPC	Calcined Petroleum Coke
CRS	Center for Remote Sensing
CSA	City Strategic Agenda
CSD	UN Commission on Sustainable Development
CSEM	Centre Suisse d'Electronique et de Microtechnique
CSO	Civil society organizations
CSP	Concentrated Solar Power
CSR	Corporate Social Responsibility
CTAB	Technical Center of Organic Agriculture
cum	Cubic meters
CZIMP	Coastal Zone Integrated Management Plan
DAC	Development Assistance Committee
DALYs	Disability-Adjusted Life Years
DBFO	Design Build Finance Operate
DBO	Design-Build-Operate
DC	Direct current
DED	Dubai Economic Department
DEFRA	Department for Environment, Food and Rural Affairs (UK)
DEM	Digital Elevation Model

DESA	Department of Economic and Social Affairs
DEWA	Dubai Electricity and Water Authority
DFID	UK Department for International Development
DHW	Domestic Hot Water
DII	DESERTEC Industrial Initiative
DMN	Moroccan National Meteorological Office
DNE	Daily News Egypt
DOE	United States Department of Energy
DRM	Disaster Risk Management
DRR	Disaster Risk Reduction
DSIRE	Database of State Incentives for Renewables & Efficiency
DTC	Dubai Transport Corporation
DTCM	Dubai Department for Tourism and Commerce Marketing
DTIE	UNEP Division of Technology, Industry, and Economics
DTO	Dublin Transportation Office
DUBAL	Dubai Aluminum Company Limited
E3G	Third Generation Environmentalism
EAD	Environment Agency AbuDhabi
ECA	Economic Commission for Africa
ECAs	Energy Conversion Agreements
ECE	Economic Commission for Europe
ED	Electrodialysis
EDCO	Electricity Distribution Company
EDF	Environmental Defense Fund
EDL	Electricité du Liban
EDM	Al- BiaWal-Tanmia - Environment & Development magazine
EE	Energy Efficiency
EEAA	Egyptian Environmental Affairs Agency
EEHC	Egyptian Electricity Holding Company
EF	Ecological Footprint
EGBC	Egyptian Green Building Council
EGPC	Egyptian General Petroleum Corporation
EGS	Environmental Goods and Services
EIA	Energy Information Administration
EIA	Environmental Impact Assessment
EITI	Extractive Industries Transparency Initiative
EMA	Europe, the Middle East, and Africa
EMAL	Emirates Aluminium Company Limited
EMAS	Eco-Management and Audit Scheme
EMR	Eastern Mediterranean Region
EMRO	WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean
EMS	Environmental Management System
ENEC	Emirates Nuclear Energy Corporation
ENPI	European Neighborhood and Partnership Instrument
ENSO	El Niño-Southern Oscillation
EOR	Enhanced Oil Recovery
EPA	US Environmental Protection Agency
EPC	Engineering Procurement and Construction
EPD	European Patent Office
EPDRB	Environmental Program for the Danube River Basin
EPI	Environment Performance Index
EPSA	Exploration and Production Sharing Agreement
ESAUN	Department of Economic and Social Affairs
ESBM	Ecosystem-Based Management
ESCO	Energy Service Companies
ESCOs	Energy Service Companies
ESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
ESDU	Environment and Sustainable Development Unit
ESI	Environment Sustainability Index

ESMAP	World Bank Energy Sector Management Assistance Program
ETM	Enhanced Thematic Mapper
EU	European Union
EU ETS	European Union Emission Trading System
EVI	Environmental Vulnerability Index
EWRA	Egyptian Water Regulatory Agency
EWS	Emirates Wildlife Society
FACE	Free Air Carbon Enrichment
FANR	The Federal Authority for Nuclear Regulation (UAE)
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations
FDI	Foreign Direct Investment
FEMIP	Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership
FFEM	French Fund for Global Environment
FiBL	Research Institute of Organic Agriculture
FIFA	Fédération Internationale de Football Association
FIT	Feed-in-Tariff
FL&W	Food Lost and Wasted
FOEME	Friends of the Earth Middle East
FSP	Food Security Program
FSU	Former Soviet Union
F-T	Fischer-Tropsch process
FTIAB	Packaging and Newspaper Collection Service (Sweden)
G7	Group of Seven: Canada, France, Germany, Italy, Japan, United Kingdom, United States
G8	Group of Eight: Canada, France, Germany, Italy, Japan, Russian Federation,United Kingdom, United States
GAM	Greater Amman Municipality
GAP	Good Agricultural Practices
GAPs	Good Agricultural Practices
GAS	Guarani Aquifer System
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
GBC	Green Building Council
GBIF	Global Biodiversity Information Facility
GCC	Gulf Cooperation Council
GCM	General Circulation Model
GCOS	Global Climate Observing System
GDP	Gross Domestic Product
GE	General Electric
GECF	Gas Exporting Countries Forum
GEF	Global Environment Facility
GEMS	Global Environment Monitoring System
GEO	Global Environment Outlook
GERD	Gross Domestic Expenditure on Research and Development
GFEI	Global Fuel Economy Initiative
GFU	Global Facilitation Unit for Underutilized Species
Gha	Global hectare
GHGs	Greenhouse Gases
GIPB	Global Partnership Initiative for Plant Breeding Capacity Building
GIS	Geographical Information Systems
GIWA	Global International Waters Assessment
GJ	GigaJoule
GLASOD	Global Assessment of Soil Degradation
GLCA	Global Leadership for Climate Action
GM	Genetically Modified
GME	Gazoduc Maghreb Europe
GMEF	Global Ministerial Environment Forum
GMO	Genetically Modified Organism
GMP	Green Moroccan Plan
GNI	Gross National Income
GNP	Gross National Product
GPC	Green petroleum Coke

GPS	Global Positioning System
GPRS	Green Pyramid Rating System
GRI	Global Reporting Initiative
GRID	Global Resource Information Database
GSDP	General Secretariat for Development planning-Qatar
GSI IISD	Global Subsidies Initiative
GSLAS	General Secretariat of League of Arab States
GSR	Global Status Report
Gt	Gigaton
GTZ	German Technical Cooperation (Gesellschaft für Technische Zusamm)
GVC	Civil Volunteers' Group (Italy)
GW	Gigawatt
GW	Greywater
GW_e	Gigawatt electrical
GWI	Global Water Intelligence
GWP	Global Warming Potential
GWP	Global Water Partnership
GW_{th}	Gigawatt-thermal
ha	Hectares
HACCP	Hazardous Analysis and Critical Control Points
HDI	Human Development Index
HFA	Hyogo Framework for Action
HFCs	Hydrofluorocarbons
HFO	Heavy Fuel Oil
HICs	High-Income Countries
HIV	Human Immunodeficiency Virus
HLW	High Level Waste
HNWI	High Net Worth Individuals
HVAC	Heating, Ventilation, and Air-Conditioning
I/M	Inspection and Maintenance
IAASTD	International Assessment of Agricultural Knowledge Science and Technology for Development
IAEA	International Atomic Energy Agency
IAS	Irrigation Advisory Service
IC	Irrigation Council
ICAM	Integrated Coastal Area Management
ICARDA	International Center for Agricultural Research in Dry Areas
ICBA	International Center for Biosaline Agriculture
ICC	International Chamber of Commerce
ICGEB	International Center for Genetic Engineering and Biotechnology
ICLDC	Imperial College London Diabetes Centre
ICM	Integrated Coastal Management
ICPDR	International Commission for the Protection of the Danube River
ICT	Information and Communication Technology
ICZM	Integrated Coastal Zone Management
IDA	International Desalination Association
IDB	Islamic Development Bank
IDECO	Irbid District Electricity Company
IDP	Internally Displaced Persons
IDRC	International Development Research Center
IDSC	Information and Decision Support Center
IEA	International Energy Agency
IEADSM	International Energy Agency Demand-side Management
IEEE	Institute of Electrical and Electronic Engineers
IFA	International Fertilizer Industry Association
IFAD	International Fund for Agricultural Development
IFC	International Finance Corporation
IFOAM	International Federation of Organic Agriculture Movements
IFPRI	International Food Policy Research Institute
IGCC	Integrated Gasifier Combined Cycle

IHP	International Hydrology Program
IIED	International Institute for Environment and Development
IIIEE	Lund University International Institute for Industrial Environmental Economics
IIIP	Integrated Irrigation Improvement Project
IIP	Irrigation Improvement Project
IISD	International Institute for Sustainable Development
ILO	International Labour Organization
ILW	Intermediate Level waste
IMC	Istituto Mediterraneo Di Certificazione
IMF	International Monetary Fund
IMO	International Maritime Organization
INDC	Intended Nationally Determined Contributions
InWEnt	Capacity Building International-Germany
IO	Input-Output
IOC	International Oil Companies
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change
IPF	Intergovernmental Panel on Forests
IPM	Integrated Pest Management
IPNS	Integrated Plant Nutrient System
IPP	Independent Power Producer
IPR	Intellectual Property Rights
IPTRID	International Program for Technology and Research in Irrigation and Drainage
IRENA	International Renewable Energy Agency
IRESEN	Institut de Recherche en Energie Solaire et en Energies Nouvelles
IRR	Internal Rate Of Return
ISCC	Integrated Solar Combined Cycle
ISESCO	Islamic Educational, Scientific, and Cultural Organization
ISIC	UN International Standard Industrial Classification
ISO	International Organization for Standardization
ISWM	Integrated Solid Waste Management
ITC	Integrated Tourism Centers
ITC	International Trade Center
ITSAM	Integrated Transport System in the Arab Mashreq
IUCN	International Union for Conservation of Nature
IUCN	World Conservation Union (International Union for the Conservation of Nature and Natural Resources)
IWMI	International Water Management Institute
IWPP	Independent Water And Power Producer
IWRB	International Waterfowl and Wetlands Research Bureau
IWRM	Integrated Water Resources Management
JAEC	Jordan Atomic Energy Commission
JBAW	Jordan Business Alliance on Water
JCEDARE	Joint Committee on Environment and Development in the Arab Region
JD	Jordanian Dinar
JEPCO	Jordan Electric Power Company
JI	Joint Implementation
JMWI	Jordan Ministry for Water and Irrigation
JNRC	Jordan Nuclear Regulatory Commission
JVA	Jordan Valley Authority
KA-CARE	King Abdullah City for Atomic and Renewable Energy
KACST	King Abdulaziz City for Science and Technology
KAUST	King Abdullah University of Science and Technology
KEPCO	Korea Electric Power Corporation
KFAED	Kuwait Fund for Arab Economic Development
KFUPM	King Fahd University of Petroleum and Minerals
KfW	German Development Bank
KISR	Kuwait Institute for Scientific Research
KSA	Kingdom of Saudi Arabia
KW	Kilowatt
kWh	Kilowatt-hour

LADA	Land Degradation Assessment of Drylands
LAS	League of Arab States
LATA	Lebanese Appropriate Technology Association
LAU	Lebanese American University
LBNL	Lawrence Berkeley National Laboratory
LCC	Life Cycle Costing
LCEC	Lebanese Center for Energy Conservation
LCOE	Levelized Costs of Electricity
LDCs	Least Developed Countries
LED	Light-Emitted Diode
LEED	Leadership in Environmental Design
LEMA	Suez Lyonnaise des Eaux, Montgomery Watson and Arabtech Jardaneh
LEU	Low-enriched Uranium
LGBC	Lebanon Green Building Council
LICs	Low-Income Countries
LLW	Low Level Waste
LMBAs	Land and Marine Based Activities
LMEs	Large Marine Ecosystems
LMG	Like Minded Group
LMICs	Low Middle-Income Countries
LMO	Living Modified Organism
LNG	Liquefied Natural Gas
LowCVP	Low Carbon Vehicle Partnership
LPG	Liquefied Petroleum Gas
LRA	Litani River Authority
LV	Low Voltage
MAAR	Syrian Ministry of Agriculture and Agrarian Reform
MAD	Moroccan Dirham
MALR	Ministry of Agriculture and Land Reclamation
MAP	UNEP Mediterranean Action Plan
MARPOL	International Convention for the Prevention of Pollution from Ships
MASEN	Moroccan Agency for Solar Electricity
mb/d	million barrels per day
MBT	Mechanical-biological treatment
MCM	Million Cubic Meters
MD	Membrane Distillation
MDGs	Millennium Development Goals
MEA	Multilateral Environmental Agreement
MECTAT	Middle East Centre for the Transfer of Appropriate Technology
MED	Multiple-Effect Distillation
MED WWR WG	Mediterranean Wastewater Reuse Working Group
MED-ENEC	Energy Efficiency in the Construction Sector in the Mediterranean
MEES	Middle East Economic Survey
MEMAC	Marine Emergency Mutual Aid Centre
MENA	Middle East and North Africa
MEPS	Minimum Energy Performance Standards
METAP	UNEP Mediterranean Environmental Technical Assistance Program
MEW	Lebanese Ministry of Energy and Water
MGD	Million Gallon per Day
MHT	Mechanical Heat Treatment
MICE	Meetings, Incentives, Conferences, And Events
MICs	Middle-Income Countries
MIGA	Multilateral Investment Guarantee Agency
MJ	Mega Joule
MIST	Masdar Institute of Science and Technology
MMBTU	One Million British Thermal Units
MMCP	Making the Most of Commodities Programme
MNA	Multinational Approaches
MoCCE	Ministry of Climate Change and Environment

MOQ	Maersk Oil Qatar
MOU	Memorandum of Understanding
MOX	Mixed-Oxide
MPA	Marine Protected Area
MPAP	Multi-Stakeholder Policy Formulation and Action Planning
MSF	Multi-Stage Flash
MSF	Multi-Stakeholder Forum
MSP	Mediterranean Solar Plan
MSW	Municipal Solid Waste
Mt	Metric tons
MT	Million ton
Mt	Megatons
$MtCO_2$	Million tons of CO_2
Mtoe	Million tons of oil equivalent
MTPY	Metric Tons Per Year
MV	Medium Voltage
MW	Megawatt
MW_h	Megawatt-hour
MW_p	Megawatt-peak
MWRI	Ministry of Water Resources and Irrigation
MW_{th}	Megawatt-thermal
N_2O	Nitrous Oxide
NAMA	Nationally Appropriate Mitigation Actions
NARI	National Agricultural Research Institutes
NARES	National Agricultural Research and Extension Systems
NASA	National Aeronautics and Space Administration
NBC	National Biosafety Committee
NBDF	Nile Basin Discourse Forum
NBF	National Biosafety Framework
NBI	Nile Basin Initiative
NBM	Nile Basin Management
NC	National Communication
NDC	Nationally Determined Contributions
NCSR	Lebanese National Council of Scientific Research
ND	Neighborhood Development
NDW	Moroccan National Drought Watch
NEA	Nuclear Energy Agency
NEAP	National Environmental Action Plan
NEEAP	National Energy Efficiency Action Plan
NEEP	National Energy Efficiency Program
NEEREA	National Energy Efficiency and Renewable Energy Action (Lebanon)
NERC	National Energy Research Centre
NF	Nano-Filtration
NFC	Nile Forecast Center
NFP	National Focal Point
NGCCs	Natural-Gas-Fired Combined Cycles
NGO	Non-Governmental Organization
NGV	Natural Gas Vehicles
NGWA	Northern Governorates Water Authority (Jordan)
NIF	Neighborhood Investment Facility
NMC	Northern Mediterranean countries
NOAA	National Oceanic and Atmospheric Administration
NOC	National Oil Company
NOEC	Net Oil Exporting Countries
NOGA	National Oil and Gas Authority (Bahrain)
NOIC	Net Oil Importing Countries
NORDEN	Nordic Council of Ministers
NOx	Nitrogen Oxides
NPK	Nitrogen, Phosphates and Potash

NPP	Nuclear Power Plant
NPP	Net Primary Productivity
NPPA	Nuclear Power Plant Authority
NPT	Non-Proliferation treaty of nuclear weapons
NRC	National Research Council
NREL	National Renewable Energy Laboratory
NRW	Non-Revenue Water
NSAS	Nubian Sandstone Aquifer System
NSR	North-South Railway project
NUS	Neglected and underutilized species
NWRC	National Water Research Center (Egypt)
NWSAS	North Western Sahara Aquifer System
OA	Organic Agriculture
O&M	Operation and Maintenance
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries
OAU	Organization for African Unity
ODA	Official Development Assistance
ODS	Ozone-Depleting Substance
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
OFID	OPEC Fund for International Development
OIES	Oxford Institute for Energy Studies
OME	Observatoire Méditerranéen de l'Energie
OMW	Olive Mills Wastewater
ONA	Omnium Nord-Africain
ONE	National Electricity Office
ONEP	National Office of Potable Water
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries
OPEX	Operational Expenditures
OSS	Sahara and Sahel Observatory (Observatoire du Sahara et du Sahel)
OWG	Open Working Group
PACD	Plan of Action to Combat Desertification
PARC	Pan Arab Research Centre
PC	Personal Computer
PCB	Polychlorinated Biphenyls
PCFPI	Per Capita Food Production Index
PCFV	Partnership for Clean Fuels and Vehicles
PEA	Palestinian Energy and Natural Resources Authority
PERG	Global Rural Electrification Program
PERSGA	Protection of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden
PFCs	Perfluorocarbons
PICs	Pacific Island Countries
PIM	Participatory Irrigation Management
PJ	Peta Joule
PM	Particulate Matter
PMU	Program Management Unit
PNA	Palestinian National Authority
PNEEI	Tunisian National Program of Irrigation Water Conservation
POPs	Persistent Organic Pollutants
PPA	Power Purchase Agreement
PPIAF	Public-Private Infrastructure Advisory Facility
PPM	Parts Per Million
PPM	Process and Production Methods
PPP	Public-Private Partnership
PPP	Purchasing Power Parity
PPP	Public-Private Partnership
PRM	Persons with Reduced Mobility
PRY	Potential Researcher Year
PTSs	Persistent Toxic Substances
PV	Photovoltaic

PWA	Palestinian Water Authority
QNFSP	Qatar National Food Security Programme
QP	Qatar Petroleum
QSAS	Qatar Sustainable Assessment System
R&D	Research and Development
RA	Risk Assessment
RADEEMA	Régie autonome de distribution de l'eau et de l'électricité de Marrakech
RB	Raised Bed
RBO	River Basin Organization
RBP	Restrictive Business Practices
RCM	Regional Circulation Model
RCREEE	Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency
RDF	Refuse Derived Fuel
RE	Renewable Energy
REC	Renewable Energy Credits
REMPEC	Regional Marine Pollution Emergency Response Centre for the Mediterranean Sea
REN21	Renewable Energy Policy Network for the 21st Century
Rep	Republic
RM	Risk Management
RO	Reverse Osmosis
ROPME	Regional Organization for the Protection of the Marine Environment of the sea area surrounded by Bahrain, I.R. Iran, Iraq, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates
RPS	Renewable Portfolio Standard
RSA	ROPME Sea Area
RSC	Royal Society of Chemistry (UK)
RSCN	Royal Society for the Conservation of Nature
RSGA	Red Sea and Gulf of Aden
RUAF	Resource Centers Network on Urban Agriculture and Food Security
S&T	Science and Technology
SAIC	Science Applications International Corporation
SAP	Strategic Action Program
SASO	Saudi Standards, Quality and Metrology Organization
SCP	Sustainable Consumption and Production
SCPI	Sustainable Crop Production Intensification
SCP/RAC	Regional Activity Centre for Sustainable Consumption and Production
SD	Sustainable Development
SDGs	Sustainable Development Goals
SEA	Strategic Environmental Assessment
SEEA	System of Environmental and Economic Accounting
SEEC	Saudi Energy Efficiency Centre
SEMC	Southern and Eastern Mediterranean Countries
SFD	Saudi Fund for Development
SHS	Solar Home System
SIR	Shuttle Imaging Radar
SIWI	Stockholm International Water Institute
SL	Syrian Pound
SLR	Sea Level Rise
SME	Small and Medium-Size Enterprises
SMS	Short Messaging Service
SoE	State of the Environment
SONEDE	Société Nationale d'Exploitation et de Distribution des Eaux
SOx	Sulfur Oxides
SPD	Sozialdemokratische Partei Deutschlands
SPM	Suspended Particulate Matter
SRES	Special Report on Emission Scenarios
SRTM	Shuttle Radar Topography Mission
SSA	Sub-Saharan Africa
SSR	Self-Sufficiency Ratio
STI	Science, Technology and Innovation

SWCC	Saline Water Conversion Corporation
SWH	Solar Water Heating
SWRO	Seawater Reverse Osmosis
T&D	Transmission and Distribution
TAC	Technical Advisory Committee
TAR	Third Assessment Report
Tcm	Trillion cubic meters
TDM	Transportation Demand Management
TDS	Total Dissolved Solids
TES	Thermal Energy Storage
TFP	Total Factor Productivity
TIES	The International Ecotourism Society
TII	Thermal Insulation Implementation
Toe	Tons of Oil Equivalent
TPES	Total Primary Energy Supply
TRAFFIC	Trade Records Analysis for Flora and Fauna in International Commerce
TRI	Toxics Release Inventory
TRIPs	Trade-Related Aspects of International Property Rights
TRMM	Tropical Rainfall Measuring Mission
tU	tones of Uranium
TWh	Terawatt-hour
UA	Urban Agriculture
UAE	United Arab Emirates
UCLA	University of California at Los Angeles
UCS	Union of Concerned Scientists
UF	Ultrafiltration
UfM	Union for the Mediterranean
UHCPV	Ultra-High Concentration Photovoltaic
UHI	Urban Heat Island
UIS	UNESCO Institute for Statistics
UK	United Kingdom
UMA	Union du Maghreb Arabe (Arab Maghreb Union)
UMICs	Upper Middle-Income Countries
UN	United Nations
UNCBD	United Nations Convention on Biological Diversity
UNCCD	United Nations Convention to Combat Desertification
UNCED	United Nations Conference on Environment and Development
UNCHS	United Nations Centre for Human Settlements (now UN-Habitat)
UNCLOS	United Nations Convention on the Law of the Sea
UNCOD	United Nations Conference on Desertification
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
UNDAF	United Nations Development Assistance Framework
UNDP	United Nations Development Programme
UNEP	United Nations Environment Programme
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNESCO-ROSTAS	UNESCO Regional Office for Science and Technology for the Arab States
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change
UNFPA	United Nations Population Fund
UNHCR	United Nations High Commission for Refugees
UNICE	United Nations Children's Fund
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization
UNISDR	United Nations International Strategy for Disaster Reduction
UNWTO	United Nations World Tourism Organization
UPC	Abu Dhabi Urban Planning Council
UPI	United Press International
USA	United States of America
USAID	United States Agency for International Development
USCCSP	United States Climate Change Science Program
USEK	Université Saint-Esprit De Kaslik

USEPA	United States Environmental Protection Agency
USJ	Saint Joseph University
USPTO	United States Patent and Trademark Office
UV	Ultraviolet (A and B)
VAT	Value-Added Tax
VC	Vapor Compression
VCM	Volatile Combustible Matter
VMT	Vehicle Miles Traveled
VOC	Volatile Organic Compound
VRS	Vapor Recovery System
WACC	Weighted Average Cost of Capital
WaDImena	Water Demand Initiative for the Middle East and North Africa
WAJ	Water Authority of Jordan
WALIR	Water Law and Indigenous Rights
WANA	West Asia and North Africa Region
WB	West Bank
WBCSD	World Business Council for Sustainable Development
WBG	World Bank Group
WBGU	German Advisory Council on Global Change
WCD	World Commission on Dams
WCED	World Commission on Environment and Development
WCMC	UNEP World Conservation Monitoring Center
WCP	World Climate Programme
WCS	World Conservation Strategy
WDM	Water Demand Management
WDPA	World Database on Protected Areas
WEEE	Waste of Electronic and Electrical Equipment
WEF	World Economic Forum
WEF	Water-Energy-Food
WEI	Water Exploitation Index
WETC	Wind Energy Technology Centre
WF	Water Footprint
WFN	Water Footprint Network
WFP	World Food Programme
WGP-AS	Water Governance Program in the Arab States
WHO	World Health Organization
WIPP	Waste Isolation Pilot Plant
WMO	World Meteorological Organization
WNA	World Nuclear Association
Wp	Watt-peak
WRI	World Resources Institute
WSSCC	Water Supply and Sanitation Collaborative Council
WSSD	World Summit on Sustainable Development
WTO	World Trade Organization
WTTC	World Travel and Tourism Council
WUA	Water User Association
WUE	WUE Water Use Efficiency
WWAP	World Water Assessment Program
WWC	World Water Council
WWF	World Wide Fund for Nature
WWF	World Water Forum
WWI	First World War
WWII	Second World War
YASAD	Yemenite Association for Sustainable Agriculture and Development
YR	Year
ZT/CA	Conservation Agriculture/Zero Tillage

سلسلة «البيئة العربية»
التقارير السنوية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)

www.afedonline.org
info@afedonline.org

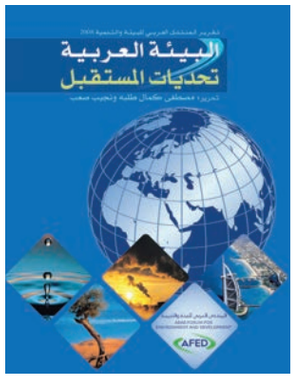

البيئة العربية: تحديات المستقبل
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008

للمرة الأولى يوضع قيد النقاش العام تقرير شامل ومستقل حول البيئة العربية. «البيئة العربية: تحديات المستقبل» أعده المنتدى العربي للبيئة والتنمية بالتعاون مع بعض أبرز الخبراء العرب. يعرض التقرير حالة البيئة العربية، استناداً إلى أحدث المعلومات المتوافرة. لكنه يذهب أبعد من هذا إذ يجري تقييماً للتقدم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويحلل السياسات الراهنة متفحصاً فعالية المساهمات العربية في المساعي البيئية الدولية. وفي المحصلة، يقترح التقرير سياسات بديلة وحلولاً عملية للاصلاح.

البيئة العربية: تغير المناخ
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009

«أثر تغير المناخ على البلدان العربية» هو الثاني في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية. وقد تم تصميم التقرير لتوفير معلومات موثوقة للحكومات وقطاع الأعمال والاكاديميين والجمهور عامة حول آثار تغيّر المناخ على الدول العربية، والسبل المتاحة لمواجهة التحدي. ويحلل التقرير مستوى التعامل العربي مع التحدي العاجل لاتخاذ تدابير التكيّف مع آثار التغيرات المناخية. وهو يستخدم آخر ما توصلت اليه الأبحاث العلمية ليصف مواطن الضعف في الأنظمة الطبيعية تجاه تغيّر المناخ، وأثر هذا على الانسان. وفي محاولة للمساعدة في تطوير سياسات مناسبة، يبحث التقرير الخيارات المتاحة للدول العربية في المفاوضات الجارية للاتفاق على اطار دولي لما بعد بروتوكول كيوتو.

البيئة العربية: المياه
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010

«المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص» هو الثالث في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية «أفد». وهو يلي تقريري «البيئة العربية: تحديات المستقبل» و«أثر تغير المناخ على البلدان العربية». لقد تم تصميم تقرير 2010 للمساهمة في النقاش حول الادارة المستدامة للموارد المائية في العالم العربي، وهو يوفر فهماً نقدياً للمياه في المنطقة من دون أن يكون تقنياً أو اكاديمياً في طبيعته أكثر مما ينبغي. التقرير يقدم اصلاحات في السياسات والادارة لتطوير قطاع مائي مستدام في البلدان العربية، كما يسلّط الضوء على دراسات حالات، تحتوي على قصص نجاح وفشل، لتعميم الفائدة. من المأمول أن يساهم تقرير «أفد» 2010 في فتح حوار حول مستقبل المياه ويحفز على اجراء اصلاحات مؤسساتية وصولاً الى اتخاذ إجراءات فاعلة لوضع سياسات مائية مستدامة في البلدان العربية.

البيئة العربية: الاقتصاد الأخضر
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011

«الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر» هو الرابع في سلسلة التقارير السنوية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد). يستهدف تقرير 2011 ثمانية قطاعات اقتصادية حيث يتوقع الخبراء «تحولات خضراء»، وهي الزراعة، المياه، الطاقة، الصناعة، النقل، المدن والمباني، إدارة النفايات، السياحة. ويعرض التقرير دراسات حالة، بما فيها قصص نجاح وفشل، لتعميم الخبرات والاستفادة من التجارب. يساهم التقرير في الحوار الجاري حول الاقتصاد الأخضر، ويحفّز الإصلاحات المؤسساتية التي تؤدي إلى العمل الحازم لاعتماد سياسات اقتصادية مستدامة في الدول العربية.

البيئة العربية: خيارات البقاء

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2012

«خيارات البقاء» هو الخامس في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) حول وضع البيئة العربية. يتفحص هذا التقرير خيارات الاستدامة في البلدان العربية، استناداً الى حجم الطلب على الموارد الطبيعية مقارنة مع الامدادات المتجددة المتوافرة.

يبحث التقرير في المسارات الممكنة لتحقيق الاستدامة، استناداً إلى محدوديات النظم الطبيعية. وقد أوكل المنتدى الى شبكة البصمة البيئية العالمية، الرائدة في هذا المجال على مستوى العالم، إعداد أطلس للبصمة البيئية والموارد في العالم العربي، باستخدام أحدث البيانات المتاحة، ليكون أساساً يبني عليه تحليله. ويغطي الأطلس البلدان الـ22 الأعضاء في جامعة الدول العربية، وذلك على مستوى المنطقة كلها والمجموعات الإقليمية وكل بلد على حدة.

استناداً الى أرقام الأطلس، والنتائج التي توصلت اليها تقارير المنتدى السابقة، قامت مجموعة من الخبراء بتحليل مستفيض، يتجاوز سرد الأرقام التي تؤكد التدهور ليقترح مسارات بديلة للتنمية بروح إيجابية. وإذ يركز التحليل على تحديات الأمن الغذائي والمياه والطاقة، يتطرق الى عوامل أخرى مؤثرة مثل النمو السكاني وأنماط الانتاج والاستهلاك.

البيئة العربية: الطاقة المستدامة

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2013

«الطاقة المستدامة» هو السادس في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عن وضع البيئة العربية. يؤكد التقرير على الحاجة إلى إدارة فعالة لقطاع الطاقة، تعزّز مساهمته في التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

يتوخى تقرير «أفد» 2013 تقديم عرض عن وضع الطاقة الراهن في المنطقة العربية. وهو يطرح أبرز التحديات ويناقش خيارات متنوعة لسياسات الطاقة، وصولاً إلى اقتراح خطوات بديلة تسهّل التحوّل السلس إلى مستقبل مستدام للطاقة.

ولتحقيق أهدافه، يعالج تقرير «أفد» 2013 المواضيع التالية: النفط وما بعده، الغاز الطبيعي كوقود يساهم في التحول إلى طاقة أنظف، فرص الطاقة المتجددة، الخيار النووي، كفاءة الطاقة، العلاقة بين الطاقة والمياه والغذاء، خيارات التخفيف من مسببات تغير المناخ، استجابة قطاع الطاقة لخطر التغير المناخي، دور القطاع الخاص في تمويل الطاقة المستدامة.

البيئة العربية: الأمن الغذائي

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014

"الأمن الغذائي" هو السابع في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عن وضع البيئة العربية. يؤكد هذا التقرير الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة لقطاعي الزراعة والمياه، بهدف تعزيز إمكانات الأمن الغذائي. دفعت أزمة الغذاء في السنوات الأخيرة والارتفاع الحاد غير المسبوق في أسعار الغذاء، مقرونين بقيود على الصادرات فرضتها بعض البلدان المنتجة للغذاء، الى تجديد الدعوة لضمان مصادر غذائية موثوقة في بلدان تعتمد على واردات الغذاء مثل البلدان العربية. والسؤال هو: إلى أي مدى يمكن للموارد الزراعية المتوافرة على مستوى البلدان منفردة والمنطقة مجتمعة أن تفي بالطلب على الغذاء في العالم العربي؟ ما هي فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في ظل التزايد السكاني وأثر تغير المناخ على موارد الأراضي والمياه؟ ما هي الخيارات البديلة المتاحة للبلدان العربية لضمان أمنها الغذائي؟ يأمل "أفد" أن يساعد هذا التقرير البلدان العربية في تبني سياسات صحيحة وتخصيص استثمارات طويلة الأجل، تضمن لها إمدادات غذائية مستدامة تلبي الحاجات التنامية باستمرار.

البيئة العربية: الاستهلاك المستدام

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2015

"الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية"، هو الثامن في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد). تزامن هذا التقرير مع إقرار زعماء العالم لأهداف التنمية المستدامة، التي ينص الهدف 12 منها على "الالتزام بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة". يتطلب تغيير العادات الاستهلاكية جهوداً حثيثة في التربية والتوعية، تترافق مع مزيج من السياسات الحكومية واستراتيجيات قطاع الأعمال ومبادرات المجتمع المدني والأكاديمي ووسائل الإعلام. غير أن قبول المستهلكين يبقى الأساس لوضع السياسات موضع التنفيذ.

ومن أجل معرفة كيف ينظر الناس إلى أنماط الاستهلاك وإلى أي مدى هم على استعداد لتبديل عاداتهم، أجرى "أفد" استطلاعاً موسعاً للرأي العام، استقطب 31 ألف مشارك من 22 بلداً عربياً. وقد وجد الاستطلاع أن الجمهور العربي على استعداد لكي يدفع أكثر لقاء الكهرباء والوقود والماء، ولتغيير عاداته الاستهلاكية، اذا كان هذا يساهم في رعاية الموارد وحماية البيئة.

Notes

البيئة العربية • 9 التنمية المستدامة

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016

تقرير «أفد» حول «التنمية المستدامة في مناخ عربي متغيّر» يلقي الضوء على خيارات السياسات المتوافرة للبلدان العربية كي تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما وضعها المجتمع العالمي، بحلول سنة 2030.

يوصي التقرير بمقاربة بديلة، قائمة على دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن جهود إعادة الإعمار المرتقبة. وهو يدعو منظمات الإغاثة المحلية والإقليمية والدولية إلى عدم حصر جهودها في توفير ضروريات السلامة والحاجات الأساسية بالمتضررين، بل استعمال خطط الإغاثة لترويج مقاربات جديدة للتنمية، متجذرة في مرحلة انتقالية إلى الاقتصاد الأخضر. وهكذا يتم العمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع الإغاثة والمساعدات الطارئة.

هذا التقرير حول التوقعات والتحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يبني على التقارير الثمانية السابقة عن حالة البيئة العربية، التي أنتجها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) منذ العام 2008. لقد عالجت تقارير «أفد» السنوية حتى الآن قضايا بيئية رئيسية في المنطقة العربية، بما في ذلك المياه والأمن الغذائي والطاقة والاقتصاد الأخضر والبصمة البيئية والاستهلاك المستدام وتغير المناخ، في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

أصبحت تقارير «أفد» السنوية مصدراً رئيسياً للمعلومات ومحركاً أساسياً لإصلاحات في السياسات البيئية والإنمائية في البلدان العربية. وقد بيّنت التقارير الأهمية المحورية للعلاقة التلازمية بين الطاقة والمياه والغذاء، خصوصاً مع تنامي تأثير تغير المناخ، وركزت تكراراً على أهمية تعزيز الحصول على الطاقة والمياه والغذاء بكفاءة أفضل وبشكل عادل، وخفض النفايات، حيث هناك حدود صارمة لما يمكن للنظم الإيكولوجية العربية أن تدعمه.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) هو منظمة دولية غير حكومية لا تتوخى الربح، يلتقي فيها قطاع الأعمال مع الخبراء وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لتشجيع سياسات وبرامج بيئية فاعلة عبر المنطقة العربية. وتشارك الهيئات الحكومية في أعمال المنظمة بصفة مراقب.

بعد تأسيس المنتدى في بيروت عام 2006، حصل على الامتيازات والحصانات كمنظمة دولية غير حكومية، وتمت دعوته كعضو مراقب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية. كما يتمتع المنتدى بصفة عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

المنتج الرئيسي للمنتدى هو تقرير سنوي مختص عن البيئة العربية، يتابع التطورات ويحللّها كما يقترح سياسات بديلة وتدابير عملية للمعالجة. ومن مبادرات المنتدى الأخرى برنامج الاقتصاد الأخضر، والمسؤولية البيئية لقطاع الأعمال، وبناء قدرات هيئات المجتمع الأهلي، والتوعية والتربية البيئية.

www.afedonline.org

Arab Forum for Environment and Development
P.O.Box 113-5474
Beirut, Lebanon
Tel: (+961) 1 321 800
Fax: (+961) 1 321 900
e-mail: info@afedonline.org

ISBN-13: 978-9953437590